جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إدارة سياسة التنمية في الجزائر - دراسة في ضرورة الإصلاح - دراسة حالة لبلدية البيّض

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص الإدارة المحلية

إعداد الطالب:
- بلفرح محمد

إشراف الأستاذ:
د خداوي محمد

أعضاء لجنة المناقشة		
الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
عبد السلام موكيل	دكتور	رئيسا
محمد خداوي	دكتور	مشرفا
عثمان حادي	دكتور	مناقشا
أحمد شيخاوي	دكتور	مناقشا

السنة الجامعية

1443/1442هـ 2022/2021م

شُكر و عِرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ" سورة النمل، الآية 19

أولا، فالشكر لله الواحد العليم ، علمنا و يسر لنا سبل العلم والمعرفة فله الشكر حتى يرضى وله الشكر إذا رضى وله الشكر بعد الرضى .ثم نتقدم بالشكر الخالص إلى الدكتور : خداوي محمّد الذي لم يبخل علينا نصحا وتوجيها وإرشادا في سبيل إنجاز هذه المذكرة ، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة وعمال جامعة سعيدة ، وخصوصا أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية و على رأسهم رئيس القسم، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى كل من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بالبيض و بلدية البيض .إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين

بارك الله في أعمارهم ، بوافر الصحة و العافية

إلى أخي ، أخواتي و خالي إلى إبنتي و زوجتي

إلى كل من علمني حرفا و سقانا من نهل العلوم

إلى كل الأهل و الأصحاب

إلى كل زملائي الطلبة في دفعتنا

مُـــقـــــدمـــــة

يعتبر موضوع إدارة سياسة التنمية من المواضيع الهامة بالنسبة لدارسي العلوم السياسية كونه محور السياسات العامة التي تقودها الحكومات المتعاقبة في بلدانها، وكونه شأن من شؤون المواطنين(التنمية المحلية) و الشؤون الاقتصادية بصفة عامة، وهو كذلك من المواضيع التي لا تزال تلقى اهتماما كبيرا من المفكرين والقادة السياسيين على حد السواء ، برز هذا الموضوع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، في محاولة إتخاذ استراتيجية ناجعة للخروج من مخلفات الحرب في جانبها الاقتصادي والاجتماعي. وهو ما عملت عليه حكومات الدول التي شهدت الحرب العالمية الثانية بالإضافة لحكومات الدول النامية و التي بعد استقلالها حاولت إتباع النهج الذي سارت عليه الدول المتقدمة في تجربتها التنموية، و التي غالبا ما كانت فاشلة.

إستلزمت عملية التنمية دور كبير منوط بالدولة تقوم به في هذا المجال، من حيث أنها لا تقتصر فقط على الإمداد ببعض الإسهامات على المستوى الاقتصادي و التقني وإنما تتطلب إضافة لحضورها الفعال والقوي وجود إدارة جيدة داخل مؤسساتها المختلفة لأنه وبدون إدارة قوية لا يمكن الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية ، اجتماعية وسياسية ، فالتاريخ أوضح لنا جليا بصفة عامة قوة الدول بمؤسساتها و ثقلها في عملية تحقيق تطورها والوصول إلى تحقيق التنمية ، لا سيما في القرن التاسع عشر كنموذج التنمية للنمور الآسيوية في الماضي القريب.

أما على المستوى المحلي في الجزائر وفي المراحل الأولى للعملية التنموية من الاستقلال و التي يعود التخطيط لجذورها سابقا في مؤتمر الصومام ، إتبعت الإدارة الجزائرية النهج الإشتراكي كخيار في سياستها التنميوية عبر مختلف المواثيق و المخططات بقرارات ممركزة ، قادها الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني ، ليتم التراجع على هذا الخيار الإيديولوجي بعد صدور دستور 1989 و كانت محاولات حتى قبل هذا التاريخ للتخلي عن هذا الخيار المتمثل في الاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي إيديولوجي أديرت من خلاله الدولة لعشرات السنين ، و تم بعد هذا التخلي

الانتقال بذلك نحو اقتصاد السوق من خلال قانون القرض والنقد لـ 14 أفريل 1990 من سياسات وقرارات مستمدة بالأساس من الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي عن طريق سياسات التعديلات الهيكلية التي لم يكن للجزائر خيار غيرها بعد الأزمة المتعددة الجوانب التي عاشتها سنوات التسعينيات ، وفي الحقيقة أن هذا الانتقال إلى إقتصاد السوق لم يكن كاملا ولم يستكمل لحد الآن شروطه ، بل وفي بعض الأحيان تفاقمت فيه أوضاع المجتمع الجزائري. ونجد من أهم البرامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و ما أستكمل به من برامج أخرى.

إشكالية الدراسة:

نطرح الإشكال التالي كيف تعامل النظام السياسي الجزائري مع السياسة التنموية ؟

و يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية الأخرى ماذا نعني بالتنمية؟ كيف كانت الظروف التاريخية كمحدد للنهج التنموي للبلاد؟ كيف تعاقبت المراحل التنموية في الجزائر؟كيف تعاملت الإدارة الجزائرية مع الأزمات المؤثرة على سياسة التنمية؟ وإلى أي حد وفقت سياسة التنمية الجزائرية في تحقيق أهداف التنمية؟

الفرضيات: بناءا على التساؤلات السابقة يمكن إختبار و تحقيق الإفتراضات التالية:

- تحتم على الجزائر بعد الإستقلال للنهوض بالتنمية التوجه نحو الإشتراكية بالنظر للظروف التاريخية.
- رغم تخلي الإدارة الجزائرية عن النهج الإشتراكي في التنمية إلا أن التوجه نحو إقتصاد السوق لم يسلم من تفاقم الأزمات الإقتصادية و الإجتماعية.
- إدارة سياسة التنمية في الجزائر لا تزال لم تلب حاجات مواطنيها.
- لا توجد رؤية و إستراتجية واضحة للتخطيط للتنمية.

المنهج المستعمل: بغية الإلمام بموضوعنا إستخدمنا منهج دراسة حالة بالنسبة للدولة الجزائرية بصفة عامة و عند إستعمال بلدية البيض كعينة لدراسة حالة ، كما تم إستعمال

منهج المقاربات التنموية المختلفة المعتمدة في تحقيق التنمية، كما تم إستخدام المنهج المقارن كذلك من خلال مقارنة نماذج للتنمية بين التنمية في ماليزيا ، الصين و النمور الآسيوية

أدبيات الدراسات: في إطار موضوع مذكرتنا هذه والمعنونة بإدارة سياسة التنمية في الجزائر إستطعنا أن نجمع بعض الدراسات التي تكون قريبة جدا من موضوعنا هذا أهمها دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر و المقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص تنظيم سياسي و إداري من إعداد فريمش مليكة للسنة الجامعية 2011،2012 جامعة قسنطينة1 و الذي من خلاله هدف البحث في ظاهرتي الدولة و التنمية من خلال دراسة حالة الجزائر.

أسباب و أهمية إختيار الموضوع: تم إختيار موضوع إدارة سياسة التنمية في الجزائر الجديدة بالنظر لإعتبارات التالية:

الإعتبارات الموضوعية:

- أهمية الموضوع بالنسبة للسياسات العامة التي تؤديها الحكومات المتعاقبة في سبيل تحقيق تنمية شاملة و التي هي من أهم التحديات التي تواجهها الإدارة منذ الإستقلال
- من حيث كونه موضوع بالغ الأهمية لمعرفة الإستراتجية المناسبة للنهوض بالتنمية في الجزائر.
- موضوع إدارة سياسة التنمية في الجزائر يتعرف على مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ الأيام الأولى للإستقلال.

الإعتبارات الذاتية:

- الرغبة الشخصية في البحث وتعميق وتوسيع معارفنا وأفكارنا وحب الإطلاع بشان موضوعنا هذا.

صعوبات الدراسة : تتمثل الصعوبات فَي قلة الدراسات التي عالجت موضوع إدارة سياسة التنمية في الجزائر منذ الإستقلال . كما كانت دراسة حالة بلدية البيّض التي تخللت هذه الدراسة، لاسيما في المعلومات حول الفترة الإشتراكية جد شحيحة بإعتبار أن بلدية البيض كانت تابعة إداريا لولاية سعيدة ، وحتى في فترة التوجه نحو إقتصاد السوق كانت المعلومات غير كافية وكانت الحجة أن الجيل الإداري الذي عمل خلال هاته الفترة أغلبهم أنهى مساره. فتم التركيز على فترة الألفين و ما والاها.

خطة الدراسة : يمكن أن نعرض تقسيم دراستنا كما يأتي:

قسمت دراستنا إلى ثلاثة فصول ، حيث خصص الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية وقسم إلى ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول مفهوم ، تطور،خصائص و أبعاد التنمية. أما المبحث الثاني تناول الإتجاهات النظرية في دراسة التنمية من خلال إتجاه التحديث ، نظرية التبعية ، المنظور الإسلامي و نماذج ما بعد الحرب العالمية الثانية. لِيَلِي المبحث الثالث متناولا تدخل الدولة في التنمية: مبرراته و أدواره.

الفصل الثاني تناول الظروف العامة والسياق التاريخي للتنمية في الجزائر من خلال المبحث الأول الذي تتبع تطور التنمية في الجزائر و المبحث الثاني الخيارات الإستراتيجية في ظل خياري الاشتراكية و إقتصاد السوق وجاء المبحث الثالث متناولا نماذج لإدارة سياسة التنمية في كل من ماليزيا ، الصين و النمور الأسيوية.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة حالة الخاص ببلدية البيّض، حيث بعد توضيح البطاقة الفنية لولاية البيّض بشكل عام أسقطت طريقة الفصل الثاني على عملية التنمية ببلدية البيّض في الفترتين الإشتراكية و التوجه نحو إقتصاد السوق. للإشارة فقد أنهيت الفصول الثلاثة بخلاصة لكل منها. ليتم في الأخير إختتام المذكرة بخاتمة أجيب فيها حول التساؤلات المختلفة.

الـفـصــل الأول

الإطــار الـمــفــاهــيــمــي

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي

عند الحديث عن التنمية فإنه لابد من التطرق إلى مفهومها الذي حدث نتيجة للتطورات والتحولات التي لم يعهدها العالم من قبل ، كان أهمها التقدم التكنولوجي و ما نتج عنه على المستوى الإقتصادي خاصة

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية

إختلف الباحثون و المفكرون حول مفهوم التنمية ، فتتعدد بذلك مفاهيمها بتعدد المدارس و توجهات الباحثين.

المطلب الأول : مفهوم التنمية

تعد فكرة التنمية قديمة الظهور على شكلها الاقتصادي ، حيث تعود إلى الفكر الكلاسيكي خاصة مع ادم سميث في كتابه بحوث في طبيعة أسباب ثروة الأمم ثم بعده الفيزيوقراط الفرنسيون حيث تمحورت بحوثهم حول البحث في معيشة الشعوب وكثافتهم وكيفية تحقيق أمنهم وخاصة في كيفية مواجهة الكوارث الطبيعية التي تصيبهم إلى جانب الحروب والأوبئة.

أما مفهومها الحديث فلم يعرف إلا مع مطلع الثلاثينيات من القرن العشرون حيث أن الدراسات الكمية التي قام بها كولين ج كلارك C. Clark أدرك من خلالها المفكرون الاقتصاديون بان معظم البشرية لا تعيش في نظام اقتصادي رأسمالي متقدم ثم ظهرت بعد ذلك مفاهيم تتعلق بالتخلف والنمو من قبل الكتاب الاقتصاديين الرأسماليين الذين يقوم فكرهم على الاقتناع الكامل بالنظرية الغربية للنمو بعد الحرب العالمية الثانية حيث قدمت برامج وتوصيات من خلالها يمكن تحقيق النمو المنشود فقط إذا ما التزمت بهذه الأفكار[1]

[1] فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1 ، 2012 ، ص 14 .

فالتنمية لغة تعني الرعاية المبذولة من اجل تحقيق اكتمال ادوار نمو الشيء وبلوغ كماله،وهي لا تبتعد عن هذا المعنى في اللغات الأخرى كالفرنسية والانجليزية[1] وتعني كذلك النمو والارتفاع وتعني ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل وأحسن استغلال بالطاقات المتوفرة المادية والمعنوية وتوظيفها للأفضل لدى مجتمع معين.

أما اصطلاحا فيعرفها البعض على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في بنيان الهيكل الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي فهي عملية تغيير مقصود وواع للهياكل الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع لحاجات المجتمع الأساسية. وقد استخدم تعبير التنمية Development حديثا بشكل نسبي حيث لم يكثر استخدامه إلا بعد الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى رغبة الدول المستقلة تباعا في تحسين أوضاعها المتخلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكان يطلقونها عليها اسم الاقتصاد السياسي أو البحث في أسباب ثروة الأمم [2] وقد استخدمت عدة مفاهيم تشير إلى معنى التنمية حسب التطور البشري والتنمية كمصطلح ظهر بعض الحرب العالمية الثانية فعلى سبيل المثال استخدم مصطلح التقدم المادي في عصر الثورة الصناعية أو التقدم الاقتصادي وقد ارتبط المصطلح كذلك بتطور أوروبا الشرقية فاستخدم مصطلح التحديث أو التصنيع ثم جاء مصطلح التنمية في حقل العلوم الاقتصادية وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة لكل الأفراد وانتقل المصطلح في إلى حقل السياسة والعلوم السياسية مع بداية الستينات بتطوير البلدان الغير الأوروبية تجاه الديمقراطية ويعني بالمشاركة الانتخابية والنمو الاقتصادي المنافسة السياسية الولاء للدولة القومية السيادة المفاهيم الوطنية ثم

[1] سعيد الحضري ، الفكر الاقتصادي العربي في التنمية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1990، ص21

[2] نداء مطشر صادق ، التخلف والتحديث والتنمية السياسية دراسة نظرية، منشورات فاريوس بنغازي، ليبيا ، دون سنة النشر، ص90

تطور المصطلح ،ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبحت هناك التنمية الثقافية التنمية الاجتماعية، التنمية البشرية و التنمية الإنسانية[1] و اعتبرت هيئة الأمم المتحدة أن التنمية عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط أخر متقدم كما ونوعا والتنمية حل لابد منه في ظل مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات وهكذا حللت الأمم المتحدة مفهوم التنمية باعتباره مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من اجل توحيد جهود الأهالي السلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات المحلية والقومية [2]، وقد عرف علي خليفة الكواري التنمية بأنها عملية مجتمعية واعية ودائمة يجب أن تكون موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع وذلك كله لا يتم إلا ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق أجواء المشاركة ويوفر متطلباتها ويهدف إلى توفير الاحتياجات الإنسانية وضمانات الأمن الشامل [3]. من خلال ما سبق يمكن أن نبرز أهم العناصر الأساسية للتنمية وهي:

-التنمية ترتكز على الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية التنمية

-التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وليس لشريحة على أخرى

-هدف التنمية هو إستغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع

-تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية ويعني هذا ضرورة أن يساهم جميع أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية بداية من التخطيط حتى آخر مراحل التنمية.

[1] محمد نصر عارف، التنمية من منظور متجدد ،القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2002 ، ص10

[2] عبد العزيز زايدي ، محاضرات في نظريات و سياسة التنمية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، الموسم الجامعي 2016/2015

[3] علي خليفة الكواري، نحو إستراتجية بديلة للتنمية الشاملة ، مركز دراسات للوحدة العربية ،ط1 ،بيروت 1985 ، ص 22

المطلب الثاني : تطورها التاريخي

يمكننا إيجاز تطور مفهوم التنمية من خلال الأربعة مراحل التاريخية ، حيث تميزت المرحلة الأولى بالتركيز على النمو الإقتصادي ، المرحلة الثانية ركزت على التنمية البشرية ، المرحلة الثالثة ركزت على التنمية المستدامة و المرحلة الرابعة ركزت على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل.

-**المرحلة الأولى:** وهي مرحلة التركيز على النمو الاقتصادي ففي خمسينيات وستينيات القرن العشرين كان التعريف الشائع للبلدان النامية مرتبط بالمستوى المنخفض للدخل الفردي بالمقارنة مع ذلك المحقق في الدول المتقدمة والتنمية هي تلك الزيادة المتسارعة والمستمرة للدخل الفردي في فترة زمنية والحالة التي يصبح الاقتصاد القومي قادر على توليد زيادات في الناتج القومي الإجمالي بعد حالة ركود طويلة تتراوح نسبتها بين5% و7% وبالتالي زيادة في الدخل الفردي معدلها بين 2% و 4% في ظل زيادة سكانية سنوية مقدرة بـ 3 %.

إن النظرة الغالبة في هذه المرحلة من تطور مفهوم التنمية وإن أخذت بعين الاعتبار محاربة الأمية ونشر التعليم ومحاربة الأمراض والآفات كانت تركز على الجوانب المادية الاقتصادية لبناء الدولة ومؤشرات زيادة الإنتاج والادخار والاستثمار وبالتالي فإن مفهوم التنمية كان مرادفا للنمو الاقتصادي واتضح ذلك بصورة جلية بعد إصدار "والت رستو" W. Roustow كتابه "مراحل النمو الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي" سنة 1959 والذي كان تعبر عن المراحل الحقيقية التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خصوصا والاقتصاد الغربي على وجه العموم. وقد تعززت هذه النظرة لمفهوم التنمية بظهور قراءات للتاريخ الاقتصادي تفيد بأن توزيع الدخل لا بد أن يتدهور في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي [1]

[1] خداوي محمد ، محاضرات سياسة التنمية ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ، مطبوعة موجهة لطلبة أولى ماستر علوم سياسية، 2021/2020 ، غير منشورة ، ص10.

قبل أن يأخذ في التحسن والإرتفاع في المراحل الموالية. إنها مرحلة تختزل التنمية في النمو الاقتصادي.

و وضحت نسبية هذا المفهوم بعد قراءة تجارب الدول النامية خصوصا النفطية منها التي إرتفع دخلها القومي دون أن يؤدي ذلك إلى إرتفاع دخول الأفراد وبالتالي تحسن مستوى معيشتهم.

إن هذه النظرة المادية الاقتصادية لمفهوم التنمية التي صدرها الغرب لدول العالم الثالث وطبقتها الكثير منه لم تؤدي إلى النمو بل لوحظ اتساع لرقعة الفقر والمرض والأمية فيها ولم تؤدي إلى تقليص الفجوة بين أغنياء العالم وفقراءه بل ساهمت في إتساعها من خلال التبعية الاقتصادية.

المرحلة الثانية: مع إسهامات "شلتز"Shultz " ودولي"Dolly" وبالنظر إلى نتائج مفهوم النمو الاقتصادي في الدول النامية أصبح من المؤكد أن إرتفاع الدخل القومي كميا لا يعني بالضرورة إرتفاع مستوى معيشة الأفراد وتقلص الفقر والأمية والجهل وأن تحقيق ذلك يقتضي عدالة اجتماعية تؤسس لتنمية تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها مقرونا بحدوث تغييرات في الهياكل الاجتماعية والسياسية والإقتصادية بمعنى آخر إبراز الجوانب الهيكلية والمؤسسية لها ولا يتأتى ذلك دون تدخل الدولة من خلال التشريع بقواعد تضمن إعادة التوزيع العادل للثروة وإعادة لموقعة الرأس المال البشري بحيث يخصص جزء من الرأس المال المادي للإهتمام بقطاعات التربية والتعليم والتدريب والصحة والتضامن الإجتماعي ومعالجة ظواهر مثل هجرة الأدمغة في العالم الثالث. إنها التنمية البشرية التي تعني بتنمية طاقات البشر والرفع من مستوى معيشتهم ماديا ومعنويا بصفة مستمرة زمنيا. إنها مرحلة إشباع الحاجات الأساسية المادية منها والمعنوية الناجمة ليس[1]

[1] خداوي محمد ، نفس المرجع ، ص11.

فحسب من زيادة المداخيل والاستثمارات والمعونات الأجنبية ونقل التكنولوجيا وإنما يتطلب سياسات وإجراءات تكفل العدالة الاجتماعية ، السياسية والاقتصادية.

المرحلة الثالثة: بالنظر إلى التطور العلمي للمجتمع الدولي المحقق في جميع الجوانب وبالنظر إلى نتائج التجارب والخبرات المتراكمة لدول العالم الثالث اتسع مفهوم التنمية البشرية زمنيا إذا أن السياسات بدأت تأخذ بعين الإعتبار حاضر المجتمع ومستقبله وبرزت خيارات جديدة تمتد إلى الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد وإلى حرية الإبداع والإبتكار والتمتع بالكرامة والإحترام إنها التنمية المستدامة التي ترتبط بتوسيع قدرات الفرد وخياراته والتعاون والعدالة في توزيع الثروة والإستدامة بتحقيق العيش الكريم بعيدا عن أي خوف أو تهديد والحرية والحق في التعليم وإكتساب المعارف والخبرات وتعميم الشفافية في الممارسات والمساواة في تقلد المناصب القيادية مما يعني حق ذلك الفرد في المشاركة الجادة في تسيير الشأن العام وصناعة القرار. إنه مفهوم التنمية المطردة الذي يأخذ بعين الإعتبار العلاقة بين الفقر والبيئة وحتمية التفاعل بين التنمية والبيئة بحيث يؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الإنتقاص من قدرة الأجيال اللاحقة على تأمين حاجاتها إن ذلك يعني الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والحفاظ عليها من أخطار التبديد أو التخريب أو التلوث.

المرحلة الرابعة: تمثل إمتداد تطوري لفكر المرحلة السابقة ركز فيها على التنمية الإنسانية الشاملة بدخول مفاهيم مثل الحوكمة والرشادة في أدبيات الأمم المتحدة ومؤسسات "بروتن وودز" ونقلها إلى تجارب العالم الثالث إذ لم يعد النمو المادي الاقتصادي غاية في حد ذاته وإنما جسر عبور لتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة التي تعني تقليص الفوارق بين الدول المتقدمة والنامية في جميع المجالات والتوزيع العادل للثروة العالمية حيث يصل المجتمع البشري إلى الرفاهية والرقي وتختفي الأمية والجهل والمرض والبطالة. [1]

[1] خداوي محمد ، نفس المرجع، ص 11و12.

في ظل تواصل للأجيال الماضية والحاضرة والمستقبلية. إذ تبين أن التنمية لا ينظر إليها من مصلحة الأغلبية التي يمثلها سكان العالم الثالث لا لسبب إلا لأنها حرمت من حقها في التعبير عن مصالحها وأبعدت بصورة أو بأخرى عن مراكز صناعة القرار الدولي. وأصبحت الحوكمة ليست فقط قضية نوعية الحكم وكيفية إدارة شؤون المجتمع والدولة الواحدة ، وإنما قضية إنسانية بإمتياز. إننا أمام مفهوم عولمة التنمية.

وهذا ما يفسر زيادة الإهتمام بقضايا البيئة خصوصا مع المشاكل الأيكولوجية زادت نتيجة التكنولوجيات المستعملة والنمو السريع الصناعي الملوث وأدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالموارد الطبيعية المتاحة –الأرض–الماء–الهواء

المطلب الثالث :خصائص التنمية

من خلال التعريف الاصطلاحي واللغوي للتنمية يمكننا أن نستنتج مبدئيا الخصائص التالية:

- التنمية عملية مستمرة ومتصاعدة في الزمن تبعا لتغير وزيادة احتياجات المجتمع ولكن أيضا تبعا لمقدراته.
- التنمية عملية تتطلب إسهام وانخراط كل الفاعلين في المجتمع سواء أفراد أو مؤسسات.
- عملية واعية محددة الأهداف والغايات تتنافى والطابع العشوائي والمناسباتي.
- التنمية عملية منظمة ومخططة ومحددة الأولويات والاتجاهات فتحت المجال لحقول معرفية وتخصصات جديدة مثل إدارة التنمية واقتصاد المعرفة.
- تعمل التنمية على تحقيق تحولات هيكلية وهذا ما يميزها عن النمو الاقتصادي.
- التنمية عملية بناء قاعدية من خلال خلق قاعدة إنتاجية تعتمد أساسا على الطاقات الذاتية بدل الاعتماد على الخارج (التبعية). [1]

[1] خداوي محمد ، نفس المرجع، ص13.

- التنمية عملية مسجلة في الزمن لان النشاط التنموي يحتاج إلى عامل الزمن لتحقيق تزايد منظم أي عبر فترات زمنية طويلة. وهذا ما أشار له المفكر "مالك بن نبي" في معادلته الحضارية: الإنسان+ الأرض+ زمن. [1]

المطلب الرابع : أبعاد التنمية

لا تقتصر التنمية على مجال دون آخر من المجالات المختلفة للمجتمع بل تشمل كل المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، العلمية والسياسية، وكل بعد من هذه الأبعاد يعد مطلبا من متطلبات التنمية الشاملة وعليه يمكن التطرق لأهم هذه الأبعاد كما يلي:

أ- البعد الاجتماعي والثقافي في التنمية : ويقصد به الإطار الذي تحدث فيه التنمية مؤثرة فيه ومتأثرة بمكوناته، و يتجسد هذا البعد في المكونات والعناصر الآتية:

- القيم والاتجاهات: والتي هي مجموعة المبادئ والقواعد السلوكية والعقائد التي تسود المجتمع ، وهي المحدد لسلوك الإنسان في المجتمع ، وهناك ترابط وتأثير تبادلي بين برامج ومشروعات التنمية وبين القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع اما سلبا أو إيجابا.

- التربية والتعليم: فهما من المتغيرات الهامة في التنمية الاجتماعية ومؤشرا لها، فيعدان المهارة و المحور الأساس في كل عمليات التنمية والنهضة الاجتماعية برمتها.[2]

- التنشئة الاجتماعية: وهي من ابرز مجالات التنمية الاجتماعية ، بحكم بأنها محور في تنشئة الطفل ورعاية الشباب والعمل على تكامل الأسرة والحفاظ على العلاقات

[1] خداوي محمد ، نفس المرجع، ص13.

[2] يوسف بالنور ، الخطاب التنموي في الجزائر دراسة في الأبعاد المجتمعية لمشاريع التنمية في مرحلة التعددية السياسية في ضوء برامج الأحزاب ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علم الإجتماع تخصص علم إجتماع التنمية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2018/2017 ،ص 59.

الأسرية والاجتماعية وعدم تفككها ، تستند على التربية والتعليم ، وتعد ابرز عنصر للدافعية والانجاز.

ب- البعد البشري في التنمية: باعتبار أن التنمية البشرية هي إحدى الأبعاد الرئيسية للتنمية الشاملة ، فالإنسان هو المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث ركزت بذلك تنمية الموارد البشرية على زيادة أوجه المعرفة والمهارات والإمكانات لدى أفراد المجتمع

ج- البعد الاقتصادي في التنمية: حيث يتضمن مجموعة العناصر من الموارد الطبيعية المتاحة والميسرة ، وكذا المؤسسات الاقتصادية والمالية والمنشات القاعدية كالطرقات ، المرافق، العمومية ، النقل ، المواصلات وغيرها

د- البعد السياسي في التنمية: حيث تحتاج التنمية الشاملة إلى بلد مستقر يتمتع بقدر كافي من الاستقرار السياسي والاجتماعي وهذا يتطلب وجود نظام سياسي يؤدي مهامه من اجل التنمية الشاملة عن طريق إستراتيجية عامة للدولة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية

هـ- البعد الإداري والتنظيمي: حيث أن العملية التنموية لا تتجسد في ارض الواقع إلا من خلال العمليات والوظائف الإدارية التي تتمثل في التخطيط ،التنظيم، التوجيه ،الرقابة وتنسيق الأعمال. [1]

[1] يوسف بالنور ، مرجع سابق ص 64.

المبحث الثاني : الإتجاهات النظرية في دراسة التنمية

نتكلم ضمن هذا المبحث عن أربعة مداخل نظرية للتنمية أولها اتجاه التحديث، والذي من سماته قياس درجة التحديث في المجتمعات ، ثانيا نظرية التبعية التي ظهرت كرد فعل على المعالجات الناقصة التي صاغتها نظرية التحديث، ثالثا المنظور الإسلامي للتنمية والذي حاولنا في معالجة مفهوم التنمية بما يتماشى مع التصور الإسلامي، وأخيرا تكلمنا على نماذج ما بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول : إتجاه التحديث

لقد تبلورت نظرية التحديث بشكل أساسي في خمسينيات القرن العشرون إلا أن أصولها النظرية تعود الى النظرية البنائية الوظيفية التي من أهم روادها أيميل دوركايم وماكس فيبر والحقيقة ليس هناك نظرية تحديث واحده على حد قول دافيد هاريسون David Harisson[1]

إذن مصطلح التحديث في حد ذاته هو اختزال لعدد من المنظورات منها على سبيل المثال المنظور التطوري الذي يركز على التباين المطرد أو التدرج الخطي في تطور المجتمعات من البسيط إلى المعقد في حين أننا نجد المنظور الانتشاري الذي يشير إلى دور الثقافة وتوسعها وعملية التغيير التي تحدثها في المجتمع فهذه المنظورات ساعدت على تشكيل مجموعة الأفكار والأسس التي تقوم عليها نظرية التحديث.

ركز أصحاب هذا الاتجاه على فكرة التفريق بين التقليد والحداثة وذلك من خلال التركيز على أن التحول من العلاقات الاقتصادية البسيطة والمحدودة للمجتمع التقليدي إلى علاقات اقتصادية معقدة في المجتمع الحديث هذا التحول يعتمد أساسا على تغيير مسبق في قيم ومواقف وأعراف الناس ومن هنا نبع اتجاه التحديث في القضايا التنموية[2] الذي سماته انه حاول قياس درجة التحديث بمعنى وضع أمم العالم معنى متصل الحداثة

[1] دافيد هارسون، علم اجتماع التنمية والتحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، 1998، ص 15

[2] يوسف بالنور ، مرجع سابق ، ص 39.

المتدرج والذي يبدأ بالمجتمعات الأكثر تقليدية لينتهي بالمجتمع الأكثر حداثة و تقدما ، بحيث يوضع كل مجتمع ضمن هذا المتصل المتدرج على نقطة متميزة على طول هذا المتصل ، ومع مرور الوقت وبإزاحة المعوقات الثقافية التقليدية يصبح المجتمع البدائي يوما ما مجتمعا متحضرا ومتطورا وبهذا المعنى فان التحديث يعني استبدال القيم التقليدية بقيم حديثة.

ركزت جميع أطروحات نظرية التحديث في دراستها على مجتمعات العالم الثالث منطلقة من إشكالية مفادها أن هناك مجتمعين مختلفين وهما مجتمع متقدم حديث هو العالم الغربي ومجتمع متخلف تقليدي هو العالم الثالث و على المجتمع المتخلف أن يسير في ركب المتقدم متبنيا كل قيمة وثقافته حتى يصل إلى الرقي والتقدم كما حصل للأول[1] يتفق الدارسون في هذا المجال على أن المجتمع التقليدي يتميز بسمات أساسية ثلاث وهي:

- سيادة التنمية التقليدية
- سيادة نظام القرابة
- سيادة النظرة العاطفية الخرافية القدرية للعالم

بينما على النقيض من ذلك يتميز المجتمع الحديث بما يلي:

- سيادة التنمية التي تستخدم الوسائل الحديثة
- سيادة الحراك الاجتماعي والجغرافي مقابل خفوت روابط القرابة وتعزيز روابط المصلحة الخاصة
- سيادة النظرة العقلانية العلمية في كل مجالات العمل والحياة

[1] عبد العالي تبلى ، الأصول والفرضيات الأساسية لنظرية التحديث، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، السنة الجامعية 2001 2002 ص 01

ومن ثم يرى فيبر أن التحديث هو اكتساب لتلك الخصائص التي تتميز بها الرأسمالية الغربية الحديثة التي استمدتها من العقيدة البروستنتانتية والتي صاغها في نموذجه المثالي والتخلي عما سواها[1]

وفي هذا السياق يرى "والبيرت مور"W Moor أن مفهوم التحديث يشير إلى ذلك التحول الشامل للمجتمع التقليدي والانتقال إلى تلك الأنماط من التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي اللذين يميزان الاقتصاديات المتطورة ومن أشهر الدراسات التي خصصت لمسالة التحديث لمعالجة مشكلات الدول النامية هي الدراسة التي قام بها دانيال ليرنرDaniel Lerner حيث حاول فحص عملية التحديث في دول كثيرة في الشرق الأوسط ثم أجرى دراسات مسحية أخرى في مجتمعات نامية أخرى، وعزز ذلك كله بملاحظات حول مجتمع القرية وضمنها في كتابه تجاوز المجتمع التقليدي والذي خلص فيه إلى فكرة أن عملية التحديث ينبغي أن تكون عملية شاملة للعالم كله وان المجتمعات التقليدية في طريقها إلى الزوال و قد اهتم "سملسر"Smelser بالتحولات الاجتماعية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية والتي يرى انه يمكن أن يتم تجسيدها في الواقع انطلاقا من:

أ) تحديث التكنولوجيا :حيث يتم التغيير في التقنيات التقليدية بتطبيق المعرفة العلمية التي توصلت إليها آخر التطورات في عالم التكنولوجيا

ب) تطوير قطاع الزراعة :حيث يتم الانتقال من الاعتماد على إنتاج القوت اليومي أو ما يعرف بالاكتفاء الذاتي إلى تطوير العمل الزراعي التقني والدخول في عملية تصنيع المنتجات الزراعية وما يصاحب ذلك من تخصص في الإنتاج الموجه نحو السوق الخارجية[2].

[1] عبد العالي تبلى ، نفس المرجع ص13.
[2] يوسف بالنور ، مرجع سابق ،ص 41.

ج) التصنيع: حيث يتم الانتقال من استخدام القوة البشرية والحيوانية إلى قوة الآلة والتي يستخدم فيها آخر ما ابتكره الإنسان من تقنية المكننة

د) التحضر : وهي كل تلك التغيرات الايكولوجية التي يمكن أن تحصل في حياة الناس الاجتماعية والبيئية وهذا يعني الانتقال من حياة القرية البسيطة إلى زيادة نمو المراكز الحضرية الكبيرة وتعقد الحياة وما يصاحب ذلك من تخصص وتقسيم للعمل ولقد ظهر في هذا الاتجاه مجموعة من النظريات منها:

-نظرية مراحل النمو : قدمت من طرف الاقتصادي "والت ويتمان ريستو" Walt Whitman Rostow سنة 1960، يرى أنه من اجل أن تتقدم الشعوب عليها المرور بنفس المراحل التي مرت بها البلدان الصناعية المتقدمة فكرا وثقافة وأساليب تنموية، وقد وضع ريستوRostow الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم لخصها في خمس مراحل :[1]

أ) مرحلة المجتمع التقليدي : تتميز باستخدام وسائل بدائية في الإنتاج

ب) مرحلة التهيؤ للانطلاق: المجتمع يكون في وضعية انتقالية تفرض عليه استغلال مصادر العلوم الحديثة وتطبيقاتها حتى يحّسن مستوى مردوديته

ج) مرحلة الانطلاق : إزاحة كل العراقيل التي تكون أمام النمو الاقتصادي من معوقات

د)مرحلة السير نحو النضج: يصل فيها مستوى النمو والاستثمار لدرجات معقولة

هـ) مرحلة الاستهلاك الوفير: يصل فيها المجتمع إلى حالة من الرفاه[2]

أبرز الإنتقادات لهذه النظرية:

- ترى أن التخلف وضع طبيعي لأي بلد وعلى البلد الذي يريد التطور المرور بالنفس المراحل التي مر بها البلد المتطور

[1] مريم احمد مصطفى وإحسان حفظي ، قضايا التنمية في الدول النامية ، دار مصر المعرفة الجامعية الإسكندرية، دون سنة، ص 25.

[2] يوسف بالنور ، مرجع سابق ،ص 43.

- نفس الانطلاقة التي مرت بها بعض البلدان لم تكن نفس النتائج التي وصلت إليها كمصر مقارنة باليابان.
- أغفلت الجوانب الخارجية كالاستعمار وتعتقد أن التخلف يعود إلى عوامل داخلية بتة
- إغفالها لعوامل الاستقرار السياسي

المطلب الثاني : نظرية التبعية

برزت هذه النظرية لعديد من الظروف العالمية ، وبخاصة حينما تكشفت السياسة التنموية للفكر التنموي الغربي الذي يهدف بالأساس للمحافظة على العلاقات الاقتصادية القائمة والمهيمنة على البلدان النامية وإرغامها على إتباع مسارها التنموي ، كان منظروا النمو الاقتصادي والتحديث المتحمسين لطريقة التطور الرأسمالي ، حيث يعتقدون أن الرأسمالية هي محصلة طبيعية لعمليات متأصلة في صلب المجتمع ويمكن دفعها للتطور بالاستثمار ، وبقدر كاف من الاستثمار ستصبح كل الدول في النهاية قريبة من بعضها البعض واش ستصبح متشابهة بالدول الرأسمالية الصناعية الغربية [1] ، وكرد فعل نتيجة المعالجات الناقصة التي أحدثتها نظرية التحديث ظهرت نظرية التبعية خاصة في أمريكا اللاتينية ، التي ركزت على إبراز المشكلات التي أحدثها النظام الرأسمالي . هذا المفهوم ظهر في وسط الستينات من القرن الفارط على يد بعض مفكري أمريكا اللاتينية ثم انتشر هذا الفكر وتطور على يد مفكرين آخرين من بلدان العالم الثالث وأصبح له تأثير كبير على دراسات التنمية والتخلف في البلدان النامية [2].

تنطلق هذه النظرية من فكرة أن فشل بلدان العالم الثالث في تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية يعود إلى سبب تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة، وينظر للتبعية على أنها نظرية يحاول أصحابها معالجة مشكلة التخلف وهي نظرية قائمة في

[1] توماس باترسون ، التغير والتنمية في القرن العشرين ، ترجمة عزة الخميسي ، المشروع القومي للترجمة ، العدد 803, المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005، ص237 .

[2] جهينة سلطان العيسي وآخرون ، علم اجتماع التنمية ، مطبعة الأهالي ، ط1 ، سوريا،1999،ص 127.

الحقيقة على نقد الافتراضات الكلاسيكية الليبرالية والماركسية ويرفضون فكر نظرية التحديث وخطورة سياستها التنموية و ويتفق مفكروا هاته النظرية على ربط ظاهرة النمو والتخلف وتحليلها على أنها ظاهرة عالمية مصاحبة للانتشار الدولي للنمط الإنتاج الرأسمالي ، قدمت مدرسة التبعية عدة انتقادات لمفاهيم وأطروحات نظرية التحديث منها:

– الاعتقاد أن التخلف وضع طبيعي لأي بلد في فترة زمنية معينة

– أن هذا التخلف عبارة عن حالات ذاتية تكون في الشعوب المتخلفة

– إن مبادئ الاقتصاد الكلاسيكي والنيو كلاسيكي الذي شهدته أوروبا يمكن تطبيقه على العالم الثالث [1].

يعد "جندر فرانك"G Frank من أبرز منظري هذه النظرية حيث أكد على أن النسق الرأسمالي أسهم في إحداث التنمية المشوهة في البلدان النامية التي أحدثت التنمية في مناطق وتخلف في مناطق أخرى نتيجة استغلال العواصم للأطراف ويرى أن ظاهرة التخلف تمثل بحق نتاج العلاقات الاقتصادية التاريخية الاستغلالية و هيمنة الدول الصناعية المتقدمة على البلدان النامية ، ولقد ابتكر هذا الأخير ابرز مصطلحات الماركسية المحدثة أو مدرسة التبعية ألا وهي دول المركز ودول المحيط حيث استنتج أن هناك سيطرة من دول المركز وعلى دول المحيط وشبه فرانك العلاقة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بمن يشهر سلاحه في وجه الآخر مذكرا إياه بأنه هو الذي جعله متخلفا، وفي هذا الإطار يدين جالييه Gallier المساعدات الأجنبية والانضمام الى السوق الأوروبية معتبرا أن تصفية الاستعمار السياسي لم تؤدي إلى اختفاء عملية نهب الدول المتخلفة ، كما لم تسهم في تدعيم الاستقرار السياسي في هذه الدول ، وان هذه الإعانات التي يقدمونها للعالم الثالث ما هي إلا طعم لإبقاء

[1] صبحي محمد قنوس ، أزمة التنمية ، دراسة التحليلية للواقع السياسي والاقتصادي لبلدان العالم الثالث ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ط2، القاهرة ، 1999،ص139.

الدول المتخلفة تحت سيطرتهم الدائمة . كما يعتبر بول بارين Paul parin من المنظرين لمدرسة التبعية [1]حيث يرى أن التنمية هي عملية ثورية وليست تطورية كما يزعم أصحاب الفكر التحديثي و، ويعتقد أن إغفال الواقع التاريخي للبلدان النامية وتنوعها وخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية أدت كلها إلى تحقيق نوع من التنمية المشوهة وكرست التخلف بها . كما يعد المفكر المصري سمير أمين من ابرز رجالات التنظير لأطروحة التبعية وتحليل واقع التخلف في العالم الثالث[2] حيث ينطلق في أطروحته هذه من خلال افتراضية أن العالم عبارة عن نسق واحد أو منظومة عالمية واحدة ، تؤثر وتتأثر بشكل أو بآخر على التنظيمات والأنساق الفرعية الأخرى للعالم ، ولقد اعتمد كثيرا في تحليله لواقع التخلف لدى البلدان النامية على مصطلحات جوندر فرانك كدول المحيط ودول المركز ليعبر على اللاتكافؤ بين البلدان المتخلفة و المتقدمة ، وابرز ما يظهر في هذا اللاتكافؤ هو التقسيم الدولي للعمل حيث يحتم على العالم الثالث التخصص في الصناعات الإستخراجية بينما يهيمن العالم المتقدم ويحتكر الصناعات الكبرى والدقيقة لنفسه ، مما يشكل نوع من اللاتوازن الذي يسبب تخلف جزء كبير من العالم عن ركب الحضارة ، بينما تنعم القلة من الشعوب المتقدمة بخيرات العالم قاطبة ومن ثم يمكن لنا حسب اعتقاد سمير أمين الكشف عن أسباب تخلف الشعوب . ولقد جاءت صياغة أصحاب مدرسة التبعية لمعالجة التنمية في طرحهم لمجموعة من المصطلحات الجديدة مثل دول الهامش والدول التابعة[3] وأضاف أصحاب هذه المدرسة مفهومهم للنمو الذي يعتقدون انه لا يكفي ليفسر لنا عملية التنمية ، فالنمو هو مفهوم يرتبط أكثر بمؤشرات مادية بحتة كزيادة الدخل الوطني والفردي ، و نسبة الاستثمار الاقتصادي إلى نسبة التزايد

[1] مريم احمد مصطفى وإحسان حفظي مرجع سابق ، ص 56 و59.

[2] سمير أمين ، التطور اللامتكافئ دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطة ترجمة برهان غليون دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط3،بيروت 1980،ص 157.

[3] مريم احمد مصطفى وإحسان حفظي ، مرجع سابق ، ص 127 .

السكاني ، لأننا إذا انطلقنا من مؤشرات بحتة وأهملنا جانب العوامل الاجتماعية فانه لن يكون بمقدورنا توضيح سبب تخلف معدلات نمو بلدان العالم الثالث عن مثيلاتها في بلدان العالم المتقدم، أن التدقيق في مفهوم التطور الاقتصادي وإدخال بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية فيه هو دون شك خطوة متقدمة في فهم المسائل المطروحة أمام البلدان المتخلفة.

نقد نظرية التبعية : وجهت لهذه النظرية انتقادات عدة ، من بينها أنها ركزت على العوامل الخارجية وتأثيرها على عملية التنمية ، باعتبار انتشار البنية الرأسمالية وقيم الليبرالية في العالم كانت هي العامل الحاسم في تخلف البلدان النامية،كما أنها لم تنجح في تقديم برنامج عملي للتخلص من حالة التبعية والتخلف ، معتقدة أنها قدمت قانونا عاما يمكن تطبيقه على كل مجتمعات العالم الثالث

المطلب الثالث :المنظور الإسلامي

الإسلام سبق كل فكر متقدم في معالجة قضايا التنمية ، وان لم يكن مصطلح التنمية موجود بلفظه ، فقد وجد بألفاظ عديدة مترادفة ، في كثير من نصوص القرآن والسنة النبوية وفي كتابات علماء المسلمين ، مثل التعمير والعمارة والحياة الطيبة ، فمصطلح التنمية يقترب من مصطلح العمران في الاقتصاد الإسلامي.[1] العمران يعني العمل لتحقيق الكفاية والكفاءة للجميع ، للوصول إلى نمو مستمر للطيبات بالاستخدام الأمثل لكل ما سخره الله من موارد ، لقوله تعالى:[هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا][2]

وقوله سبحانه وتعالى [مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً طَيِّبَةً وَ لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ][3] ، وقد أشار عدد من الكتاب إلى أن النظرة الإسلامية للتنمية والعمران هي نظرة شاملة تتضمن جميع نواحي الحياة المادية والروحية

[1] يوسف بالنور ، مرجع سابق ،ص 50.

[2] سورة هود :الآية 61.

[3] سورة النحل :الآية 97.

والخلقية ، وركز على بناء الإنسان محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث التغيير والتطوير والقيام بعملية تنموية لما في الكون[1]، وأما السنة النبوية فإنها زادت في بيان معنى النماء وتوسعت فيه وإن لم يذكر لفظ التنمية. إنما ذكرت ما يدل على معناها فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إنْ قامَتِ السَّاعةُ و بيدِ أحدِكُم فَسيلةٌ فإنِ استَطاعَ أن لا يَقومَ حتَّى يغرِسَها فلْيَفعَل"[2]. وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : "دَخَلَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ علَى أُمِّ مَعْبَدٍ حَائِطًا، فَقالَ: يا أُمَّ مَعْبَدٍ، مَن غَرَسَ هذا النَّخْلَ؟ أَمُسْلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟ فَقالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، قالَ: فلا يَغْرِسُ المُسْلِمُ غَرْسًا، فَيَأْكُلَ منه إنْسَانٌ، وَلَا دَابَّةٌ، وَلَا طَيْرٌ، إلَّا كانَ له صَدَقَةً إلى يَومِ القِيَامَةِ"[3].

كما قد قال عليه الصلاة والسلام في حديث لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما "كُلُّكُمْ راعٍ وكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عن رَعِيَّتِهِ، والأمِيرُ راعٍ، والرَّجُلُ راعٍ علَى أهْلِ بَيْتِهِ، والمَرْأَةُ راعِيَةٌ علَى بَيْتِ زَوْجِها ووَلَدِهِ، فَكُلُّكُمْ راعٍ وكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عن رَعِيَّتِهِ[4]"

وباعتبار أن التنمية كمصطلح ارتبط بالفكر الاقتصادي الغربي ، وهو الذي وضع مؤشرات التنمية في العصر الحديث من خلال منظوره الخاص به ،بما يعني تلازم بين مفهوم التنمية والاقتصاد في الفكر الغربي إضافة إلى انتشار هذا المنظور وهيمنته على العالم خاصة التبعية التي تميزت بها البلدان المتخلفة ، جعلت من المؤسسات الرسمية في هذه البلدان يتجهون للأسف إلى الاتجاه الغربي في حصر التنمية في المجال الاقتصادي ظنا منهم أن هذا التبني سيقود حتما إلى تنمية مجتمعاتهم والخروج بها من دائرة التخلف فانقضت عقود من الزمن ولا زالت هذه المجتمعات تعاني في حالة من

---

[1] سائد أبو بهاء ، التنمية من منظور إسلامي ، على الرابط: https:pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/07/23/140076.html ،تاريخ التصفح2022/05/13.

[2] الصحيح المسند، مسند أنس بن مالك، دار الأثار للنشر و التوزيع، ط4، صنعاء ،2012 ص55.

[3] صحيح مسلم، باب فضل الغرس و الزرع ، دار الحديث ،الجزء الثالث،ط1 ، القاهرة،1991،ص1189.

[4] نفس المرجع ،باب فضيلة الإمام العادل ،ص1409.

التخلف وفي كثير من الأحيان تراجعت هذه المجتمعات إلى مستويات أدنى من الممارسة والأداء والفعالية مما كانت عليه[1]، فيمكن اعتبار التنمية من المنظور الإسلامي هي عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن ، وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية ، تحقيقا لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض برعاية أولي الأمر ، بعيدا عن أي نوع من أنواع التبعية[2] ، فالتنمية في الإسلام تسعى للوصول إلى القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المشكلة الاقتصادية والاجتماعية ، كما تسعى لتنمية المجتمع في النواحي غير المادية، من حيث السمو بالأفراد وإعلاء الروابط الإنسانية والتي تحقق بعدها نموا ماديا[3]، فقد تحدث مالك بن نبي في كتابه "المسلم في عالم الاقتصاد" عن مفاتيح العملية التنموية وكذلك العمرانية كالوجود الإنساني والبشري ، فالتنمية تتطلب الحضور الإنساني الفاعل في الحياة وليس مجرد الوجود فيها ، فهي تتطلب أن يكون الإنسان فاعلا ومؤثرا في الحياة ، وان يضع بصمته في كافه المجالات ، كما أن الاهتمام بالأفكار مفيد لما لها من القدرة على تطور حياة الإنسان ، وجعله في مرحلة مستمر موضوع التنفيذ[4]

خصائص التنمية في الإسلام: يمكن إبراز مجموعة من الخصائص فن المنظور الإسلامي كما يلي:

– التطوير والتغيير: حيث أنها عملية تهدف إلى تطوير وتغيير حياة الناس إلى الأحسن فالأحسن[5] لقوله‌تعالى[إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَومٍ حَتّى يُغَيِّروا ما بِأَنفُسِهِم][6] ويكون هذا التغيير حسب الاستطاعة ، قوله تعالى[لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا][7].

[1] نصر محمد عارف ، نظرية التنمية السياسية المعاصرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، فرجينيا 1992 ، ص 39

[2] يوسف بالنور ، مرجع سابق، ص 52

[3] سائد أبو بهاء ، التنمية من منظور إسلامي ،مرجع سابق

[4] يوسف بالنور ، مرجع سابق، ص 53

[5] سائد أبو بهاء ، التنمية من منظور إسلامي ، مرجع سابق

[6] سورة الرعد : الآية 11.

[7] سورة البقرة: الآية 186.

– الشمولية : إن العملية التنموية لا تقف عند التطوير والتغيير المستمر نحو الأحسن فقط ،بل لابد أن يضاف إلى ذلك كله ميزة أخرى وهي الشمولية والمقصود بها مراعاة قدرات الإنسان وإمكانياته المختلفة سواء كانت مادية أو معنوية ففشل العملية التنموية سببه الرئيسي أنها لم تكن شاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية حيث أن أكثرها يركز على الجانب المادي الذي يراعي التنمية الاقتصادية المحصورة في زيادة الإنتاج وتنميته ولا شك أن هذا الأمر يقود حتما إلى فشل عملية التنمية[1]

– الاستمرارية : أن العملية التنموية لا يمكن أن تتحقق في زمن وجيز ، بل تأخذ زمنا أطول ويقصر بحسب إرادة الساعيين إليها ، وهي عملية تتطلب السعي للمحافظة عليها وتحقيق المزيد منها،من جيل إلى آخر دون توقف [2]

– الوعي بمهمة الاستخلاف : استخلف الله سبحانه وتعالى الإنسان في الأرض وسخر له ما في الكون جميعا وجعل الأرض ذلولا له ليسير له عملية القيام بمهمة الاستخلاف وتعمير الأرض ليكون ذلك خير دافع له من اجل قيامه بالعملية التنموية وتحقيق عمارة الأرض واستثمار ما في الكون فالإنسان بذلك هو محور العملية التنموية والبنية الأساسية لها سائد أبو بهاء ، التنمية من منظور إسلامي ،مرجع سابق

– الرعاية: باعتبار أن التنمية عملية يشترك فيها أفراد كل المجتمع وتتضافر جهودهم لتحقيقها فمن الأهمية أن يتولى أولو الأمر تبني المشروع التنموي و السهر على تنفيذه، وان يحثوا الرعية على ذلك وان تكون هذه الرعاية لجميع أفراد المجتمع فلا تكون لفئة دون غيرها لان ذلك من شانه أن يجعل عملية التنمية مقصورة على منطقة معينة أو فئة معينة ، وان تتوفر عملية التنمية على عنصري التخطيط والتنظيم لتحقيق عملية التطوير والتغيير المطلوبة حتى يساهم إسهاما كبيرا في نجاحها [3]

[1] علي خليفة الكواري ، مرجع سابق، ص32.

[2] يوسف بالنور ، مرجع سابق ،ص 54.

[3] تيسير الرداوي ، التنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ، سوريا ، 1985،ص78

– التعاون والتكامل: عملية التنمية تنطلق من مبدأ التعاون والتكامل بين أفراد المجتمع إذ أن هذا التعاون التكاملي يحقق وحده عضوية للمجتمع فيزداد أمر التنمية قوة على خلاف ما لو كان هناك تفرق واختلاف وتشتت بين الجماعة الواحدة

– الاستقلالية : لكل امة خصائص تميزها عن غيرها وبناء عليه فان العملية التنموية لابد أن تكون نابعة من خصائص ومميزات المجتمع نفسه ، منسجمة مع قيمه وأخلاقياته ، وان تتم هذه العملية بعيدا على أي نوع من أنواع التبعية بمعنى أن تكون معتمدة على ذات الأمة و إرادتها ، ولا تعني الاستقلالية عدم الاستفادة من التجارب التنموية فليس هناك منافسات بين الاستقلالية والاستفادة ولكن المنافاة واقعة بين الاستقلالية والتبعية [1]

المطلب الرابع: نظريات و نماذج ما بعد الحرب العالمية الثانية

المدرسة البنيوية(قيادة الدولة للتنمية) : تأسست في أمريكا اللاتينية (1940) ترتكز على شرح أهمية العوامل البنيوية في الاقتصاد المحلي أو الدولي في تحقيق عملية النمو الدول المتخلفة وعلى الميكانيزم الذي من خلاله يمكن للاقتصاديات المتخلفة أن تتحول من تقليدي(زراعي) إلى عصري قائم على تمدن أغلبية السكان ، وتكون معظم مخرجاتها على شكل سلع وخدمات مصنعة، تهدف التنمية بالنسبة لهم إلى إحداث تحولات في بنية اقتصاد الدول المتخلفة ، قصد تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ودائم يتم عن طريق تخلي الدول المتخلفة على ارتكاز على طلب الخارجي وتصدير هذه المواد الأولية ، إلى جانب توسيع القطاع الصناعي ، وعرفت سياستهم البنيوية بسياسات إحلال الواردات.

اعتقد بعض العلماء أمثال "بريباش"Prebish و "سالسو فارتادو" Celso Furtedo و "اوسفالدو سانكل" Osvaldo Sunkl أن بلدان أمريكا اللاتينية هي الأحسن من حيث

[1] حسن بن إبراهيم الهنداوي، التعليم وإشكالية التنمية على الرابط:
https://islamweb.org/ar/library/index.php?page=bookcontents&ID=2943&bk_no=1598&flag=1 ، ، تاريخ التصفح:2022/05/13

التصدير للمواد الأولية ، و هي فرصة للتنمية الإقتصادية من أجل توسيع القطاع الصناعي المحلي في وقت كان للولايات المتحدة الأمريكية الدور القيادي في الصناعة ، كما أكد البنيويون على الجانب الكمي في النمو الاقتصادي واعتبروا الأرقام جانب مهم لكنه غير كافي لمتابعته ، وان قياس التنمية مرتبط بعدد القطاعات التي تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ، ولا يتحقق إلا في اقتصاد يتميز بتقسيم عادل لمجمل مخرجاته بين مختلف قطاعات الدولة ، محددين أسباب التخلف في العلاقات الاقتصادية بين باقي دول العالم والدول المتقدمة، التي تحصر وجود الدول النامية في تقديم المواد الأولية بأضعف الأثمان من جهة واستيراد المواد المصنعة بأرفع الأثمان من جهة أخرى ، كما نادى أصحاب هاته النظرية بضرورة تدخل الدولة في كل المجالات . و ترتكز هذه النظرية على ملكية الدولة للمؤسسات ، إذ يعتقد البنيويون انه لا يمكن فتح المجال أمام رأس المال المختلط في دولة نامية، إلا إذا استطعت هذه الدول خلق استثمارات واسعة وضرورية للتصنيع ، إلى جانب ارتكازهم على بعض السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق الحكومي التي تسمى في مجملها بسياسة إحلال الواردات التي تقود إلى تشجيع الدولة للتصنيع، ورغم كل هذا فقد تقبل البنيويون فكره تحقيق التنمية عن طريق الرأسمالية ، ولكنهم لم يكون مقتنعين بان السوق وحده قادر على تحقيق الوصول إلى الرأسمالية قوية والتي هي من خصائص الدول المصنعة على حكومات الدول النامية ترقيه التصنيع بكل فعاليه عن طريق ضبطها للاقتصاد. [1]

حتى وان كان لأفكار هذه المدرسة مشاركة معتبرة في فهم وكيفية تحقيق التنمية بالنسبة للدول المتخلفة ، إلا أن قاعدتها الوصفية لم تكن ناجحة في العديد من المرات، لان العديد من الدول التي تبنت سياسة إحلال الواردات أدركت بداية من سنة 1960 أن قيادة الدولة للتصنيع لم يمكنها من خلق أهم الشروط المتعلقة بضرورة توفير الماكنات والآلات الثقيلة. وأكثر من ذلك فان التدخل الكبير للدولة في السوق أنتج عدم الفعالية التي

[1] فريمش مليكة ، مرجع سابق ، ص91.

تسببت في كثير من الحالات في مشاكل اقتصادية محلية وخارجية ، إلى جانب توسيع الهوة بين الفقراء والأغنياء داخل البلدان النامية ذاتها.

النموذج الخطي لمراحل النمو: (نظرية روستو) والتي ركزت على التجربة الأوروبية في نقص الادخار والاستثمار المحلي ، فلا يمكن أن تتحقق التنمية بالنسبة لهذه المدرسة دون ضرورة توفر اكبر معدل من الادخار والاستثمار داخل الدول النامية حيث أن الدول المصنعة لم تكن مهتمة بالمشاكل التي تعاني منها الدول النامية إلا مع نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين وذلك بعد إعادة تعمير غرب أوروبا التي تدمر مع الحرب العالمية الثانية وقد استطاع مشروع مارشال إعادة بناء الاقتصاد وإنعاشه بشكل كبير وسريع في هذه البلدان ، وكان لهذا النجاح تأثير قوي على صانع القرارات في أوروبا في مقاربته للمشاكل الاقتصادية للبلدان النامية، حيث يعتبر هؤلاء أن التصنيع هو الطريق الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يعاني من مشاكل ومعوقات داخليه خاصة ما تعلق منه بمشكل الادخار والاستثمار ،هذه النظرة تتناقض مع النظر البنيوية التي تؤكد بان اغلب المشاكل التي تعاني منها الدول النامية تعود إلى عوامل خارجية. [1]

توصل رستو Rousteau إلى تأسيس فكر مبسط حول التخلف والتنمية في كتابه مراحل النمو الاقتصادي الذي رغم تركيزه على النمو ومراحله إلا انه تناول دراسة للمجتمعات في انتقالها من مرحلة اقتصادية إلى أخرى أكثر تقدما، مما يعتبر ضمن اطر الدراسات التنموية . وقد حاول رستو أن يرجع التخلف إلى أكثر من عامل لكنه ركز على العامل الاقتصادي كعامل جوهري أساسي ، إذ يعتبر أن التخلف مجرد تأخر زمني وبإمكان الدول المتخلفة تداركه إذا ما استوعبت العوامل التي تمكنها الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى مؤكدا على أن عملية التنمية هي سيرورة خطية فوضعها خمس مراحل للنمو ينتقل فيها من الاقتصاد القومي بالتدرج وهي:

[1] فريمش مليكة ، مرجع سابق ، ص89.

– مرحلة المجتمع التقليدي : مرحلة تتسم بالضعف الشديد والبطء ، تكون الدولة فيها في مرحلة ضعف وتخلف اقتصادي،يتسم اقتصادها بطابع الزراعة التقليدي، يتمسك فيها المجتمع بتقاليده.[1]

–مرحلة التهيؤ للانطلاق : تتميز هذه المرحلة بمحاولة المجتمع إدخال وسائل حديثة ، وبعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة والاهتمام بالهياكل القاعدية بإنشاء الطرق ،السكك الحديدية والموانئ، أشار رستو إلى ظهور إشكاليتين في المرحلة هذه ، الأولى تتعلق بضرورة مشاركة قطاع الزراعة والصناعة الإستخراجية في تمويل التنمية وليس عائق لها، طوف رأسمال عام تشيد به السكك الحديدية والطرقات وهو يحتاج إلى تدخل الدولة لتمويله كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بين سنتي 1815–1840 [2].

– مرحلة الانطلاق : هي مرحلة هي مرحلة الانطلاق في الإنتاج ، ولا يمكن لهذه المرحلة أن تتوفر إلا بثلاثة شروط أساسية تتمثل في زيادة معدل استثمارات الدولة حيث لا يقل المعدل عن 10 % من الدخل القومي سواءا عن طريق الادخار الوطني أو عن طريق المساعدات والاستثمارات الخارجية ، الشرط الثاني يتمثل في تنمية الدولة لقطاع أو أكثر من قطاعات صناعة الهامة عن طريق تحقيق نسبة نمو مرتفع ، والشرط الأخير يتمثل في التأسيس لجانب مؤسسات سياسية اجتماعي قصد توسيع القطاعات العصرية.

–مرحلة النضج: تكون الدولة قد استكملت نمو جميع قطاعتها الإقتصادية بشكل متوازن ، من مظاهرها قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات والصناعات الكهربائية ويصل معدل الاستثمار ما بين 10% إلى 20% مما يحقق دخل يفوق معدل زيادة السكان.

– مرحلة الاستهلاك: وهي آخر مرحلة وفيها يتم بلوغ مستوى أعلى من التقدم الاقتصادي لمستوى المعيشة وذلك نتيجة الحصول على دخل عال من السلع الإستهلاكية ومن أهم

[1] فريمش مليكة،مرجع سابق ،ص90.

[2] محمد عبد العزيزعجمية و آخرون ، مقدمة في التنمية و التخطيط ، بيروت ، دار النهضة العربية،1982 ص66-68.

مظاهرها ارتفاع مستوى استهلاك الفرد للسلع الإستهلاكية كالسيارات والثلاجات والغسالات مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

مقترب الماركسية الجديدة : (استغلال الدولة المصنعة للدول النامية)

تعد من أهم مدارس التنمية المستدامة التي ميزت سنوات الستينات والسبعينات ، ارتكز روادها على مبادئ فلسفه ماركس، لأنهم أكدوا على ضرورة تعديلها قبل تطبيقها على الدول النامية ، لأن ماركس لم يكن يملك المعلومات الكافية لتطوير نظرية كاملة حول التخلف ، خاصة وأن العديد من الدول النامية لا يمكنها أن تمر بمرحلة الرأسمالية المتقدمة لتصل إلى تحقيق الإشتراكية ، ويظهر التأثير الماركسي من خلال:

– الماركسيون الجدد وسعوا المذهب الماركسي الأرثوذكسي عن طريق التمعن في قضيه الإستغلال بين الشعوب حول فائض القيمة ، أي أن الدول المصنعة تتحصل على فوائد القيمة من الدول النامية عن طريق دفعها لثمن رخيص للمواد الأولية المستوردة من الدول النامية ثم تقوم بتحويلها إلى سلع نهائية لتبيعه لها بأثمان جد مرتفعة وهذا ما عرضها إلى حالة تخلف.

– ثاني عامل تأثير بالماركسية يتمثل في إمكانية حدوث ثوره اجتماعية تلي تحقيق المجتمع للتحولات الرأسمالية ، فان أكدت النظرية الأرثوذكسية على إمكانية حدوث ثورة اجتماعية لكن بعد وصول الدول النامية إلى ازدهار وتفتح صناعي ، فان النيو ماركسية تؤكد على ضرورة المرور بمرحلة تصنيع غير ممكنة بالنسبة للعديد من الدول النامية التي في مجملها بقيت حبيسة مرحلة التخلف واللامبالاة طويلة[1] ، وانه من الصعب تحقيق أو متابعة التصنيع في هذه الدول التي دخلت الاقتصاد الرأسمالي وهي لم تخرج عن دور المنتج للمواد الأولية الرخيصة الثمن هذا ما يوجه رأس المال الأجنبي والجهود لعصرنة قطاع واحد هو القطاع المنتج الأولي وكما ينتج على هذه العملية كسر للصناعة التقليدية

[1] فريمش مليكة،مرجع سابق ،ص 97.

مؤكدين على انه ليس للرأسماليين الأجانب أية نية لتطوير الصناعة المحلية بل انه من مصلحة هؤلاء الحصول على فائض عمل الفلاحين والأجراء ليستثمر فائض رأسمالهم خارج الدول النامية.

أدت هذه العوامل إلى ركود في اقتصاد الدول المتخلفة وهذا ما يدل على أن الرأسمالية لن تتحقق بها ، ولهذا دعا الماركسيون الجدد الشعوب إلى تحقيق الثورة الإشتراكية دون إنتظار التصنيع ، هذه الثورة التي تمكن العمال من الحصول على فائض القيمة التي تواجه في التنمية الاشتراكية

- **عودة مدرسة النيوكلاسيكية:**(عدم تدخل الدولة،الأسواق الخاصة هي أسس التنمية) إنتقدت النظرية النيوماركسية واعتبرتها خاطئة وغير واقعية، كما أنها رفضت الأفكار البنيوية التي تعتبر أن مشاكل الدول النامية هي نتيجة للعراقيل الهيكلية الموجودة في الاقتصاد الدولي ، وان الضعف التي تتميز به الهياكل المحلية يتطلب تدخل معتبر للدولة في الميدان الاقتصادي[1] . بالنسبة للنيوكلاسيك فان الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية هو نتيجة لضعف السياسات الاقتصادية المخططة والموجهة من طرف الدولة نتيجة للتدخل المبالغ فيه للدولة في الاقتصاد ، إذ يؤكدون على ضرورة إزالة الحدود والعوائق التي تعرقل عمل السوق والتقليل من تدخل الدولة قصد تحريك وتشجيع الاقتصاد القومي وتطوير إقامة سوق فعال ، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق : خوصصة المؤسسات العمومية ، تطوير التجارة الحرة ، التقليل وإزالة العوائق التي تعرقل الاستثمار الأجنبي ، التقليل وإزالة الضبط الحكومي للسوق ، فقوى السوق وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد سوف تؤدي إلى تنمية الاقتصاديات التي تعاني من حالة الركود ، فكانت هذه الأفكار أسس للتغيرات الاقتصادية التي عرفتها دول أمريكا اللاتينية بعد أزمة المديونية

[1] فريمش مليكة،مرجع سابق ،ص99.

لسنوات الثمانينيات ، وكذلك التحولات الكبرى التي عرفتها الاقتصاديات الاشتراكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. [1]

المبحث الثالث : تدخل الدولة في التنمية

يعرف الحديث عن دور الدولة جدلا قويا على المستويين المحلي و الدولي، وتعود جذور هذا الأخير إلى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، و قد خصصنا هذا المبحث إلى التطرق إلى تدخل الدولة في التنمية من خلال المبررات و الأدوار.

المطلب الأول : مفهوم تدخل الدولة في التنمية

مفهوم تدخل الدولة:

يقصد بتدخل الدولة النشاط الحكومي الذي تقوم به قصد التأثير في إقتصادها الخاص من أجل تحقيق مجموعة متعددة من أهداف سياسية و إقتصادية كزيادة نسبه التشغيل ، رفع الأجور ، رفع الأسعار أو خفضها ...إلخ وقد يكون تدخل الدولة مباشر أو غير مباشر مثل حالة التخطيط الموجه ، حيث إذا توسع نطاق هذا النوع من التخطيط أصبح الإقتصاد يسمى بالإقتصاد الموجه[2]

إلا أن الإقرار بأن السياسة الإقتصادية هي استخدام حر للوسائل من اجل الوصول إلى أهداف محدده ليس بالمطلق ، إذا وجد أمامه مجموعة من المشاكل حلت على أساس أنها مجموعة من التدخلات للدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، فهي وصل بين الأدوات المستعملة والأهداف المرجوة ، مع أن الفصل بين مختلف أنشطة الحكومة يعتبر بيداغوجيا أكثر مما هو واقعي فتنفيذ سياسة معينه يتطلب بالضرورة معرفه في عدة ميادين تختلف أهميتها من قطاع لآخر ، ومن هنا يمكن تقسيم السياسة الاقتصادية إلى قطاعات بمعنى تقسيم تدخل الدولة إلى السياسة المالية قصد العمل كمحرك أو كابح

[1] فريمش مليكة ، مرجع سابق ، ص100.

[2] Wikipedia."Economic Intervention "available at :http://en.wikipedia.org/wiki/economic_interventionism تاريخ التصفح :2022/02/20

لتمويل مصاريف المؤسسات عن طريق النقود ، وسياسة الميزانية سواء عن طريق الإيرادات الجبائية ، المصاريف أو ترشيد الميزانية ، النقل ، التعليم... الخ وتسعى إلى التوزيع العادل للدخل القومي الذي يحدث اثر اجتماعي كما تسعى إلى إحداث التوازنات في ميدان العلاقات الاقتصادية وهكذا يمكن القول بان مبدأ التدخلية يشير إلى النشاط الحر للحكومة في الميدان الاقتصادي من اجل تصحيح هفوات الشوق بواسطة السياسة الاقتصادية قصد تحقيق أهداف اقتصادية كالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل ، استقرار الأسعار ، النمو فاصل التوازنات الإقتصادية . وأهداف اجتماعية كالحد من الفقر ومحاوله التقريب بين الطبقات عن طريق توزيع عادل للثروة وحتى أهداف سياسية كتحقيق الاستقرار السياسي والعمل على حماية حقوق الإنسان أو حتى البقاء في السلطة مده أطول. ومع هذا فالتدخلية لا تعني أن تحتل الدولة ادوار السوق وإنما جاءت قصد تعويض اللاتوازنات التي تصدر عن حرية ميكانيزمات السوق. كما يمكن اعتبار التدخلية مصطلح سياسي وذلك للدلالة على تلك الأنشطة التي تقوم بها الحكومة قصد التأثير المباشر أو غير المباشر في إطار رقابتها الاقتصادية . فهي تتعدى نشاط الحكومة المركزية الإعتيادي للضبط الاقتصادي• لتصل إلى مجالات عديدة وكثيرا ما تكون لصيقة بالتيارات السياسية اليمينية التي تؤمن بأنه للسوق مخرجات غير مرغوب فيها أو غير مهمة يجب أن يقضى عليها ، على هذا الأساس كثيرا مرتبط الاقتصاد المتدخل بالتيارات المحافظة الوطنية، والأحزاب اليسارية ذات الأفكار التي تؤكد على أن الإقتصاد الحر يمكن أن يقضي على التقاليد الوطنية ، النظام الإجتماعي أو حتى على سلطة الدولة ذاتها.[1]

• الضبط الإقتصادي هو مجموع التعديلات التي تحدث على أنشطة مختلفة وفقا لبعض المعايير.

[1] فريمش مليكة ،مرجع سابق،ص 110.

المطلب الثاني : مبررات تدخل الدولة

لقد بينت النماذج التنموية التي عرفها القرن التاسع عشر وكذا المعجزة التنموية التي حققتها بعض الدول الآسيوية أن التنمية بحاجة إلى دولة محفزة ، محرك المؤسسات الخاصة . وحتى محاولات التنمية التي قادتها دول العالم الثالث باءت بالفشل إلا أن غياب الدولة وتلاشي سلطتها في العديد من الأمثلة باءت بالفشل ، ومن هنا يمكن القول أن تبرير تدخل الدولة في إحداث التنمية يرجع إلى عجز السوق على القيام بهذه المهمة في القضاء على الفقر والحماية الإجتماعية التي هي هدف كل عملية تنموية حتى وإن كانت إقتصادية فقط إن مثل هذه المبررات استعملت في إقرار نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد الإجباري التي أصبحت إجبارية في العديد من الدول حتى التي بقت لفترات طويلة ضد مثل هذه الأنظمة كالولايات المتحدة الأمريكية التي إلتحقت في عهد أوباما بالدول التي كانت نموذج في هذا المجال كفرنسا. ولهذا نجد إصرار المواطنين على انتخاب الحكومات التي يأملون فيها القدرة على حمايتهم. كما أن الفرد كذلك عاجز على القيام بتلبية كل الاحتياجات بمفرده لأنه هناك عدة عوامل منها المرض والنظافة مثلا قد تؤثر على مستوى معيشة الأفراد بغض النظر عن مستوى دخلهم. ومن هنا فان الدولة مسؤولة على تحسين مستوى المعيشة وذلك بتدخلها بطريقه مباشرة أو غير مباشرة في ميادين عديدة كالاهتمام بالصحة والتعليم وباقي عوامل الرفاهية . وانتماء الفرد إلى أي مجتمع يعني انه يتمتع بحقوق وعليه واجبات ، كالدفاع عن الوطن وأداء الضرائب إلى أخره أما الحقوق التي من بينها الحق في الإنتخاب والتمتع بالتعليم وفي هذا الإطار فدور الدولة يتجلى في تطبيق وحماية مبادئ الحرية والمساواة التي يسعى أي نظام للحماية الإجتماعية تحقيقه عن طريق تواجد للدولة[1] ، لأن الحرية كما أكد جون جاك روسو J.J.Rousseau تفسر على أساس القدرة على تحقيق ما يمكن للفرد تحقيقه بما في ذلك تحسين مستوى المعيشة وهو هدف التنمية التي تقودها الدولة.

[1] فريمش مليكة ،مرجع سابق ص 112.

المطلب الثالث: أدوار الدولة في التنمية

عرفت الأدوار التي تقوم بها الدولة تطورا كبيرا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ امتد تدخل الدولة إلى مجالات لم تكن تمارسها من قبل مواجهه التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت بعدها بالنسبة للدول المتقدمة .

وقصد القضاء على مظاهر الفقر والتخلف التي عرفتها وما زالت تعرفها الدول المتأخرة حيث لم يكن بمقدور الأفراد لوحدهم مواجهة تلك المشاكل ، ولذلك أخذت الدولة على عاتقها القيام بالعديد من الخدمات في مختلف القطاعات وأكثر الأدوار التي قامت بها الدولة هي تلك التي كان لها اثر اجتماعي والمتمثلة خاصة في تحسين خدمات الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية ، وبصفه أكثر دقة يمكن القول بان أنشطة الدولة في تزايد مستمر حيث يمكن إجمالها في الوظائف الرئيسية التالية:

- وظيفة التخصيص: وتعني أحسن توزيع للموارد النادرة من اجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية ، إذ أن المشكل الاقتصادي الأساسي يتجلى في أن الموارد المنتجة كاليد العاملة المؤهلة ورأس المال نادر وأن حاجة الإنسان في تزايد مستمر وقد لا تشبع أبدا ومن هنا تقوم الدولة في تحويل فعال للموارد المنتجة إلى سلع وخدمات للاستهلاك الجماعي الذي يرتبط بالمعرفة الذهنية واليدوية إلى جانب فعالية التنظيم
- وظيفة التوزيع : أي التوزيع العادل للرفاهية ، فالعالم يعرف ظاهره اللاعبين في توزيع الدخل القومي بين الأفراد[1]، حيث هناك تمركز قوي للدخل بين أيدي الأغنياء ، وأنه على الكثير من الفقراء الاكتفاء والقناعة بجزء قليل من الدخل . ومنه فان التقليل من التفاوت الاجتماعي والعدالة هو نتيجة لسياسة مشتركة بين تنظيمات خاصة وعمومية وهذا ما يبرر تدخل الدولة قصد تحقيق سياسة عادله في التوزيع أساسها العلنية والشفافية حتى يتسنى للجميع الاطلاع عليها . ولم

[1] فريمش مليكة ،مرجع سابق ص 114.

يقتصر دور الدولة في إعادة التوزيع بين الأفراد بل حتى بين الأجيال الذي يعد أساس التنمية المستدامة التي تأخذ في الحسبان متطلبات وتطلعات الأجيال القادمة إلى جانب التفاوت الإقتصادي بين المناطق والبلدان . ولهذا على الدولة أن تقوم بتحديد دقيق للدخل القومي ، والوقوف على درجة و مستوى التفاوت بين الأفراد وإعادة توزيع الدخل.

- وظيفة إحداث التوازنات الإقتصادية: ففي اقتصاد يتميز بعدم وجود أي دور للدولة فيه فان العرض والطلب لا يتطوران بنفس الوتيرة فإذا أخذنا في الحسبان عدم قدره الاقتصاد الحر للوصول إلى التوازن الآلي بين الطلب والعرض الكليين والنتائج الإقتصادية الإجتماعية التي تحدثها الزيادة أو النقصان في العمالة فان على الدولة التي قد تحدث وكذا إحداث النمو المتوازن ، وذلك بالتأثير سواء على العرض أو الطلب بوسائلها المتعددة : فإذا طلبت الضرورة الإقتصادية التقليل من الطلب فانه من الضروري الزيادة في نسبه البطالة ودرجه استخدام القدرات الإنتاجية والعكس إذا أردنا الزيادة في الطلب من الضروري تشجيع وحث الطبقة العاملة على العمل وبالتالي الإنتاج أكثر و حث المقاولين على الإستثمار. كما تستعمل الدولة وسيلة أخرى وهي سياسة الميزانية التي تستطيع عن طريقها تعويض ومواجهه التقلبات الغير منتظره للطلب بواسطة المصاريف والإيرادات فإذا كان الطلب غير كافي لضمان التشغيل الكامل فعلى الدولة أن تزيد من مصاريفها أو تقطع نسبه قليلة من الضرائب من القطاع الخاص قصد تشجيع الإستثمار وزيادة القدرة الشرائية[1] وإذا زاد الطلب فعليها التقليل من مصاريفها أو الزيادة في نسبة الضرائب، وتجد الدولة مواردها التي تستخدمها في القيام بأدوارها من ثلاثة وسائل أساسية وهي: الضرائب ، الإقتراض وبيع السلع والخدمات المنتجة.

[1] فريمش مليكة ،مرجع سابق ،ص 115.

تعرفنا من خلال هذا الفصل على جملة المفاهيم الأساسية لهذا الموضوع ، والتي منها أن التنمية ما هي إلا عملية حضارية شاملة تؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة للمجتمع ، وانه من خلال عملية التنمية تهدف الدول المتخلفة للتقدم والخروج عن حالة التخلف التي تعاني منه ، متبعه بذلك أنماطا أو سبلا مختلفة ونماذج . منها ما هو وليد بيئتها ومنها من هذه النماذج ما هو دخيل على بيئتها. هذه النماذج المختلفة للتنمية كانت في انظمة تتراوح ما بين اشتراكي ورأسمالي ، واخرج هذا الفكر الغربي بعد التجربة التي عاشها في تحقيقه لعملية التنمية نموذجا أو غالبا أريد أن يكون صالحا للدول المتخلفة عن التنمية.

الفصل الثاني

الظروف العامة والسياق التاريخي

مرت الجزائر بمخاض عسير بعد الإستقلال ، تمثل ذلك في خروجها بتركة تخلف في التنمية بشتى أنواعها ، ومن خلال هذا الفصل سنحاول إبراز الظروف العامة التي مرت بها التنمية و سياقها التاريخي في الجزائر.

المبحث الأول : تطور التنمية في الجزائر

لقد مرت الجزائر بمراحل تنموية أتسمت في عمومها بفقدان النظرة الكلية والشاملة لمطالب المجتمع الجزائري ، وخاصة أن هذا المجتمع قد خرج من حرب طاحنة بعد ثورة عارمة ضد المستعمر الفرنسي ، الذي أراد منذ أكثر من قرن وثلث مسخ قيم هذا الشعب وإلحاقه بالمنظومة الغربية ، و نحاول خلال هذا المبحث الحديث عن معرفة تطور التنمية في الجزائر.

المطلب الأول : التجربة التنموية في الجزائر

طموح الشعب الجزائري الذي عبر عنه في ثورته المضفرة لم يتحقق له كما يريد ، فبحكم أن ثورة أول نوفمبر كما يرى "مالك بن نبي" أنها حطمت كل البناءات السياسية ،الإجتماعية ، الأخلاقية والثقافية التي حاول الاستعمار الفرنسي أن يؤثر فيها على الشخصية الجزائرية وإفراغها من قيمها ، حيث كان من المفروض أن يستبدل ذلك بمنهج ونموذج ثوري وحضاري ، يصيغ المبادئ ويؤطر المسيرة التحررية ، ويتضمن القرارات التي تمليها ظروف المرحلة[1] ، وفعلا كان من المفترض على القيادة في البلاد أن تضع الخطط والإستراتيجيات الملائمة التي تتواكب وهذه الطموحات الكبيرة ، لكن الذي حدث أن تجارب التنمية في الجزائر كانت كلها تحمل طابع مشخص،فلكل رئيس جزائري تجربته التنموية الخاصة به ، وأصبحنا إزاء وضعية لا نتكلم فيها عن تنمية واحدة تهدف للنهوض بالوطن و إنما نتكلم عن تنميات متعددة ، فالرئيس " بن بلة " خاض تجربة التسيير الذاتي ، ظنا منه أن ذلك يفك الإرتباط مع الإقتصاد الفرنسي ، لتليه تجربة

[1] مالك بن نبي، بين الرشاد ة التيه،دار الفكر ،دمشق،1979،ص26.

الرئيس " هواري بومدين" الذي بنى مشروعه على ضرورة إستعادة الثروات الوطنية وسد كل محاولة الإحتكار، وهذا ما جسدته قوانين تأميم المحروقات وجملة من المؤسسات المالية ، وتبني العديد من المشاريع الكبرى على غرار الثورة الزراعية ، ومشاريع الصناعات الثقيلة ، وبعد وفاة الرئيس " بومدين " ومجيء " الشاذلي بن جديد " عمد هذا الأخير إلى تبني نوع من الإنفتاح السياسي ، وعلى كافة التيارات السياسية ، الديمقراطية والإسلامية إضافة للتيار الوطني التقليدي في مقابل الإنخراط في سياسة إقتصادية مبنية على الإستهلاك الواسع ، وجعل المواطن الجزائري يستشعر بأنه قد وصل فعلا إلى مرحلة الرفاه ، ضمن شعار رفع حينها مفاده " من أجل حياة أفضل".[1] لقد كان مجرد حصول الجزائر على إستقلالها ، رسخ في ذهن الكثير من الجزائريين أن مرحلة الإستقلال ستكون حتما أفضل من المرحلة الإستعمارية ، وهذا حكم صحيح لحد كبير ، وخاصة إذا عرفنا أن الفترة الإستعمارية عان فيها الجزائريون من الظلم والحرمان والقهر إلا أن الخطأ يكمن في أن السلطة بنت على هذا الفهم المغلوط تصورها السياسي ومقاربتها في التنمية ، بشكل جعلها تركز فقط على القضاء على تلك الوضعية المزرية التي عان منها الشعب في الحقبة الاستعمارية ، ومن ثم كان إهتمام السلطة أنذاك هو فقط تلبية الحاجات المادية للسكان، بما يعني تبني الدولة للمنظور التنموي المادي ، الذي يرى أن التنمية الإقتصادية هو المتغير المستقل وما عاداها من العوامل الإجتماعية والإنسانية الأخرى هي مجرد متغيرات تابعة[2] وقبل الولوج في الكلام عن التجربة التنموية في الجزائر، نحاول خلال مايلي من فروع التكلم عن خيارات التنمية والقطيعة التاريخية والمعرفية، عملية التنمية و إشكالية الشرعية السياسية و نموذج التنمية و جدلية بناء الفرد والدولة.

[1] دعاس عميور صالح،مأزق التنمية في الجزائر،ص7و8 على الرابط :-www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_6.pdf تاريخ الإطلاع عليه2022/05/01.

[2] عبد الهادي محمد والي،التنمية الإجتماعية مدخل لدراسة المفهومات الأساسية،دار المعرفة الجامعية، القاهرة،1988،ص12.

الفرع الأول: خيارات التنمية والقطيعة التاريخية والمعرفية

فشلت السياسة التنموية في بلادنا منذ الإستقلال في إيجاد تصور عام للنهوض بالبلاد إقتصاديا وإجتماعيا ،إلا أن النظرة الضيقة وعدم اعتماد المشاركة الشعبية المثمرة ، أدى بفشل برامج التنمية وعدم التحقق بالأهداف المبتغاة منها ، وربما يرجع ذلك إلى أن الدولة الجزائرية انطلقت في صياغة مقاربتها وقياس العملية التنموية برمتها من مؤشرات مادية بحتة ، مثل ارتفاع الدخل الفردي والوطني وانخفاض معدلات وفيات الأطفال وارتفاع متوسط العمر وتحسين ظروف المعيشة وغيرها من المؤشرات المادية ، وهذا في الحقيقة يتقاطع مع المنظور الإشتراكي الذي يركز على تلبية الحاجات المادية للسكان إلا أنه وللأسف لم تكتمل أهداف الثورة بالصورة المثلى التي تحقق طموح هذا الشعب ، ولكن الذي حدث هو نوع من القطيعة المزدوجة كما يقول " دعاس عميور صالح " قطيعة معرفية وقطيعة تاريخية نفصلها فيما يلي :

فالقطيعة المعرفية: تتمثل في الإنفصال القيمي والفكري بين ما طرحته واستنبتته " ثورة أول نوفمبر" في نفس وعقل الفرد الجزائري ، وانسجام ذلك مع التركيبة الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري ، وبين محاولة الممسكين بالسلطة بعد الإستقلال على ترسيخه و زرعه في ذهن المواطن الجزائري ، بغض النظر عن صحته أو خطئه ، وهذا أثر على التصور الجمعي لدى الجزائريين ، لمختلف القضايا والتحديات التي واجهتهم سواء كانت دولة أو نخبا سياسية أو مجتمع .

القطيعة التاريخية : فتظهر أساسا في التراجع عن الإيديولوجيا الجامعة التي وحدت كل الأطياف السياسية والتيارات الفكرية ،وإنسجامها إبان الثورة التحريرية وتعايشها ومشاركة الجميع في تحقيق الإستقلال الوطني ، وهذا ما لاحظناه بإستئثار فئة واحدة بالحكم تحت عباءة واحدة هي عباءة " حزب جبهة التحرير الوطني " [1] الذي هيمن على كل مفاصل

[1] يوسف بالنور، مرجع سابق ، ص67.

الدولة و مؤسساتها منذ الإستقلال ، وتحول مسعى تكوين واستعادة الدولة – الأمة إلى تغول وتضخم الجهاز الحزبي وتحوله إلى فكرة الدولة – الحزب ومن ثم تحولت الدولة كأداة لدى البعض لتحقيق مآربها الشخصية على حساب الجميع .

الفرع الثاني : عملية التنمية و إشكالية الشرعية السياسية

تعد مسألة الشرعية السياسية غاية في الأهمية والخطورة ، فهناك ضبابية في رؤية النظام الجزائري ضمن مساره الطويل في عملية التنمية إذا لم تكن هذه العملية مبنية على رؤية فكرية واضحة وأهداف محددة ، توفرت لها كل الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافها ، لأن عملية التنمية برمتها وظفها في بعض الأحيان أداة إيديولوجية لإضفاء الشرعية السياسية على نفسه في مواجهة خصومه من المعارضة ، أدى ذلك كله إلى إضعاف فرص التنمية الحقيقية في البلاد ، وجعل من النظام الحاكم لا يقبل من المقترحات وآراء الغير إلا ما يدعم مركزه السياسي ، و لا يقيم من التنمية إلا ما يقوي مركزه الإجتماعي ، ويحفظ له قاعدة الولاء من كافة فئات الشعب ، مما جعل التنمية مجرد أداة ووسيلة في يده ، يكرس من خلالها استحقاقاته للسلطة والإستمرار فيها .

الفرع الثالث: نموذج التنمية و جدلية بناء الفرد والدولة

هناك مسلمة متعارف عليها ، مفادها أن النظام السياسي مهمته الأساسية هي وضع وتنفيذ الأهداف الجماعية والكلية للمجتمع ، وأن الشرعية السياسية تربط بمدى نجاح أو فشل هذا النظام فإنطلاقا من هذه المسلمة وبمقارنة بسيطة لكل التجارب التنموية التي خاضتها الجزائر منذ الإستقلال ، نجد أن كل هذه التجارب للأسف وصلت إلى طريق مسدود لسبب بسيط أنها كانت تجارب لم تنطلق من بناء الفرد الجزائري ، بل إنها ركزت فقط على تكديس الأشياء على رأي " مالك بن نبي " [1]، وعلى هذا المنوال تسبب تكريس

[1] دعاس عمير، مرجع سابق ، ص5 و6 .

نماذج معينة من التنمية في الجزائر منذ الإستقلال ، في صياغة شكل مشوه من شخصية معينة للمواطن الجزائري ونمط معين من الدولة ، يمكن إيجازهما فيما يلي :

نموذج المواطن الجزائري : كان من الأجدر بقادة الثورة الجزائرية منذ الإستقلال أن يعتنوا ببناء شخصية الفرد الجزائري ، وأن تكون كل تلك النماذج التنموية التي مرت بها الجزائر أداة تحدث ثورة فكرية في عقل المواطن الجزائري ، كي ينسجم مع التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في العالم اليوم ، لكن الذي حصل للأسف هو أن تلك التجارب راحت تركز فقط على الجوانب الكمية والمادية من عملية التنمية دون الحرص على إشباع حاجات الإنسان الجزائري الفكرية والحضارية ، بغية تحقيق تحصينه من كل غزو ثقافي أو حضاري محتمل ، وليكون درعا قويا لبناء مشروعه الوطني .

نموذج الدولة الجزائرية : من المؤكد أن إنتصار أي ثورة يتطلب من قادتها أن يقوموا ببناء المؤسسات الوطنية ، السياسية منها والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، لأن ذلك يعكس حقيقة إنتصار الثورة عن المستعمر ، بما يعني تحققها من إستقلال قرارها السياسي والإقتصادي و الإجتماعي والثقافي إلا أن النموذج الذي ما فتئ قادة الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا يعملون على بنائه ، كان قد تميز بالخصائص التالية:

– أن السلطة الحاكمة لم تبني مؤسسات الدولة الجزائرية ومقدراتها من منطلقات إيديولوجية وضمن سياق حقيقي للمشاركة الشعبية الفعلية ، و إنما فرضت على الشعب من فوق .

– أن هذه السلطة تشكل دائرة مغلقة ، بما يعني أن القرارات المصيرية والهامة التي تخص مستقبل الدولة تتخذ بشكل إنفرادي وضمن هيئات الدولة العليا [1]، و إذا مرت على الهيئات التمثيلية فهي تمر للمصادقة فقط .هذه السلطة تجمع في يدها كل السلطات من

[1] يوسف بالنور، مرجع سابق ، ص 69.

تنفيذية ، تشريعية وقضائية . كل هذه السمات، التي تميزت بها السلطة في الجزائر كانت سببا في ضبابية المسار والتوجه التنموي الذي كان طمح له المجتمع.

المطلب الثاني : ملابسات في تغير نمط التنمية

مرت التجربة التنموية الجزائرية بظروف داخلية و عالمية تميزت بمايلي:

– التسيير المركزي الصارم : الأمر الذي حال دون تطبيق موضوعي لمخططات التنمية على أرض الواقع .

– ثنائية إتخاذ القرارات : على أساس نمط التسيير الإشتراكي للمؤسسات الذي يعمل على إشراك مجموعة العمال في التسيير بالتساوي مع المسيرين الإداريين مما شكل نوعا من الصراع المحتوم بين العمال والإدارة .

– كبر حجم المؤسسات : لدرجة أدى بإنفلات زمام المبادرة والتسيير العقلاني والراشد للمؤسسات وسوء إستغلال الثروة .

– زيادة حجم العمالة : أو ما عرف حينها بالبطالة المقنعة ، التي تبناها العهد الإشتراكي الذي يتميز بتعهد الدولة لتوفير لقمة العيش للمواطن ، دون مراعاة لفعالية ومردودية الطبقة الشغيلة ، مما زاد في الكلفة الإنتاجية لمؤسسات الدولة .

– هيمنة قوى تسلطية ذات هيمنة ليبرالية متوحشة ، زاد في قوتها إنهيار نظام القطبية الثنائية التي كانت تسود عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، الذي كان يحقق نوعا من التوازن في العلاقات الدولية . كل هذا كان له دوافع وأسباب حتمت على القيادة في البلاد إلى تغيير سلوكها السياسي ومن ثم تغيير المنظومة الإقتصادية وفقا للتغيرات العالمية[1].

[1] الجيلالي حسان ، الجماعات الصغيرة في التنظيم،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع ،غير منشورة ، جامعة الفاتح الجماهيريةالعربية الليبية 1999،ص144 إلى 146.

المبحث الثاني: الخيارات الإستراتيجية

خلف الاستعمار الفرنسي اقتصادا مفككا وغير متوازن سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات ، مما أدى إلى وضع اجتماعي جد مزر ، تمثل في الثالوث الأسود : الجهل ، الفقر والمرض . ونتيجة هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ عدة إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول من خلالها تنظيم نشاطات الاقتصادية ومختلف القطاعات ، وذلك بالاعتماد على البرامج والمواثيق حيث وضعت الخطوط العريضة للتنمية والتي انعكست في مخططات متوالية احتل فيها التصنيع مكانا مركزيا بغية بناء اقتصاد الوطني كخيار سياسي واقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة.

المطلب الأول : ادارة سياسات التنمية في ظل الخيار الاشتراكي

برنامج طرابلس 1962 : أعدته جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 ، وينص هذا المشروع على أن :

– التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد

– ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى توجه منتجات الصناعة القاعدية لتلبية احتياجات القطاع الزراعي

– ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات لقد وضع البرنامج أهداف طموحة على المدى البعيد وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة إلا انه بقي متحفظا جدا في صياغة السياسة التصنيعية[1] حيث ينص في هذا المضمار "يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في اتجاه إتقان الصناعة الحرفية وإقامة صناعة صغيرة محلية كانت أو جهوية وهذا الاستغلال المواد الأولية ذات الصفة

[1] جمال الدين لعويسات ، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1962 – 1978 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1986،ص19.

الزراعية "، عموما فان برنامج طرابلس اقترح إقامة صناعة للحديد والصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها[1]

فرع أول : إدارة سياسة التنمية من خلال المواثيق

ميثاق الجزائر 1964

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في ابريل 1964 ، ونص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية :

خلق مناصب عمل جديدة، توفير مواد استهلاكية محلية وإقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر

الميثاق الوطني1976/1986 : الميثاق الوطني نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976 ، ارتكزت أطروحات الميثاق الوطني حول تصنيع في الفصلين المتعلقين ب"الثورة الصناعية "و"الأهداف الكبرى للتنمية "

الميثاق الوطني 1986 أعدته جبهة التحرير الوطني نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 16 جانفي 1986، هدف هذا الميثاق إلى : تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة ، مواصلة تنمية الصناعة الأساسية [2]، تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دورها الأساسي و تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

[1] زرقين عبود ، صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1996، ص42.

[2] جمال الدين العويسات ، مرجع سابق،ص31 .

فرع ثاني : إدارة سياسة التنمية من خلال المخططات التنموية

شملت إستراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر خلال مخططات التنمية المتتالية اهدافا عامة تمثلت أساسا في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي والتوصل إلى الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي

المخطط الثلاثي 1967 1969 تعتبر أول محاولة للتخطيط الجزائري وكانت المهمة الأساسية لهذه الخطة محاولة تحديد بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين 1967 و 1969، هذه الخطة لم تكن خطة اقتصادية بالمعنى الكامل ذلك أن لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي ولم تأخذ بعين الاعتبار مسالة التناسق بين الفروع الاقتصادية في كل فرع لقد تركزت هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية ، وقد خصص لهذه الخطة مبلغ 11.081 مليار دينار جزائري ونفذ منها مبلغ 9.24 مليار دينار جزائري ، خصص لقطاع الصناعة نسبة 49% من مجمل الاستثمارات المخطط لها ونفذ منها نسبة 87%، وتأتي الزراعة في المرتبة الثانية من حيث مبالغ الاستثمار المخطط لها والمقدر ب 1,869 مليار دينار جزائري وهذا ما يوضح التوجه الإنمائي التي اختارته الجزائر وهو التصنيع من اجل إرساء قاعدة صناعية ترتكز عليها أهداف المخططات اللاحقة

المخطط الرباعي الأول 1970- 1973:

ركزت إستراتيجية هذا المخطط اهتمامها حول مسالة القضاء على البطالة ، إضافة إلى تعزيز بناء اقتصادي اشتراكي مستقل[1] ، وهو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في إطار عملية تصنيع متكاملة وعصرية . وتم تحديد نسبة النمو السنوي

[1] جمال الدين العويسات ، مرجع سابق،ص 32 .

9% و إستلزم إستثمار عمومي بحوالي 28 مليون دج [1]، وما يلاحظ على هذا المخطط هو استمرارية النهج الذي اختارته الجزائر في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو الاعتماد على الصناعة بصفة عامة والصناعة الأساسية بصفة خاصة ،حيث خصص لها نسبة 45% من مجمل الاستثمارات المخطط لها ،36% منها مخصصة قطاع المحروقات ،ولم يهمل الزراعة حيث خصص لها نسبة 15%.

المخطط الرباعي الثاني 1974 – 1977:

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط ،مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع التركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء الوطن، وكان من المتوقع ان يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس وبالنسبة لا تقل عن 46% ، وهذا ما يعادل نسبة سنويا للتنمية تبلغ 10% ، وتستلزم 111 مليار دينار في الاستثمارات العمومية . وكانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع الذي يؤدي انجازه إلى تحقيق الهدف المنشود وهو التكامل الصناعي على نطاق أوسع من اجل التوصل إلى رفع الإنتاج في اقرب أجل وتوفير مناصب الشغل . وكان مبدأ رفع تحويل الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة يعتبر أولوية قصوى بهدف توسيع عملية التصنيع، لاسيما في مجالات الحديد ،الصلب والمعادن غير الحديدية ،البتروكيمياء ،الأسمدة الكيميائية والاسمنت. في هذه الفترة تم تصميم مركب الحجار للحديد والصلب على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد والصلب المستهلكة على نطاق واسع[2]. السمة البارزة في هذا المخطط هو تخصيص نسبة 44% إلى الصناعة ثم ارتفعت إلى 51% ،بعد المراجعة السنوية حيث وجهت كل المبالغ الإضافية له. وكانت نسبة 40.36% من مجمل الاستثمارات الصناعية موجهة إلى قطاع المحروقات بإعتباره الممول الرئيسي لعملية التنمية.

[1] جمال الدين العويسات ، مرجع سابق،ص 33.
[2] نفس المرجع : ص 39.

يتبين من خلال المخططات السابقة أن الانجازات الحقيقية كانت بمعدلات تختلف عن التوقعات ، يعود هذا إلى تعميم ارتفاع الأسعار في جميع البرامج الاستثمارية وهو ما أدى إلى ظهور سلسلة كبيرة من إعادة تقييم المشاريع ، هذا التقييم أصبح أمرا ضروري بالنسبة للنتائج المحصل عليها في مجال النفقات ، وظهور بعض العراقيل في مجال التخطيط كبقاء عدة انجازات من مخطط إلى آخر ، حيث قارب مجموع الاستثمارات التي عجز عن انجازها سنة 1978 حوالي 210 مليار دينار وهذا ما يؤكد ضعف الاقتصاد الجزائري على استيعاب الاستثمارات المخطط لها.

فرع ثالث: إدارة سياسة التنمية خلال فترة الثمانينيات

جراء المشكلات المتراكمة لمرحلة السبعينات التي أدت إلى انخفاض الأداء الاقتصادي انخفاضا ملحوظا ، ونتيجة لتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات والتي كان من أبرزها اتساع نفوذ البرجوازية البيروقراطية ، وتراكم الثروات لديها و إستثمار جانب منها في المجال الاقتصادي الخاص ، أخذت الجزائر في الانتقال إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية . وساعده هذا التحول في الاختيارات الاقتصادية ، الانعكاسات السلبية للازمة الاقتصادية العالمية . في الانهيار الواسع الذي عرفته عمليات التنمية على المستوى الدولي وما ترتب عنه من تدهور للأوضاع الاقتصادية ، أثاره بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري ، خصوصا بعد التدهور الكبير لأسعار المحروقات وانخفاض مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية بسبب ارتفاع خدمات الديون وما نتج عنه من عجز في تلبية الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية الأساسية المستوردة . والجديد في الإجراءات الإصلاحية هو الإعلان عن الإصلاحات لتحسين التسيير الاقتصادي[1] في القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة وإعادة الهيكلة وإعطاء الاستقلالية لهذه المؤسسات وتشجيع القطاع الخاص.

[1] موازي بلال ، الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر2003، ص 136.

إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية: شهدت هذه الفترة انتهاج سياسة تنموية جديدة ، حيث سعت الجزائر إلى تدعيم الاقتصاد الوطني بإنعاش القطاعات التي لم تعطى لها الأولوية من قبل. بالإضافة إلى معالجة الإختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني طيلة سنوات السبعينات ، هذا الى جانب الاهتمام بالهياكل القاعدية.[1]

– **استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980 1984** : تضمن عدة إصلاحات اقتصادية ، كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية ، إصلاح النظام الجبائي ، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور . ونادى هذا المخطط كذلك بضرورة التحكم في أجال وتكاليف انجاز المشاريع الاستثمارية ، وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة لأجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج . كما اتخذت الجزائر في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة رأس المال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية وهذا ضمن إطار الشركات المختلفة[2] .

– **إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية:** في إطار مراجعة تنظيم الاقتصاد الوطني صدر مرسوم 80–242 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980 المتعلق بعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية . ويقصد بهذا تغير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات لكي يتسنى لها أن تولد فائضا يمكنها من تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها وهو ما يعني الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزينة العامة في تمويل العجز المالي لهذه الشركات. عملية إعادة الهيكلة تستهدف بالأساس رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية للقطاع العام ، ويتم ذلك بواسطة التوجه التدريجي نحو تخصص كل مؤسسة في نشاط محدد بالإضافة إلى تحديد أحجام المؤسسات بالشكل الذي يضمن أقصى فعالية في التنظيم والتسيير ويقصد بالتخصص الفصل بين وظائف الإنتاج والاستثمار والتسويق[3]

[1] موازي بلال ، مرجع سابق ، ص 137 .
[2] نفس المرجع ، ص139 .
[3] زرقين عبود، مرجع سابق ، ص98 .

وقدعرفت المؤسسة شكلين من إعادة الهيكلة ، إعادة الهيكلة العضوية restructuration organique واعادة الهيكلة المالية financière restructuration ،حيث قررت الدولة اعادة الهيكل العضوية للمؤسسات العمومية باسلوبين: اعادة الهيكلة حسب المنتجات واعادة الهيكلة حسب الجهات (المناطق)[1]، حيث كان من اهداف اعادة الهيكلة العضوية فصل ثلاث عمليات اقتصادية عن بعضها ، وهي عملية الانتاج ، التنمية والتسويق . وذلك لاعطاء دور اكبر لوظيفة التخصص ، لتصبح وظيفة اقتصادية مستقلة يسهل معها التحكم في التسيير. اضافة الى التوزيع الجغرافي لمراكز المؤسسات الوطنية ، ما إنجر عنه صعوبة كبيرة في التطبيق ، منها ما يتعلق بالمقرات الغير المهيئة ، ومنها ما يتعلق باعادة توزيع المستخدمين وغياب هياكل الاسكان او نقصها ، مما اثر على السير العادي للمؤسسات وبالتالي على تطورها الإقتصادي و المالي.

وهكذا فالانقسام غير العادي والسريع في ان واحد كان قويا ، حيث وصلت نسبة الهيكل العضوية ما بين 100% الى 220 % في ظرف زمني لا يتعدى السنتان 1982_1981[2]

أما إعادة الهيكلة المالية financière restructuration فتمثلت في اعادة الهيكلة المالية للمؤسسات ، حيث كانت تهدف هذه العملية الى التطهير المالي للمؤسسات أي تصفية الوضعيات المالية السابقة ووضع مجموعة من الاجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة للسماح لها بالرفع من الانتاجية ، وعلى المستوى الخارجي بفضل تعديل الادوات التطهيرية للاقتصاد.

[1] زرقين عبود، مرجع سابق ، ص 99 .

[2] عبد الرحمن تومي ، واقع افاق الاستثمار الاجنبي الاجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، 1980–2000، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2001 ، ص185.

كان الهدف من إصلاح المؤسسة بشكل خاص وإعادة تنظيم الاقتصاد بشكل عام هو تحقيق التوازنات الاقتصادية للبلاد وبالخصوص التوازنات الخارجية للبلاد وذلك بضمان التموين العادي للبلاد من تجهيزات ومواد أولية وسلع الاستهلاك.

المطلب الثاني : إدارة سياسات التنمية في ظل اقتصاد السوق

في سنة 1986 حدثت أزمة بترولية أدت إلى انهيار أسعار البترول والغاز وانخفاض قيمة الدولار ، وهو ما اثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه في هذه المرحلة ، من خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية ،تفاقم حدة الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم.هذا الوضع الإقتصادي دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في خطتها التنموية وإستراتيجية استثمارها حيث ركزت على :

– مواصلة النمو بالنسبة للانتاج والاستثمارات، مما يضمن الاهداف الرئيسية للعشرية المقبلة.

– المحافظة على استقلالها الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية

– تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وذلك من خلال الاستعمال الأفضل بطاقات الانجاز وتحسين التحكم في الورشات وترقية التاهيل اليد العاملة

وقد صدر قانون استقلالية المؤسسات في بداية عام 1988 ، بهدف إلزام الشركات الوطنية في القطاع العام لتحقيق الكفاءة المالية التي تمنحها استقلالية في الإدارة والتمويل ويعتمد هذا القانون على التمييز بين الإدارة والملكية فهذه الأخيرة تكون للدولة 100 % في حين توكل إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة يكون مسؤول عن النتائج الاقتصادية للشركة[1] تهدف استقلالية المؤسسات العمومية إلى إبقاء الدولة بعيدة عن النشاط الداخلي للمؤسسة وهذا لا يعني أنها لا تبالي بمستقبل هذه المؤسسة التي هي بمثابة محركات

[1] زرقين عبود، مرجع سابق، ص 107 .

التنمية و يتدخل القانون للفصل بين سلطات الدولة كمالك للأسهم وصلاحيات الدولة كسلطان عمومية ،كان الهدف من وراء هذه العملية هو محاولة تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على استغلال المحروقات إلى اقتصاد منتج مستقل نسبيا . فالصناعة الوطنية ينتظر منها في المستقبل ان تستهلك الأقل من المواد والسلع المستوردة وان توفر فرص عمل أكثر[1]، في ما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة فقد خصص المخطط الخماسي الثاني 550 مليار دينار جزائري كاستثمار في هذا المخطط مما يسمح بتحقيق فعالية اكبر لجهاز الإنتاج بصفة عامة وانجاز الاستثمارات بصفة خاصة . كانت مرحلة 1985 1989 اصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر منذ الاستقلال اذ ان انهيار اسعار البترول بنسبة 70 % كان ضربة عنيفة للاقتصاد الذي أصبح عاجزا بسبب سقوط إيراداته من العملات الصعبة على تمويل تنميته، و التخلي عن الإستثمارات الصناعية ، وأدت بذلك هذه التطورات السلبية الى اعادة النظر في الاستراتيجية التنموية والسياسات الاستثمارية حتى تتماشى مع التوجهات الجديدة التي ترمي الى فتح الاقتصاد وتحرير المنافسة بغية دخول إقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدولي.

في هذه المرحلة عرف الإقتصاد الوطني فشل السياسة الإقتصادية و ضعف إستراتجيته التنموية ، إنجر عن ذلك عجز كبير لخزينة الدولة واصدرت بذلك كتلة نقدية بدون مقابل من اجل تمويل عجز الميزانية ، وما هو أكد ضعف النظام المصرفي وعدم قدرته على القيام بمهامه ما ترك الأمر إلى السوق الموازية للعملة الصعبة إلى جانب العجز في ميزان المدفوعات بسبب إرتفاع الديون الخارجية، هذا الوضع أدى بالجزائر إلى إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة والتخفيف من حدتها [2]حيث بدأت بخوض برنامج

[1] زرقين عبود، مرجع سابق، ص 108.

[2] هدى بن محمد ، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر، مجلة كلية السياسة و الإقتصاد،العدد5، يناير2020، ص95 .

إصلاحات يرمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة عن طريق وضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم استراتيجي

-برنامج التعديل الهيكلي: لجات الجزائر الى صندوق النقد الدولي وابرمت معه على اتفاقية الامتثال "stand by" في أفريل 1994، على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذها من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادية يدوم سنة واحدة يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات

- الخوصصة: والتي تعني التحويل الجزئي او الكلي للملكية من المؤسسات التابعة للقطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق وضع اطار تاسيسي وتنظيمي ملائم لتنمية القطاع الخاص، وتسمح بتحديد دور الدولة ومكانتها في المجتمع كما تسمح بضبط الوسائل القانونية ونماذج ادارة الاعمال لتحقيق اهدافها الخاصة[1].

في فترة التسعينيات وفي سياق استمرار وتيرة الاصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني بما يضمن الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق اعتمدت الجزائر بداية من سنة 1989 مجموعة من الاجراءات المتمثلة في ما يلي : اصلاح القطاعين الزراعي والصناعي ، إصلاح منظومة الاسعار ، انسحاب الخزينة العمومية من دائرة التمويل لبعض المواد الغذائية من النصف الثاني من سنة 1992 دعم اسعار الاستهلاكية ما عدى : الخبز ، الحليب ، الزيت وأخيرا التطهير المالي للمؤسسات العمومية المتعثرة.

فرع أول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في ما يلي : [2]

-اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز

- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية

- مستوى النظر المشاريع

[1] هدى بن محمد ، مرجع سابق، ص 96.

[2] نفس المرجع ، ص97 .

– توفير الوسائل وقدرات الانجاز، ولاسيما منها الوطنية

– العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة

ومحتوى البرنامج على مختلف القطاعات يتمثل في :

أولا : دعم النشاطات الانتاجية

أ–الفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)يتمحور حول البرامج المرتبطة بـ :

–تكثيف الإنتاج الفلاحي ، شاملة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

– إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص

– حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي

–حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض العلفي

–مكافحة الفقر والتهميش ، لا سيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين ، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دينار جزائري

ب–الصيد و الموارد المائية:

تضمن البرنامج أساسا البناء ، تصليح وصيانة العتاد البحري للأنشطة الإنتاجية، وهو ما جاء في قانون المالية 2001 بواسطة إجراءات أهمها:

– إنشاء مؤسسة للقرض من اجل الصيد وتربية المائيات

– معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من المشاريع FIDA وCEE و قد قدر مبلغ تمويل هذا البرنامج ب 9.5 مليار دينار جزائري [1]

[1] هدى بن محمد ، مرجع سابق ، ص98.

ثانيا :التنمية المحلية و البشرية

أ–التنمية المحلية: قدر البرنامج ب:113 مليار دينار جزائري للتكفل بالانشغالات المحلية لاسيما في :

–إنجاز مخططات بلدية PCD وجهت لتشجيع التنمية.

–تنمية مستدامة على المستوى المحلي عن طريق مشاريع للحاجيات الأساسية

ب– التشغيل و الحماية الإجتماعية:

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية تطلب غلاف مالي قدر ب 16 مليار دينار جزائري . فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة.

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي 210.5 مليار دينار جزائري ، هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب : التجهيزات الهيكلية للعمران ، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال ،الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

عموما فان تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تطلب تجنيد موارد هامة من اجل انجازه باقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية و قد صاحبت سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004 مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية أهمها تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال بالإضافة إلى التحضير للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي[1]. تميزت سنوات 2001– 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافقه استعادة الأمن عبر ربوع الوطن . وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج أهمها إستثمار

[1] حبارك سمير ، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990– 2000 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، السنة الجامعية 2001 –2002 ، ص238.

إجمالي بحوالي 46 مليار دولار منها حوالي 30 مليار دولار من الإنفاق العمومي وتراجع في نسبة البطالة ب 5 % و إنجاز منشآت قاعدية.

بعد ذلك جاء البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 –2009 حيث أنه **و** فور تنصيب الحكومة الجديدة وبعد الانتخابات الرئاسية سنة 2004 ،إعتزمت الحكومة مواصلة مجهود انعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات. خصص له مبلغ 55 مليار دولار[1] ، فالبرنامج التكميلي لدعم النمو تمت الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي : "يفتح في كتابة الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120–302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بين الفترة 2006– 2009 و الذين يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد ، وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة ، هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

– استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شانها ان تتم قانون الاستثمار ، وتطوير التدابير الكفيلة لتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي

– مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي

– انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة[2]

[1] بن صاولة صراح،بزاز محمد سفيان،تحليل و تقييم الوضعية الإقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة، Revue algérienne d'économique et du management، المجلد8 العدد2، 2017 ،ص25.

[2] نفس المرجع ، ص26.

قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسية نبينها خلال الجدول الآتي:

جدول رقم01 : البرنامج التكميلي لدعم النمو

	المجموع بالمليار	النسبة المئوية
تحسين ظروف و معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر : هدى بن محمد ،عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر، مجلة كلية السياسة و الإقتصاد،العدد5،يناير2020، ص45

الإصلاح في المجال الإقتصادي:

أولا :تحسين إطار الإستثمار

أ–ترقية الإستثمار و ضبطه

ب–تسوية مسألة العقار

ثانيا:مكافحة الإقتصاد غير الرسمي

ثالثا:عصرية المنظومة المالية

النهوض بتنمية مستمرة عبر أنحاء البلاد

أولا : تثمين الثروات الوطنية و تطويرها

أ–قطاع المحروقات و المناجم:

ب– الفلاحة

ج–في ميدان السياحة و الصناعة التقليدية و الصيد البحري

د-الإتصالات و التكنولوجيات الجديدة

ثانيا:رفع التحدي في مجال الموارد المائية:

أ-حشد الموارد المائية، إسترجاعها و إنتاجها:

1-بناء السدود:

2-حفر الأبار

3- المحاجز المائية

4-إسترجاع المياه المستعملة

5-تحلية مياه البحر

ب- تسيير الموارد المائية و توزيعها بشكل عقلاني:

ج-الرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه و إمتصاصها

ثالثا:سياسة تهيئة الإقليم:خاصة من خلال صندوق الهضاب العليا و الجنوب التي كانت محل دراسة إستشرافية افق 2020 أنذاك.

رابعا:الحفاظ على البيئة في ظل التنمية المستدامة: لا سيما في تسيير النفايات و مكافحة التلوث

فرع ثاني: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع او الاهداف المراد تحقيقها في اطار اعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار، لهذا يعتبر اكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وينقسم إلى قسمين[1]، القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر 21534 مليار دينار جزائري أي ما

[1] سويح جمال ، بن طيرش عطاء الله ، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنمية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، مجلة اقتصادية المال والاعمال، المجلد : 1 ،العدد:1،2010 ، ص212 ، https://asjp.cerist.dz/en/article/27229،تاريخ الإطلاع عليه2022/05/03.

يعادل مبلغ 156 مليار دولار ، أما القسم الثاني : يتضمن استكمال المشاريع الكبرى وانجازها مثل السكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ يقدر 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار. و من أهم أهداف هذا البرنامج ما يلي:

– دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي وتحسيس تماسك الأمة حول هويتها وشخصياتها الوطنية

– مكافحة البطالة من خلال استحداث حوالي ثلاث ملايين منصب شغل جديد

– تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق

– دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وتعميم استخدام التكنولوجيات المعلومات والاتصال

جدول رقم02:مضمون البرنامج الخماسي للتنمية2010–2014

القطاع	المجموع بالمليار	النسبة المئوية
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشات القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر : هدى بن محمد،عرض و تحليل البرامج التنموية خلال الفترة2001–2019 ،مجلة كلية السياسة و الإقتصاد، العدد5،يناير2020، ص48.

من خلال هذا البرنامج يتبين لنا أن معدل النمو كان متواضع متأثرا بأسعار النفط في الأسواق الدولية[1] ،عرفت معدلات البطالة استقرارا حيث انتقلت من عشرة % سنة 2010

[1] هدى بن محمد ،مرجع سابق، ص49.

إلى 10.6% في سبتمبر 2014 كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2010 من3.91 إلى 8.89 %سنة2012 ليعاود الانخفاض سنة 2014 إلى 2.92 %، ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 12.15 مليار دولار سنة 2010 إلى 19.7 مليار دولار سنة 2011 ليعاود الانخفاض سنة 2012 برصيد 12,05 مليار دولار لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2013 برصيد 5.133 مليار دولار ليحقق عجزا في 2014 ب 5.881 مليار دولار متاثرا بانهيار اسعار النفط في الاسواق الدولية، في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من 5.7 مليار دولار سنة 2010 الى ثلاثة ، 73 مليار دولار سنة 2014 [1]

فرع ثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015 2019، وقد خصص مبلغ قدر ب4079.6 مليار دج في 2015 ،مقابل مبلغ ب 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت المنشآت الإقتصادية والإدارية أكبر حصة.يهدف هذا البرنامج الى تحقيق ما يلي:

– الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الاولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن ، التربية ، التكوين الصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز

– تنويع الاقتصاد وتحقيق نمو صادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية.) [2]

[1] هدى بن محمد،مرجع سابق ، ص50.

[2] مسعودي زكرياء، تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001 2016 ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 6،جوان 2017، ص221 –https://dspace.univ ourgla.dz/jspui/bitstream/123456789/15450/1/ARED614.pdf، تاريخ الإطلاع عليه2022/05/13.

– استحداث مناصب شغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل

و توخت الحكومة من خلال المخطط الخماسي للنمو 2015–2019 تحقيق نسبة مئوية النمو قدرها 7 %.

قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسية نبينها من خلال مايلي:

جدول رقم03: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015– 2016

	2015	2016	المجموع بالمليار دج	النسبة المئوية
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشات القاعدية الاقتصادية والادارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشات القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على السكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع اخرى	900	860	1760	29.5
عمليات براس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر : هدى بن محمد، مرجع سابق،ص52

يتبين لنا من خلال الجدول ان قطاع المنشات القاعدية اخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو 2015–2016 بنسبة 38.4 % ، ويعود ذلك إلى توجيه اكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مع انخفاض موارد الدولة[1]، كما يلاحظ كذلك إنخفاض في مبالغ التجهيز نظرا لإنخفاض مداخيل البلاد و التدابير التي وضعت

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص53.

لمواجهة الأزمة المالية من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق بما يعرف بسياسة التقشف.

وعليه فان تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات الا تلك العمليات ذات الاهمية القصوى ، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتاطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد ، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق ، وذلك في سياق سياسات ترشيد الانفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة

فرع رابع : النموذج الجديد للنمو2016-2030

صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016 ، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية.

وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية ، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية النفقات التسيير ، وتقليص عجز الميزانية ، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل إلى 6.5 %وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد[1] من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات ، التحفيز على إنشاء المؤسسات ، استكمال الإصلاح البنكي و تطوير سوق رؤوس الأموال، مواصلة مسار

[1] مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، سبتمبر 2017،ص03-http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf ، تاريخ الإطلاع عليه2022/05/28.

النمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية ، عصرنة قطاع الفلاحة والانتقال الطاقوي وتنويع الصادرات ، وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي:

تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج ،تامين موارد الطاقة المتجددة الإنتشار الإقليمي للتنمية الصناعية ، توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات وإقامة مجلس وطني من اجل ترقية الصادرات[1]

جدول رقم04: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة : 2017 – 2018

	2017	2018	المجموع بالمليار دج	النسبة المئوية
الصناعة	3.6	5.3	8.9	0.2
الفلاحة والري	101	116.5	217.5	6
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	78.4	2.1
المنشات القاعدية الاقتصادية والادارية	139.9	596.5	736.4	20.1
التربية والتكوين	90.9	101.7	192.6	5.3
المنشات القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	107.7	3
دعم الحصول على السكن	14.9	69.8	84.7	2.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع اخرى	835	900	1735	47.5
عمليات براس المال	165.3	330	495.3	13.5
المجموع	1386.6	2270.5	3657.1	100

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سابق،ص57

من خلال الجدول السابق نجد أن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذت 47.5 % بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق، ثم قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية بحصة تقدر ب 20.1% من مبلغ البرنامج حيث انخفضت هذه

1 هدى بن محمد، مرجع سابق،ص56.

السنة بالمقارنة مع البرنامج السابق 38.4 % وهذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز.

أما التنمية بعد 2019 ، و في لقاء الحكومة مع الولاة في 16 و 17 فيفري 2020 ، عرض رئيس الجمهورية تقريرا مصورا عن الأرياف والمناطق المحرومة و المهمشة في الجزائر ، أمر بوجوب مسح شامل لهذه المناطق بهدف إحداث تنمية بها، حيث قامت الحكومة بعد ذلك بإحصاء هذه المناطق، لتأخذ نصيبها ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 2024 ، وقد أصطلح على هذه المناطق بمناطق الظل حيث أنها تلك المناطق المعزولة والنائية والمهمشة والمحرومة من التنمية ، وتتميز هذه المناطق بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية او سهبية أو صحراوية أو مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو المناطق الحدودية بين الولايات ، كما يمكن تعريف مناطق الظل على أنها البلديات والقرى والأرياف الموجودة خارج التصنيف من الأساس ، تتقاطع فيها مشاكل غياب الأساسيات والنقص الواضح في التغطية الكهربائية والغاز وغياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب وانعدام الرعاية الصحية ، اضافة الى بعد مراكز التعليم وغياب شبه التام لوسائل الترفيه[1] بعض المعطيات المتعلقة بمناطق الظل والمشاريع التنموية المبرمجة بها ونسب الإنجاز إلى غاية نهاية عام 2021

عدد مناطق الظل:المحددة 13587 منطقة ظل

- إجمالي عدد المشاريع المحددة للترقية : 000 327 مشروع
- السكان :المعنيون 8.5 ، مليون أي حوالي 20 % من مجموع السكان
- الغافل المالي :اللازم 480.42 مليار

[1] بن معتوق صابر، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020 – 2024 مجلة السياسة العالمية ، المجلد 05 ، العدد الخاص01 ، السنة 2021، ص 10.

- المشاريع التي تتوفر على التمويل 12841 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 42.188 مليار
- المشاريع التي تتوفر على التمويل 19859 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار

وقد وزعت الأهداف حسب كل سنة :

- الهدف المتوخى في سنة 2020 هو إنجاز 8143 مشروع تنموي
- الهدف المتوخى في سنة 2021 هو إنجاز 4698 مشروع تنموي[1] .

شكل رقم 01 يمثل عدد المشاريع التي تتوفر على التمويل في إطار برنامج مناطق الظل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024

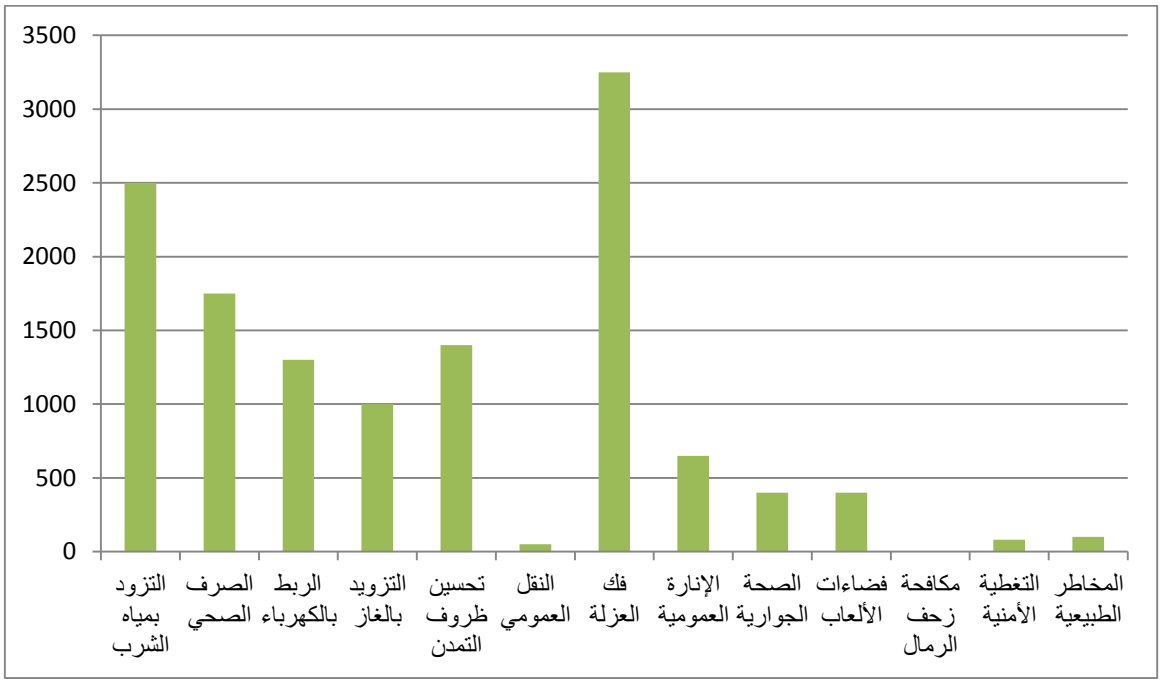

المصدر: بن معتوق نفس المرجع، ص :12

[1] بن معتوق، نفس المرجع، ص :11.

المبحث الثالث : نماذج لإدارة سياسة التنمية

عرف العالم تطورا تكنولوجيا و معرفيا هائلا ، ساهم في تنمية عديد البلدان و سوف نتناول في مبحثنا هذا بعض النماذج لإدارة سياسة التنمية لكل من ماليزيا،الصين والنمور الآسيوية.

المطلب الأول : نموذج إدارة سياسة التنمية لماليزيا

تعتبر ماليزيا بلد إسلامي قام بتخطيط التنمية في ظل سياسة منفتحة على المحيط الدولي، وهي تجربة مهمة وهي تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بكثير من الدروس التي يمكن إستخلاصها في مجال تحقيق إنطلاق إقتصادي رائد ، وإستفادت ماليزيا من التجربة اليابانية ،وتكمن خصوصية هذه التجربة على أنها إعتمدت على إقتصاد السوق وآليات العولمة مع المحافظة على الموروث الوطني الإقتصادي، ولقد نجح مهاتير محمد في تحقيق هذه المعادلة حيث ركزت قيادة مهاتير محمد منذ عام 1981م على ثالوث "النمو ،التحديث ،التصنيع بإعتبار تلك القضايا الثلاث أولويات إقتصادية وطنية، كما يتم التركيز على مفهوم :ماليزيا كشراكة، أي بإعتبارها شراكة بين القطاع العام والخاص، من ناحية، وشراكة بين الأعراق والفئات الإجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي، من ناحية أخرى .

يرجع العديد من المختصين أن أسباب تطور ماليزيا ونجاحها يعود إلى النسق القيمي التي يحظى به هذا المجتمع على الرغم من تعدد الأجناس التي تنتمي إليه، لكن لعبت القيم الإجتماعية الموحدة دورا كبيرا في تلاحم وتعاون أفراد المجتمع على إختلاف أعراقهم ودياناتهم، وهذا العامل أدى إلى تحقيق الإستقرار الإجتماعي، ويعمل القادة الماليزيون على ترسيخ هذه القيم والحفاظ عليها في المستقبل ويرغبون في تأسيس مجتمع قيمي[1] كامل يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية

[1] عبد الرحمن بن سانية ،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية ،ص59.

الرفيعة، وإنطلقت المسيرة التنموية الماليزية مباشرة بعد إستقلالها سنة 1958، تبنت في بداياتها إستراتيجية الإحلال محل الواردات وركزت على الصناعات الإستهلاكية، لكن نتيجة لضيق سوقها الداخلي، وضعف الطلب المحلي على هذه السلع، وعجز عمليات التصنيع من تحقيق تشغيل كبير لليد العاملة والإنتاج المطلوب ويمكن تقسيم المسيرة التنموية الماليزية إلى ثلاث مراحل أساسية:

مرحلة السبعينيات: لقد إتبعت ماليزيا في هذه المرحلة أسلوب تخطيط التنمية عن طريق إعداد مخططان خماسيان (1971-1975) والمخطط الثاني (1976-1980) و لقد "إتسم التحول في هذه الفترة بتطوير دور الدولة التدخلي، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الإقتصادية الماليزية، ولقد ساعدت الزيادة في عائدات النفط في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة "، وتوجهت ماليزيا مثلها مثل سنغافورة إلى التصدير وإعتمدت على صناعات تصديرية ، كصناعة الإلكترونيات التي توظف يد عاملة كبيرة، مما أدى إلى إنخفاض نسبة البطالة في هذه المرحلة، كما هدفت ماليزيا إلى تحقيق العدل والمساواة بين الأعراق الذين يعيشون فيها من: الصينيين المالاويين الذين يشكلون الأغلبية عن طريق توزيع الثروات عليهم بصورة عادلة.

مرحلة التصنيع الثقيل(1981-1985):تمثل هذه المرحلة تطبيق مخطط خماسي يمتد من (1981-1985) وصمم هذا المخطط في ظل رئاسة مهاتير محمد وتركزت عملية التنمية على "موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات، الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام"، ولقد أريد من خلال هذا المخطط تعميق القاعدة الصناعية للإقتصاد الماليزي وذلك قبل الإنطلاق إلى أفاق جديدة للتصدير.[1]

مرحلة التحرير الإقتصادي (1986-2000) :تحققت إنجازات هذه المرحلة بفضل الشروع في تطبيق المخططات الخماسية الثلاثة على التوالي (1986-1990)، (1991-1995)، (1996-2000)، ولقد تبلور في هذه المرحلة مشروع مهاتير محمد

[1] عبد الرحمن بن سانية ،مرجع سابق،ص60.

الهادف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية في ماليزيا بالإنفتاح على العالم الخارجي، مع المحافظة والتمسك بالقيم والموروث الإقتصادي الوطني، وعلى هذا الأساس فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني، عن طريق تقديم له التشجيعات والتحفيزات وإعطاء له فرصة المشاركة في تحقيق التنمية الإقتصادية، لأنه كان يرى أن التطور كحتمية في دول شرق آسيا، كما تم فتح الباب أمام الإستثمار الأجنبي المباشر ولكن في إطار ضوابط وحدود تتمثل فيمايلي:

1_ أن لا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

2_ أن تصدر الشركة 50 بالمئة على الأقل من جملة ماتنتجه.

3_ بالنسبة للشركات الأجنبية التي يصل رأسمالها المدفوع إلى 2 مليون دولار يمكن لها أن تستقدم خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

لقد كان لهذه الشروط إنعكاسات إيجابية على ماليزيا وتحفزت عمليات النمو الصناعي كما تطور وتعمق التوجه التصديري في عمليات التصنيع، كما تم في هذا الإطار تحديث البنى التحتية لماليزيا وتطور طبقة رجال الأعمال الماليزيين بعد تشجيع الدولة لهم، لقد كان للإستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في المساهمة في التنمية لماليزيا، لكن هذه الأخيرة تعاملت معه بحذر كبير وفقا للشروط التي أشرنا إليها سابقا، ويوضح لنا الجدول التالي دور القطاع الصناعي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام .[1]

[1] عبد الرحمن بن سانية ،مرجع سابق ، ص61.

جدول رقم (05): التحول الهيكلي للإقتصاد الماليزي من 1979-1999

	1979	1989	1999
مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام	24	17	10
مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الخام الوطني	39	42	47
مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الوطني الخام	37	41	43

المصدر: محمد بوجلال:السياسة الإقتصادية الكلية ودورها في الإندماج العقلاني في حركية الإقتصاد العالمي: التجربة الماليزية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 3 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5960 تاريخ الإطلاع عليه 2022/06/01.

إنتقلت ماليزيا بعد إستقلالها وفي مسيرة تنموية قصيرة من حالة التخلف إلى حالة التطور من خلال تشجيعها لإقتصاد يعتمد على الصناعة التحويلية، والذي كان قاطرة عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، تم الإعتماد على الصناعة الثقيلة لتوسيع وتعميق القاعدة الصناعية للبلاد، كما ركزت ماليزيا على التطور التقني وتنمية رأس المال البشري، من خلال تحسين مهارات مواردها البشرية، وتشجيع الصناعات الصغيرة وتحفيزها لكي تتوجه إلى التصدير، كما تم تشجيع القطاع الخاص، وتشجيع صناعة الإلكترونيات والتكنولوجيات المتطورة، ولقد كان لمهاتير محمد رؤية مزدوجة هي رؤية داخلية منفتحة على العالم الخارجي، كما تفطن إلى مساوئ النظام الرأسمالي الجديد ووضع له حدودا وضوابط أدت إلى تحقيق إزدهار إقتصادي وإجتماعي. [1] كما لعبت القيم والأخلاق الجماعية والأعراف والتقاليد التي تشجع التعاون الجماعي والإحترام والتقدير على نجاح هذا البلد وسوف نتعرض إلى أهم هذه القيم فيمايلي:

[1] عبد الرحمن بن سانية ،مرجع سابق ، ص 62.

– الإعتماد على الذات:يعتبر هذا العنصر من أهم مميزات هذه التجربة، وقد تجلى في مظاهر عدة منها التركيز على الموارد الداخلية في تمويل الإستثمارات، والإعتماد بشكل كبير على السكان الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان في تنفيذ الإستراتيجية التنموية، مع التغلب على الصعوبات التي تواجه الإقتصاد بتدابير ذاتية دون مساعدة مادية من العالم الخارجي، وأبرز دليل على ذلك مواجهة الأزمة المالية لعام 1997 بحلول ذاتية، ورفض توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

– البساطة وعدم الإسراف: يقوم أسلوب الحياة في المجتمع الماليزي على البساطة وعدم الإسراف في المعيشة، وهذا ما يجعله يعزز قيما أخرى كالمحافظة على الثروة القومية وحسن إستغلالها، ولقد ساعد هذا التقليد الحكومة مساعدة بالغة في تخطي الأزمة المالية في 1997، حيث لم تلق قراراتها المتخذة لتقليل الإنفاق الحكومي ورفع الدعم الكلي عن بعض الخدمات أية معارضة أو إحتجاج شعبي.

– إحترام الكبير وتقديره: إن إنعكاس هذه القيمة على التنمية يتجلى في التعامل مع السلطة، حيث تحظى هذه الأخيرة في ماليزيا، وفي شرق آسيا عموما، بإحترام الجميع

– الأسرة المستقرة: رغم الإنفتاح الكبير لماليزيا وإندماجها في إقتصاديات العولمة وما يتبع ذلك من ورود قيم تفكك كيان الأسرة، إلا أن الأسرة الماليزية ظلت دائما تشكل إستقرار المجتمع[1]

– التسامح والوئام العرقي: يضم الشعب الماليزي ثلاث أعراق هي: الملايو: ويشكلون حوالي 50% من السكان ويدين معظمهم بالإسلام، الصينيون: ويدينون البوذية، الهنود: ومعظمهم هندوس.

ورغم هذه التعددية العرقية والدينية، إلا أنها لم تشكل عقبة أمام الإنطلاق الإقتصادي لهذه الدولة بسبب شيوع معاني التسامح الديني والوئام العرقي بين أفراد المجتمع.[2]

[1] عبد الرحمن بن سانية ،مرجع سابق ، ص62.

[2] نفس المرجع،ص64.

المطلب الثاني : نموذج إدارة سياسة التنمية للصين

تعتبر التجربة التنموية الصينية من بين النماذج التنموية المعتمدة على الذات ومواجهة إحتياجات أفراد المجتمع، ومشاركتهم في العملية التنموية، ولقد إرتكزت هذه السياسة على تكثيف العمل والإستخدام الفعال للموارد البشرية ، حيث يعتبر العديد من الباحثين أن النجاح التنموي الصيني يعود إلى حد كبير للشخصية الكاريزمية لماوسي تونغ.

ولقد إعتمدت الصين منذ 1950م على إستراتيجية تنموية وهي نموذج السير على ساقين لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولقد ركزت في بداية مسيرتها التنموية على التخطيط المركزي لدفع عجلة النمو وتحقيق التنمية الشاملة، ولقد سارت عمليات التنمية من 1949- 1979 على النحو التالي:

1_ تنمية الزراعة والصناعة في آن واحد وبشكل متوازن.

2_ تنمية فروع الصناعة الثقيلة، من دون إهمال تنمية الصناعات الخفيفة.

3_ تطوير أساليب الإنتاج عالية التقنية، جنبا إلى جنب مع أساليب الإنتاج البسيطة.

ولقد واصلت الصين السير بنفس الوتيرة وهي السير على الساقين في الفترة الممتدة مابين 1979- 1999 وذلك عن طريق:

1_ الموازنة بين ملكية رأس المال الخاص ورأس المال العام.

2_ الموازنة بين ملكية رأس المال الوطني (العام والخاص) وملكية رأس المال الأجنبي.

3_ المزج الأمثل بين التوجه الإشتراكي وإقتصاد السوق.

لقد إستطاعت الصين من خلال تطبيق سياسة السير على ساقين تحقيق معدلات كبيرة في النمو، وحققت قفزة نوعية فيما يخص صادراتها، ولقد رافق هذا التطور إتساع السوق الداخلي وإرتفاع في المستوى المعيشي للأفراد الصينيين[1]، ولقد كان لإصلاح القطاع

[1] نعيمة نيار، الشباب المقاول ورهانات التنمية دراسة ميدانية لعينة من الشباب المقاول في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في القطاع الإنتاجي ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر 2 كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم علم الإجتماع،ص78 .

الزراعي في الصين في سنوات الثمانينيات أثر بالغ في تحريك عجلة التنمية، ليأتي دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في سنوات التسعينيات للمساهمة في تحقيق التنمية ويرجع الباحثون إلى أن المفتاح الرئيسي للنجاح تكمن في إنضباط قوة العمل الصينية في ظل الإطار التنظيمي والهيكل المؤسسي المساند لعمليات الإسراع بالنمو والتنمية ، ولذلك يرجع هؤلاء الباحثين إلى أن التنمية في الصين تحققت بفعل عوامل إقتصادية وعوامل ذات أهمية كبرى، وهي عوامل ثقافية تتمثل أساسا في القيم الثقافية والإجتماعية للمجتمع الصيني، خصوصا القيم المستمدة من الديانة الكونفوشيوسية التي تنص على "تقبل الهرمية والحاجة إلى التناغم الإجتماعي وإحترام وتوقير الأسرة والسخاء في الحكم.

لاقت التجربة الصينية إعجاب كل الدول ولعل تجربة الصين لها خصوصياتها وتفردها، فحجم الصين الكبير وثقلها السياسي يجعلها تنينا إقتصاديا، وليس مجرد نمر من نمور آسيا البازغة، فالصين تمثل كتلة تاريخية جديدة بإمتدادتها البشرية والتاريخية وتشابكاتها الإقتصادية".[1]

المطلب الثالث : نموذج إدارة سياسة التنمية للنمور الأسيوية

لقد شكلت دول جنوب شرق آسيا أو ما عرف بالنمور الآسيوية تجربة مهمة أعجب فيها العالم بأسره. فقد استطاعت خلال فترة قصيرة لا تتجاوز 25 سنة أن تحقق نمواً هائلاً وتطوراً كبيراً، وأخذ المديح ينهال عليها من كل دول العالم وخاصة من قبل اقتصاديي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذين رأوا فيها نموذجاً يجب على الدول النامية ودول العالم الثالث أن تستفيد منها وتحذوا حذوها إذا أرادت الخلاص من التخلف. ولكن هذه الدول فاجأت العالم في صيف عام 1997 بالأزمة الاقتصادية التي وقعت فيها.[2] لقد كانت هذه الأزمة قوية وعنيفة فعصفت باقتصاديات هذه الدول وعرضتها لمآزق

[1] نعيمة نيار، مرجع سابق ، ص79.

[2] عبد الرحمن تيشوري ،تجربة النمور الآسيوية والعوامل التي أدت إلى أزمتها، الحوار المتمدن – العدد: 1373 – 2005 / 11 / 9 ، http://iefpedia.com/arab/wp- content/uploads/2012/01/ تاريخ الإطلاع عليه2022/05/31.

اقتصادية واجتماعية خطيرة حيث هوت فيها أسعار الأوراق المالية إلى الحضيض وانهارت أسعار صرف عملاتها بشكل كبير، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي وتراجع أداء الصادرات، وزادت البطالة إلى مستويات عالية، وتعرض مستوى المعيشة للتدهور السريع، واضطرت هذه الدول في مواجهة محنتها أن ترضخ للوصفة المعروفة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مقابل تقديم القروض العاجلة لها. كما تضافرت مجموعة مهمة من العوامل الداخلية والخارجية لإنجاح تجربة النمو الاقتصادي في دول النمور. بعض هذه العوامل يرجع إلى ظروف الوفرة النسبية للموارد البشرية، وبعضها يرجع إلى السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومات في هذه الدول. بالنسبة للوفرة النسبية في عنصر العمل: فعندما بدأت هذه الدول تجربتها الإنمائية في الخمسينات كانت تعاني من البطالة، حيث كانت أسواق العمل تعج بأعداد هائلة من القادرين على العمل، ومما فاقم معدلات البطالة حالة الركود الذي خيم على هذه الدول آنذاك وارتفاع معدل نموها السكاني، فلجأت الحكومات في هذه الدول إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة وذات الأجر الرخيص. واتخذت هذه الحكومات مجموعة من الإجراءات لضمان استثمار هذه الميزة النسبية لفترة طويلة منها:

- توفير الغذاء الضروري بأسعار رخيصة (باعتباره معيار الدخل)
- حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التي تدافع عن حقوقهم.
- تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتحاشِ الوقوع في التضخم، من أجل المحافظة على معدل الأجر الحقيقي.
- عدم وجود قوانين للحد الأدنى للأجور وعدم التشدد في مراعاة ساعات العمل. [1]

وكان من نتيجة هذه السياسات أن أصبح متوسط الأجر في مستوى منخفض جداً مقارنةً مع الأجر في العالم، وبالتالي فإن تكاليف المنتجات التحويلية كثيفة العمالة كانت منخفضة جداً.

[1] عبد الرحمن تيشوري ،مرجع سابق.

وفيما عدا وفرة عنصر العمل كانت هذه الدول تتسم بندرة واضحة في الموارد الطبيعية وبالتالي كان اعتمادها على الخارج يكاد يكون كاملاً في تأمين المواد الغذائية والمواد الخام والطاقة. وفي ضوء هذه الندرة الشديدة اعتمدت على استراتيجية إنمائية محددة، فحواها الاعتماد على مجموعة معينة من الصناعات التصديرية التي تقوم على استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها في الداخل معتمدة على الوفرة النسبية لعنصر العمل. هذا الأمر أدى إلى ظهور العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول في المراحل الأولى من النمو (الخمسينات والستينات)، لكن حكومات هذه الدول أدركت بأنها إذا لم تستطع استدراك هذا الأمر فإنها ستحاصر بأزمات النقد الأجنبي والديون الخارجية وبالتالي تهديد التجربة بكاملها، لذلك وضعت نصب أعينها أن تصل إلى مرحلة تسبق فيها معدلات نمو الصادرات معدلات نمو الوردات، وهي المرحلة التي وصلت إليها جميع هذه الدول في العقد السابع من القرن العشرين. أما بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية التي انتقتها حكومات هذه الدول فكانت ذات تأثير ايجابي في خلق البيئة الاقتصادية المحلية المناسبة لدفع قوى النمو والتقدم، أهم هذه السياسات:

– الدور الذي قامت به الدولة في بناء شبكة البنية التحتية على درجة عالية من التقدم والكفاءة

– الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة للاستثمار في البشر، من زيادة في مخصصات الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي، وبالتالي فإن ذلك انعكس في نمو إنتاجية العمل من ناحية وفي استيعاب التكنولوجيا المستوردة والدخول في مرحلة التطوير التكنولوجي من ناحية ثانية[1].

– الدور الذي لعبته مجموعة السياسات النقدية والمالية لإبعاد شبح التضخم، وكان لذلك أثر ايجابي في النمو الاقتصادي ونمو الصادرات والسيطرة على الأجور.

[1] عبد الرحمن تيشوري ،مرجع سابق.

– العناية الخاصة بقطاع الصادرات نظراً لمكانته الارتكازية في تجارب هذه الدول. فقد حرصت هذه الدول على استقرار أسعار الصرف وعلى إعفاء المواد الوسيطة والسلع الإنتاجية المستوردة اللازمة للصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية، ووفرت التسهيلات المصرفية لتشجيع الصادرات.

– حرصت الدولة لتتجنب الوقوع في فخ المديونية الخارجية أن تقلل باستمرار وبأسرع وقت ممكن من حجم فجوة الموارد (أي الفجوة بين معدل الاستثمار المنفذ والادخار المحلي) وذلك من خلال تشجيع المدخرات المحلية (سعر فائدة مرتفع – تطوير سوق الأوراق المالية – تنويع أجهزة تعبئة المدخرات) ، ونتيجة لهذه السياسات استطاعت هذه الدول أن تحقق أعلى معدلات ادخار في العالم، الأمر الذي جعلها تتحول إلى بلدان مصدرة للاستثمارات الخاصة اعتباراً من الثمانينات.

– الدور الذي لعبته الحرب الباردة بين العملاقين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة). فنتيجةً لتبعية أنظمة الحكم لهذه النمور للغرب الرأسمالي فإن المعسكر الغربي حرص على مساعدة هذه الدول بسخاء لتسريع نموها الاقتصادي وتحديثها كنموذج رأسمالي بديل للنموذج الاشتراكي المجاور لها. بالإضافة إلى هذه المساعدات والتسهيلات فإنه نتيجة لوجود قواعد عسكرية للغرب الرأسمالي في هذه البلدان وخصوصاً الولايات المتحدة فإن ذلك خفف من عبء الإنفاق العسكري ومصاريف الدفاع.

– نظام النقد الدولي الذي كان يعمل حتى بداية السبعينات، هذا النظام حقق استقراراً عالمياً في أسعار صرف عملات مختلف بلدان العالم، و وفر لها الدخول في صفقات تصدير واستيراد طويلة الأجل وهي مطمئنة لعدم وجود تقلبات في أسعار الصرف[1]، كما أن هذا النظام وفر لها موارد السيولة عند الحاجة بأسعار فائدة معقولة.

–الاستفادة الكبيرة التي حققتها هذه الدول من التخفيضات الجمركية في ضوء النظام العشري للتفضيلات الجمركية التي أقرته الجات في أوائل السبعينات، فلولا إمكانات

[1] عبد الرحمن تيشوري ،مرجع سابق.

التصدير غير المعاق إلى البلدان الرأسمالية الصناعية الذي وفرته هذه التخفيضات ما كان من الممكن لتجربة النمور الآسيوية أن تشهد هذا النجاح الذي حققته[1].

كخلاصة لهذا الفصل ، فإن المتعقب للسياسات التنموية في الجزائر ، يتجلى له إستراتجيتين مختلفتين من إدارة سياسة التنمية ، الأولى بعد الإستقلال و تبني الجزائر لخيار الإشتراكية، الثانية تخلي الجزائر عن الخيار الأول و التوجه نحو إقتصاد السوق حيث إتبعت الجزائر تعليمات صندوق النقد الدولي التي أهمها تخلي الدولة عن العديد من أدوراها.ة و رغم وجود عديد الإيجابيات في كلا الإستراتجيتين خاصة في الإستراتجية الثانية إلا أن التنمية المنشودة لم تتحقق إلى اليوم رغم الأموال و الجهود المبذولة.

[1] عبد الرحمن تيشوري ،مرجع سابق.

الفصل الثالث إدارة

سياسة التنمية في بلدية البَيَّضْ

خلال هذا الفصل نقوم بتوضيح إدارة سياسة التنمية في بلدية البيّض ، نستهل الحديث في البداية ، بالتعريف بولاية البيّض بصفة عامة. بداية نشأتها، تاريخها و ما يميزها من خصائص ، بعد ذلك نتناول إدارة سياسة التنمية ببلدية البيّض خلال الحقبة الإشتراكية بتناول القطاع المنتج كالزراعة و الأشغال العمومية ، و قطاع البنية الأساسية الذي يتمثل في قطاع النقل ، السكن و التهيئة العمرانية و المناطق الصناعية.بعد ذلك نتناول إدارة سياسة التنمية ببلدية البيّض خلال فترة التوجه نحو إقتصاد السوق.

المبحث الأول : بطاقة فنية حول ولاية البيض

خلال هذا المبحث سوف يتم إعطاء نبذة عن ولاية البيض من حيث نشأة الولاية ومميزاتها الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، التاريخية والجغرافيا وكذا التنظيم الإداري المحلي بالولاية نشأة الولاية ومميزاتها الاجتماعية والثقافية والتاريخية

المطلب الأول : نشأتها

منطقة البيض ضاربة في التاريخ من خلال الحفريات الموجودة بالمنطقة والتي تدل على أنها كانت مأهولة منذ أمد بعيد ، ومن الأماكن التي تتواجد فيها الحفريات والنقوش الحجرية نذكر بلديات بوسمغون، اربوات ،وبريزينة. ومن أهم الحفريات ما أكتشفه العالم الجيولوجي الفرنسي "فلاملوند"Flamlond سنة 1898 ، المنشورة من طرف الأكاديمية للبحث و الفنون الجميلة بباريس في 1899/06/12 و يأخذ هذا الإكتشاف أهمية بالغة كونه همزة وصل بين الحضارة الفرعونية و الحضارة المغاربية من خلال رمز القوة أمون السياحة في الجزائر،[1] ومن القصور القديمة في عصر ما قبل الاسلام ،قصر بوسمغون والذي يعود بنائه الى القرن الثالث ميلادي حسبما تشير إليه بعض الروايات الشعبية ولا تزال العديد من مبانيه قائمة و يستدلون على ذلك بالمقابر الموجودة من خلال طريقة

[1] السياحة_في_الجزائر ،https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الإطلاع عليه 2022/06/06

الدفن على غير الطريقة الإسلامية، وبعد الفتوحات الإسلامية شيد بالقصر مسجد والزاوية التيجانية فيما بعد.

ويعود عمر المنطقة حسب علماء الآثار والتاريخ إلى أكثر من 6000 سنة ، وهو ما تجسده الرسومات الحجرية ، الممتدة من الشمال وجنوب سلسلة الأطلس الصحراوي . وكذا انتشار مقابر الإنسان ما قبل التاريخ، خاصة بمنطقة الكراكدة وبريزينة وأم الرجم. وفي سنة 2004 اكتشفت أثار أقدام الديناصورات بالناحية الشمالية من مدينة البيض، وتوجد بالمنطقة عدة رسومات أبرزها رسم كبش بوعلام ببلدية بوعلام والعقرب العملاق بدائرة بوسمغون وبعض الرسومات المنتشرة بمناطق بريزينة و الابيض سيدي الشيخ، ويذكر ان قصر ستيتن الواقع جنوب جبل كسال اشهر جبال منطقة البيض قد بني في فترة ما قبل إنتشار الاسلام ، اما قصر الشلالة فبني في القرن الثالث ميلادي ، خضعت المنطقة الى الدولة الرستمية في دولة الزيانيين ثم دولة المرينيين.

الموقع الجغرافي : يعتبر الموقع الجغرافي من اهم الظواهر المؤثرة في حياة الإقليم ، وبالتالي في عملية التخطيط، للتنمية المحلية وتحقيقها ، في ولاية البيض جزء لا يتجزأ من منطقة السهول المرتفعة في جنوب غرب الجزائر ، ويحد ولاية البيض من الشمال ولاية سعيدة وولاية تيارت ومن الشرق ولاية غرداية والاغواط ومن الغرب ولاية النعامة و سيدي بلعباس ، اما من الجنوب ولاية بشار و تيميمون ، كما تتربع على مساحة 7.169.670 هكتار، تنقسم إلى ثلاث مناطق، تتربع منطقة الهضاب العليا السهبية على مساحة 877.810 هكتار، حيث تمثل % 12,24 من المساحة الإجمالية وتتكون من بلديات : بوقطب، الخيثر، توسمولين، الكاف لحمر، الرقاصة والشقيق، [1]وتمثل هذه المنطقة حوض مغلق فيما يخص جريان الأمطار اتجاه الشط الشرقي والضايات، كما

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البيّض

تتميز تضاريسها باختلاف علو بين 900 إلى 1.600 م، حيث تمثل شساعة عالية ممتدة إلى بعض الجبال مثل جبل مقرس (علو 1.536 م).

منطقة الأطلس الصحراوي تشمل مساحة 1.184.590 هكتار، حيث تمثل % 16,52 من المساحة الإجمالية وتتكون من بلديات : البيض، بوعلام، سيدي أعمر، سيدي طيفور، سيدي سليمان، أستيتن، الغاسول، كراكدة، عين العراك، أربوات، الشلالة، المحرة وبوسمغون هذه المنطقة تحتوي على تضاريس متنوعة ومختلفة تمتد بين 1.300 إلى 2.000 م، كجبل أكسال (علو 2.008 م).

المنطقة شبه صحراوية تتربع على مساحة 5.107.270 هكتار، حيث تمثل % 71,23 من المساحة الإجمالية وتتكون فقط من ثلاث بلديات هي : برزينة، الأبيض سيدي الشيخ والبنود، كونها أكبر منطقة ممثلة من إرتفاعات الأطلس الصحراوي وكذا هذه المنطقة السطحية الصحراوية. كما يتقلص العلو إتجاه الجنوب بين 100 إلى 500 م.

التنظيم الإداري و المحلي لولاية البيض : إرتقت منطقه البيض إلى ولاية خلال التقسيم الإداري بموجب القانون رقم 84- 09 المؤرخ في فيفري 1984[1]. حيث أنها كانت في السابق تابعه لولاية و عمالة سعيدة على التوالي ، وكانت تعتبر من أقدم دوائرها وتنقسم ولاية البيض إلى ثمانية دوائر 22 بلدية

التضاريس : تتكون تضاريس الولاية من :

الجبال : 6.111 كلم2

المرتفعات : 10.422 كلم2

السهول : 47.254 كلم2

أخرى : 7.910 كلم2

[1] الجريدة الرسمية ،التنظيم الإقليمي للبلاد،https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm ، تاريخ الإطلاع عليه:2022/06/06

شكل رقم02 يوضح البطاقة الإدارية للولاية

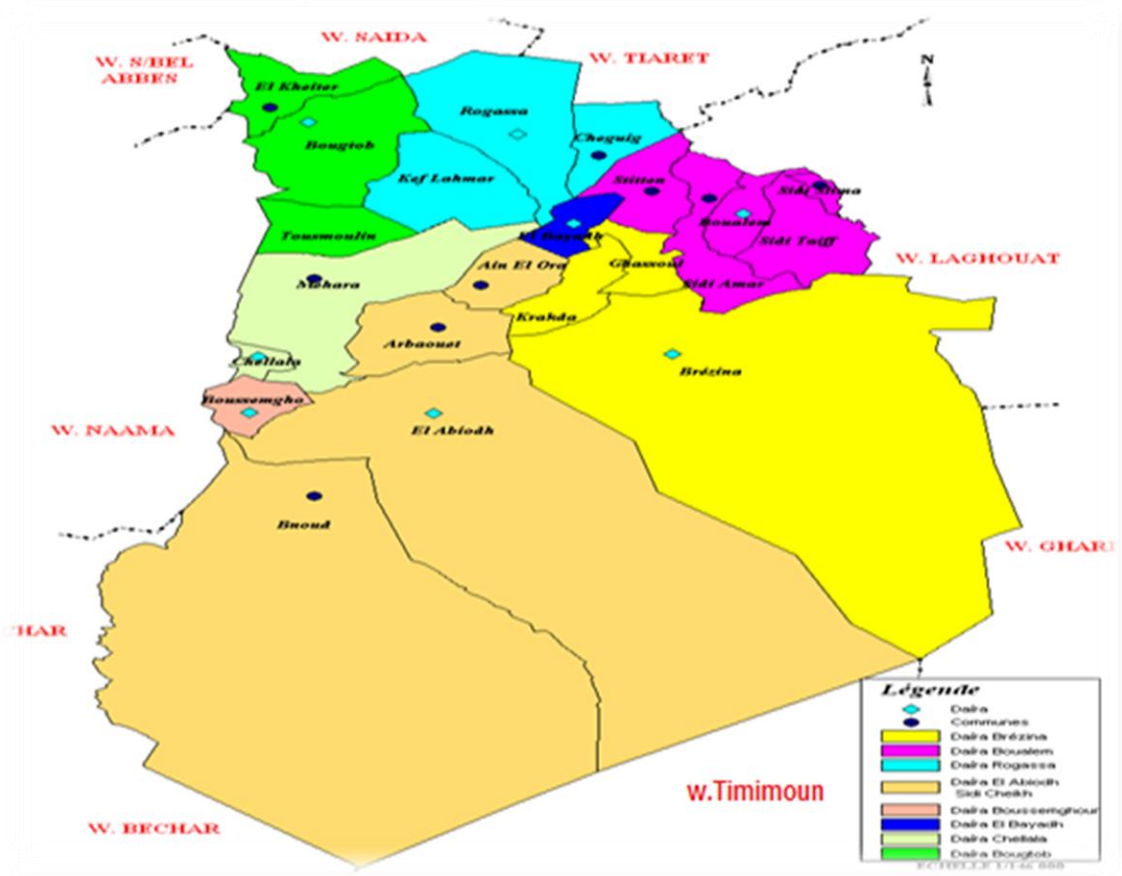

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بالبيّض

المناخ: تمتاز ببردها الشديد في الشتاء و حرها في الصيف تجمع بين كونها تطل على الصحراء وكونها تعتبر من مناطق الهضاب العليا التى تتميز بجو بارد جدا تصل درجات الدنيا ليلا اقل من 9 درجات مئوية وتساقط الأمطار تقدر سنويا بمتوسط بين200 إلى 300 ملم بالإضافة إلى تساقط الثلوج بكميات معتبرة .

عدد السكان : في احصائيات 31 ديسمبر 2015 ، وصل اجمالي عدد السكان في ولاية البيض الى 312768 نسمة ،[1] ومن بين البلديات التي بها اكبر نسبة عدد من السكان نجد بلدية 120272 نسمة ثم بلدية الابيض سيدي الشيخ بس 34149 نسمة ثم بوقطب 25156 نسمة

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، مرجع سابق .

مساحة ولاية البيض : تتربع ولاية البيض على مساحة قدرها 70716.96 كيلومتر مربع ، اي ما يعادل 3% من التراب الوطني .

المميزات الجغرافية: تعتبر ولاية البيض من المناطق السهبية ، وتقع بين خطي العرض 33 40 شمالا وبين خطي الطول 00 01 شرقا وتنتمي البيض الى الهضاب العليا الجزائرية الغربية بارتفاع يقدر ب 1400 متر على سطح البحر ، ضمن سلسلة جبلية محيطة بها ، توجد اعلى قمة في الولاية بجبل كسال تقدر ب:2008م، تتوزع المنطقة على ثلاثة مناطق :أولا سهول مرتفعة وتبلغ مساحتها 8778 كلم مربع وتتالف من ستة بلديات توسمولين، الكاف الاحمر، الرقاصة وشقيق،بوقطب و الخيثر.ثانيا الأطلس الصحراوي وتبلغ مساحتها 11 848 كلم مربع ، وتتالف من 12 بلدية : البيض ، بوعلام ،سيدي عمر، سيدي طيفور ، سيدي سليمان ، ستيتن ، الغاسول ، الكراكدة ، اربوات ،عين العراك ، الشلالة ،بوسمغون، ثالثا السحاري وتبلغ مساحتها 510 73 كلم مربع ، وتتالف من اربع بلديات : بريزينة ، البنود ، الابيض سيد الشيخ والمحرة[1]

تحتوي الولاية على عدد كبير من المحطات الحجرية خاصة بالمناطق الغربية و الجنوبية و كدا الشرقية نذكر منها كبش بوعلام المتواجد ببلدية بوعلام العملاق ببلدية الربوات الحجرة الكبيرة المكتوبة.

تتوفر الولاية على قصور قديمة و التي تدل على وجود حضارة قديمة بالمنطقة نذكر من بين هده القصور العتيقة – قصر بنت الخص ببلدية بريزينة – قصر بوسمغون – قصر الشلالة.

هناك واحات عديدة بالولاية منها: اربوات، عين العراك، بريزينة ، بوسمغون و تتميز الولاية بمنتجات تقليدية متنوعة و متعددة كالنسيج ، المنتوجات الحلفية والمنتوجات الحجرية و الجلدية.

[1] السياحة_في_الجزائر ،https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الإطلاع عليه 2022/06/06

المطلب الثاني : مميزاتها الاجتماعية ،الإقتصادية ،الثقافية والتاريخية

الأصل في تسمية البيض بهذا الاسم يعود إلى كلمة البيض المأخوذ من صفة البياض نسبة إلى المكان ذي التربة البيضاء، و هناك من أرجع أصل التسمية إلى وجود تربة بيضاء تستعمل لغسل الألبسة، وكان الفرنسيون قد وصلوا إلى البيض سنة 1843 عندما جاء الكولونال "جيري" يتتبع الأمير عبد القادر ليحاول منعه من التوغل في الصحراء، وكان الأمير عبد القادر في ضواحي برزينة التي تبعد عن مقر الولاية بـ80 كلم، أين وقعت بينهما معركة هناك خلال نفس السنة، وفي سنة 1852 أنشأ الفرنسيون مركزا عسكريا بالبيض، والذي كان النواة الأولى لمدينة حديثة أطلق عليها الفرنسيون مدينة جيري تخليدا لضابطهم.

وقد جوبه الإحتلال الفرنسي للمنطقة بمقاومة عنيفة تمثلت في ثورة أولاد سيدي الشيخ والقبائل المنضوية تحت لوائهم، والتي كانت انطلاقتها الأولى في معركة عوينة بوبكر قربة أستيتن يوم 08 أفريل 1864 واستمرت هذه المقاومة حتى يوم 20 ماي 1883، حيث تم عقد الصلح بين السلطات الفرنسية والثائرين الذين أصيبوا بحالة من الإنهاك والضعف بفعل الألة العسكرية الفرنسية. وفي 19 ماي 1881، قامت حركة جهاد أخرى بزعامة الشيخ بوعمامة من أولاد سيدي الشيخ الغرابة لمحاربة الفرنسيين وإجلائهم عن المنطقة واستمرت حتى أكتوبر 1908، وهو تاريخ وفاة قائدها الشيخ بوعمامة بمنطقة الحدود المغربية الجزائرية. [1] وأثناء ثورة التحرير الكبرى التي انطلقت بها الثورة في سبتمبر 1955 مسرحا لأعنف المعارك وأشدها ضراوة ضد القوات الفرنسية، رغم تفوقها الساحق في العدد والعدة وجرت بها أكثر من 200 معركة وإشتباك وكمين حتى وصفها الفرنسيون بمنطقة جبال النار، وظلت المنطقة مشتعلة حتى مارس 1962، وهو تاريخ وقف القتال بين جيش التحرير والقوات الفرنسية. وتخليدا لشهداء المنطقة الذين سقطوا في ساحة الشرف، هناك 17 مقبرة وضعت خصيصة لهم عبر إقليم الولاية.

[1] ثورة أولاد سيدي الشيخ، ثورة_أولاد_سيدي_الشيخ/ https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الإطلاع عليه 2022/06/05

البيض اثناء الوجود الفرنسي: تم انشاء أول قاعدة عسكرية في المنطقة سنة 1852 بأمر من الجنيرال بليسي و كان سيطلق عليها اسم" ليني فيل" linie ville نسبة للعقيد "ليني" linie لكنها في الأخير سميت جيري فيل "jerry ville" عن اسم العقيد جيري الذي دخل المنطقة سنة 1843. تواجد آنذاك في البيض ثلاث مجتمعات هم العرب المسلمون ، اليهود المغاربة ، الأوروبيون و الاسبان.[1] ثار سكان المنطقة ضد الوجود الفرنسي عدة ثورات نذكر منها ثورة أولاد سيد الشيخ 1864، و ثورة الشيخ بوعمامة 1881، كما عرفت المنطقة كذلك انضمام ابنائها فيما بعد الى الحركات الوطنية المختلفة باكرا ، كما كانت المنطقة مسرحا لعديد معارك ثورة التحرير وقد سميت بالأوراس الثاني.

خلال هذا المبحث عرفنا مدينة البيّض بصفة عامة من ناحية النشأة و مميزاتها المختلفة تاريخيا و جغرافيا ، الأمر الذي يساعدنا في معرفة الظروف العامة التي يستلزمها المبحثين المواليين.

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مرجع سابق

المبحث الثاني: إدارة سياسة التنمية ببلدية البيّـض في ظل الإشتراكية

خلال هذا المبحث نحاول إعطاء صورة عامة عن بلدية البيّض خلال التوجه الذي سطره الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني من خلال السياسات التنموية التي قادها في بلديتنا، في هذه المرحلة كانت البلدية تعتمد على سياسة التخطيط ، وقد باشرت البلدية بتطبيق مجموعة من المخططات متمثلة في المخطط الثلاثي1967-1969،المخطط الرباعي 1970-1973 ، المخطط الخماسي الأول1980-1987 ، المخطط الخماسي الثاني 1987-1989

تعمل هذه المخططات على تنمية القطاعات الإقتصادية و التي تضمنت برامج محلية ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية[1]

المطلب الأول : القطاع المنتج

و يشمل هذا قطاع الزراعة و الأشغال العمومية و يعتبر بصفة عامة القاعدة المادية للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

جاءت سياسة الثورة الزراعية كنتيجة للوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي، من حيث التراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية، وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972 و كان شعار" الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلاّ من يفلحها ويستثمرها" على هذا الأساس تم إنشاء تعاونيات فلاحية ببلدية البيض التابعة إداريا لولاية سعيدة في تلك الفترة ، وكذا تشكيل تعاونيات تربية الماشية ببلدية البيّض ، إلا أن هذه السياسة التنموية عرفت صعوبات عملية و فشلا لعدة إعتبارات [2]، تلت ذلك مرحلة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي1981-1990 بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 1981/10/15 والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية

[1] عبد الرحمان بخوش،موسى كاسحي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة بلدية بني عبيد خلال الفترة 2016-2020،مجلة المعيار، مجلد 25،عدد61، سنة 2021،ص2003.

[2] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مرجع سابق.

قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير ، وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواءا تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص، وقدماء المجاهدين، حيث أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية . حيث أخذت المزارع التي أعيد هيكلتها أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية، وهو ما جاء به قانون 18/83 المؤرخ في 1983/08/13 والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين:

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط.
- استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم المستلزمات الخاصة بالعمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها ، مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك نتيجة وهو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط[1].

بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية فكان الهدف متعلق بإستراتجية الدولة فك العزلة عن المناطق المحرومة وربطها اجتماعيا ثقافيا واقتصاديا وكمثال الطريق المزدوج بين المغرب وعلى مستوى الولاية عامة و بلدية البيّض خاصة. خلال هذه الفترة كانت بلدية البيّض تعرف صيانة الشبكة الوطنية الموجودة بعمليات تقوية ، وإعادة الاعتبار . وكذلك تدعيم الجسور الموجودة في البلدية لضمان مستوى عالي لخدمة مستعملي الطريق في أحسن ظروف الأمن والوقاية2 .

المطلب الثاني : قطاع البنية الأساسية

يندرج ضمن هذا القطاع شبكة النقل ، المناطق الصناعية ، السكن ، التربية ، الصحة والثقافة الرياضة ، فبلدية البيّض وقبل التعرض إلى إبراز هذا العنصر زمن الإشتراكية أو

[1] جمال جعفري، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000 -2015، مجلة دفاتر اقتصادية ،2018 ص100.

[2] مديرية الأشغال العمومية لولاية البيّض.

حتى بعد الإستقلال كانت منطقة معزولة ،حيث عانت المنطقة من إهمال و تهميش في جميع المخططات و المشاريع التنموية الخاصة بالأقاليم الكبرى، كما عرفت المنطقة انفجار سكاني سريع سببه النزوح البدوي بسبب استمرار الجفاف المتزايد و ما نتج عنه في الزيادة الديموغرافية التي فاقت نسبتها 6% خاصة سنة 1966م حتى سجلت نسبة السكان المقيمين في المدينة 91% من كامل سكان البلدية و 46%من كامل سكان الولاية. نتج عنه ظهور تجمعات سكنية فوضوية محادية للمدينة كحي سيدي الحاج بحوص و قصر ابن خيرة قبل تجديدهما.

و كانت بلدية البيّض رغم صغر مساحتها تعاني من مايلي :

-عدم مسايرة التجمعات العمرانية لشبكة الخدمات و خاصة مياه الشرب و التطهير.

-تمركز النشاط الاقتصادي و اليد العاملة في قطاع الخدمات فقط 70% ثم التجارة و البناء و الفلاحة و الرعي 30. %

-تبعثر مراكز الخدمات الإدارية بعيدا عن مركز المدينة و تناثرها في النواحي.

-محاصرة المدينة بحزام السد الأخضر و بأراضي الملكية الخاصة.

-الغياب التام لمتطلبات التهيئة في مجال المدينة.

- اكبر إشكالية حضرية و حضارية هي بثر المدينة من تاريخها كتهديم المعالم الحضارية كعين المهبولة ,المسجد العتيق ,الكنيسة و المعبد اليهودي.

كما أنه بعد استرجاع السيادة ، عوض الأهالي النازحين من البوادي السكان السابقين بعد ما كثرت الهجرات الداخلية فتأثر مجال المدينة بها ليجمع نمطين من أنماط الحياة ,البدوية و الحضرية مما سبب في إهمال تنظيم المدينة و أوصلها إلى فوضى العمران حيث سيطرته العقلية البدوية على نمط المعيشة العمرانية أثناء توطن البدو و كيفية اختيارهم لمواطن التمدن و البناء و كيفية تصميمه.[1] الأمر الذي أثر حتى على التسيير الإداري حيث عانت المدينة من تسلط العلاقات الاجتماعية ،فكان الرباط الأساسي هو

[1] الباحث عبد القادر السعيد ، ديوان ولاية وهران، دراسة غير منشورة.

الانتماء القبلي رغم تواجد السكان في الحضر و علية تنامت الصدامات و المحاباة في جميع المؤسسات مما اثر سلبا على تطبيق المخططات التنموية.

بالنسبة لقطاع التربية : كان عدد المؤسسات التربوية بعد الإستقلال مباشرة 04 مؤسسات بين مدارس إبتدائية و متوسطة فقط، في سنة 1974 كان هناك إنجاز عدة مؤسسات تربوية حيث إرتفع العدد إلى 12 مؤسسة بينها ثانوية وحيدة و في سنة 1984 تضاعف العدد و كان هناك ثانويتين و 18 مؤسسة تربوية ما بين إبتدائي و متوسط.

قطاع الصحة : بلدية البيّض لم يكن يتوفر بها مستشفى و كان يوجد مستوصف وحيد سنة 1966 ، سنة 1974 مستوصفين.

بالنسبة لقطاع السكن:في سنة 1966 كان يوجد 4000 سكن منها ما هو فردي و الذي يشكل 94 %، سنة 1981 و في إطار البرنامج الإشتراكي 1000 قرية وزعت 105 مسكن يتوفر على جميع متطلبات الحياة ، تتوزع على قرى البلدية كقرية الحوض، المشرية الصغرى.

بالنسبة لقطاع النقل: في سنة 1962 كان خط السكة الحديدية يقدر ب49.3 كم ، و طول الفترة الإشتراكية لم تستفد بلدية البيّض إلا من خلال حافلات نقل عمومية. [1]

حاولنا من خلال هذا المبحث التعرض لحال بلدية البيّض خلال فترة الإختيار الإشتراكي ، لنتناول في المبحث الموالي للحديث عن إدارة سياسة التنمية في مرحلة التوجه نحو إقتصاد السوق

[1] أمانة ولاية البيض،-evolution des indicateurs de developement socio economiques au titre de la periode 1962 1999،ص1-3.

المبحث الثالث : إدارة سياسة التنمية ببلدية البيّـض في ظل إقتصاد السوق

سوف نعرض من خلال هذا المبحث مسار إدارة سياسة التنمية ببلدية البيّض في إطار التوجه نحو إقتصاد السوق. من خلال ما تقوم البلدية في إطار صلاحياتها من إنجاز أو تسيير بعض المشاريع .

المطلب الأول : الجهود المبذولة لتحقيق التنمية ببلدية البيّض

تعتبر بلدية البيض عامة تنمويا بلدية شبه ريفية تعتمد على طابعها الريفي والمتمثل في تربية المواشي بالدرجة الأولى، وتبعا لتوجه الدولة في التنمية المحلية ، إستفادت من غلاف مالي قدره 46.04 مليار دينار وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى 2011، هذا الغلاف المالي الهام ساهم بنسبة كبيرة في تنمية البلدية وخاصة في القطاعات الكبيرة والهامة ومنها :

الري : تمكنت البلدية من تحقيق والوصول إلى بعض المعدلات والنسب المهمة مقارنة بالمعدل الوطني كالربط بشبكة المياه الصالحة للشرب من 83% في 1999 إلى 88 % 2010، المعدل الوطني 81 %، والمياه القذرة من 83 % إلى 89 % ، المعدل الوطني78 %،وكذا المعدل اليومي للشرب الذي بلغ حاليا 136 لتر/اليوم/للساكن بعدما كان في نهاية سنة 1999 110 لتر/يوم/للساكن،

الطاقة والمناجم : شهد هذا القطاع تحسن واضح بالرغم من عزلة البلدية كونها إحدى عوائق التنمية ، حيث بلغت وحققت الأهداف المرجوة وذلك من خلال ربط 17050 عائلة بالكهرباء ومست جميع أحياء و قرى البلدية ، حيث بلغت نسبة الربط 96 % نهاية سنة 2010 بعدما كانت في نهاية 1999 حوالي 77 % ، المعدل الوطني95 % أما فيما يخص الغاز الطبيعي بصفته واحد من أهم المؤشرات الضرورية وطنيا، فإن البلدية سجلت وحققت في نفس الوقت معدلا هاما في هذا القطاع[1]، من أجل بلوغ

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مرجع سابق.

المستوى المرجو وذلك من خلال ربط 18541 عائلة بالغاز الطبيعي، مع نسبة ربط ذات قفزة نوعية ملموسة خلال هذه الفترة، محققة 72 % نهاية سنة 2010 بعدما كانت في نهاية 1999 لا تتجاوز 17 % و المعدل الوطني46%

الطرقات : تعتبر الطرقات من أهم المؤشرات في فك العزلة ، لذا خصصت السلطات مبالغ هامة في إعادة تأهيل وتحديث شبكة الطرقات مع فتح مسالك جديدة ذات أهمية بالغة في تنمية البلدية إقتصاديا وإجتماعيا من خلال ربطها بعديد القرى و البلديات المجاورة ضمن برنامج المخطط الخماسي، مع العلم أن طول شبكة الطرقات حاليا بمختلف أنواعها بلغ **405** كم، إضافة إلى هناك بعض القطاعات الأخرى لا تقل أهمية عن سابقتها تنمويا شهدت هي الأخرى تحسنا وتطورا ملحوظا في بلوغ أهدافها التنموية كهياكل تربوية ومنشآت قاعدية هامة مثل المركز الجامعي المتواجد بمقر الولاية وكذا مطار كسال، في إنتظار ربط البلدية بالسكة الحديدية التي هي في طور الإنجاز، مع العلم أن حالة جل طرق البلدية مازالت مهترئة رغم تخصيص لها مبالغ مهمة من أجل الصيانة وإعادة التأهيل بين الفترة الممتدة من إلى 1999-2011 : حيث أن المبلغ المخصص لهذه الطرقات هو 5,3 مليار دج.

في ما يخص حماية المدينة من أخطار الفيضانات وبالرغم من الغلاف المالي الممنوح خلال الفترة ما بين 1999 و 2011 والمقدر بـ : 3,6 مليار دج والذي مس إلا بعض الأحياء إلا أنه يبقى غير كافي للتكفل الحقيقي لهذه الظاهرة.

إستفادت بلدية البيض في الفترة الممتدة بين 1999 و 2011، من رخصة برنامج إجمالية قدرت بـ : 46.176.652.200,00 يمكن تقسيم هذا المبلغ كما يلي :

من 1999 إلى 2004 : 10.141.892.040,00

من 2005 إلى 2009 : 26.167.601.880,00

من 2010 و 2011 : 9.867.158.280.00 [1]

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مرجع سابق

مما لا شك فيه ان اهم اهداف التنمية المحلية هو تحسين المستوى المعيشي لافراد المجتمع، وضمان الشروط الاساسية للحياة وذلك بتوفير المسكن اللائق والعمل المحترم والبيئة النظيفة، ومن خلال هذا العنصر سوف نتطرق الى اهم الجهود المبذوله في بلدية البيّض من اجل التنمية

الجانب الاجتماعي: حسب قانون البلدية فان البلدية لها حرية القيام بكل ما يخدم الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع بتوفير بيئة مناسبة للعيش ، حيث تخصص البلدية مبالغ ماليه لدعم الفئات الهشة في المجتمع والمتمثلة أساسا في فئة المكفوفين ، المعاقين وكبار السن ، والجدول التالي يوضح تطور المبالغ المخصصة للمساعدات الاجتماعية المباشرة خلال الفترة 2016 إلى2020.

جدول رقم 06 يوضح تطور المبالغ المخصصة للمساعدات الاجتماعية المباشرة

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ بالمليون دج	32	29	26	28	27

المصدر : مكتب الميزانية ببلدية البيّض

قطاع التعليم : من أبرز أهداف التنمية المحلية تحسين المستوى التعليم لجميع أفراد المجتمع ، وحسب قانون البلدية 11-10 ، فإن البلدية تساهم في هذا الباب من خلال بناء المدارس الإبتدائية تجهيزها والإطعام والنقل المدرسي، ولهذا تخصص البلدية مبالغ مالية لهذا الغرض ضمن ميزانيتها والجدول ، الأتي يوضح تطور المبالغ المالية التي خصصتها بلدية البيض للنهوض بقطاع التعليم بالبلدية[1]

[1] بلدية البيّض ، مكتب المبزانية.

جدول رقم 07 يوضح تطور المبالغ المخصصة لقطاع التعليم

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ بالمليون دج	68	110	83	108	91

المصدر : مكتب الميزانية ببلدية البيّض

ج- صيانة الطرق: من خلال الجدول الموالي نستعرض تطور المبالغ المالية المخخصصة في هذا الإطار

جدول رقم 08 يوضح تطور المبالغ المخصصة لصيانة طرق بلدية البيّض

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ بالمليون دج	44	23	35	59	78

المصدر : مكتب الميزانية ببلدية البيّض

د- جانب الثقافة و الرياضة:

جدول رقم 09 يوضح تطور المبالغ المخصصة للثقافة و الرياضة ببلدية البيّض

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ بالمليون دج	05	07	12	16	22

المصدر : مكتب الميزانية ببلدية البيّض

يعود هذا التذبذب في المبالغ المخصصة لهذه القطاعات لضعف إيرادات البلدية[1]

هـ-جانب النظافة

جدول رقم 10 يوضح تطور المبالغ المخصصة للنظافة و التطهير ببلدية البيّض

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ بالمليون دج	01	02	02	02.2	02.2

المصدر : مكتب الميزانية ببلدية البيّض

[1] بلدية البيّض ، مكتب المبزانية.

بالنظر إلى الإحصائيات حول التنمية ببلدية البيّض من خلال الجداول السابقة ،فإن جهود التنمية تتجه نحو قطاع التعليم المستحوذ على نسبة عالية ، ليليه قطاع الطرق بنسبة أقل.

المطلب الثاني : حصيلة الإنجازات التنموية ببلدية البيّض

بداية فقد بلغ عدد سكان بلدية البيّض نهاية سنة 2021 143.639نسمة ، أي بنسبة 40.54 % من إجمالي عدد سكان الولاية.

ينقسم سكان الحضر إلى طبقتين حضريتين .حيث تشمل الطبقة الحضرية في ولاية البيض والتي قدر عدد سكانها 133.534 نسمة ، أي بنسبة92.96 ٪ من إجمالي سكان البلدية والنسبة المتبقية حيث توجد ثلاث طبقات: شبه ريفية ، ريفية متكتلة وريفية متناثرة في بلدية البيّض.

قطاع الشغل:

إن مختلف الآليات التي وضعت من اجل خلق و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك قيام البلدية بعدة عمليات تخص تأهيل و إعادة الاعتبار لمناطق النشاط و الصناعة قد ساهمت نوعا ما في انطلاق تنمية اقتصادية بها ، على غرار نشاطها الرئيسي المتمثل في الفلاحة كمنطقة الذراع لحمر و الحوض و تربية المواشي . فالبلدية و ما تحويه من مقومات و امكانيات طبيعية و بشرية يمكنها ان ترتقي اقتصاديا مما سيخلق اعداد كبيرة من مناصب شغل دائمة.

و من خلال ماسبق عرف عدد السكان النشطين معدل ارتفاع معتبر حيث تقدر الفئة النشطة في 2021/12/31 بـ : 117.509 نسمة. وقدر عدد البطالين بـ : 15970 ساكن أي بنسبة 11,96 بالمئة من الفئة النشطة .

المشتغلين مقسمين حسب النشاط الاقتصادي كمايلي:

نظرا للطابع الجغرافي للبلدية ، فإن قطاع الفلاحة يشغل 40 % من الفئة المشتغلة ثم يليه قطاع الادارة بنسبة 20%[1] و هذا بفضل الكم الهائل من خلق المناصب في السنوات

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مرجع سابق .

الأخيرة. و يشغل قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري قرابة 14% من عدد السكان المشتغلين ، وايضا قطاع الخدمات و التجارة يشغل نسبة معتبرة من السكان 24 % .ويأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأخيرة بنسبة 2 %. و التي تعتبر نسبة ضئيلة تكاد تكون منعدمة، نظرا لعدم توفر البلدية على مصانع رغم توفر الولاية على ثروات طبيعية معتبرة بإمكانها خلق صناعة حقيقية في عدة مجالات تعين البلدية

السكن و العمران:

يعاني قطاع السكن من الطلبات المتزايدة للمواطنين للسكنات الاجتماعية وبالرغم من انجاز مختلف البرامج والصيغ إلا ان بلدية البيض ما زالت الى حد الان تعاني من العجز أما بالنسبة للسكنات الريفية استفادت البلدية من برامج هامة بهدف القضاء على نزوح سكان الأرياف الى المدينة.و في سنة 2021 تم تسليم 2093 وحدة سكنية بمختلف الصيغ و البرامج , فيما يخص السكنات قيد الإنجاز فقد بلغت 2.204 وحدة سكنية .

قطاع التربيـة:

في قطاع التربية و في السنوات الاخيرة في مجال الانجازات و اعادة التهيئة و التجهيز للمؤسسات التعليمية بمختلف الاطوار (الابتدائي ، المتوسط ، الثانوي) ، تحسنت نسبة التمدرس على كل مستوى البلدية ، حيث ان نسبة التمدرس الاجمالية للبلدية لفئة 06-15 سنة وصلت إلى 93,71 ٪.

فنجد في التعليم الإبتدائي بلغ إجمالي عدد التلاميذ المسجلين في الطور الإبتدائي 18694.76 تلميذا ، و بلغت نسبة الإناث47,50 ٪ ويتوفر سلك التعليم الإبتدائي على 682 قسم دراسي مجهز بمعدل إشغال يبلغ حوالي27.41 ، طالبًا لكل قسم تحت إشراف 1044 معلم[1]

التعليم المتوسط:

بلغت مؤسسات التعليم المتوسط 33 مؤسسة بمعدل إشغال يقدر 36,97 تلميذ/القسم كما يقدر معدل التأطير في هذا لطور ب 17 تلميذ / أستاذ.

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مرجع سابق.

التعليم الثانوي:

حاليا بلغ عدد الثانويات 16 مؤسسة 246 قسم تدريس ,يشغلها 6642 طالب بمعدل إشغال قدر ب 27,18 تلميذ لكل قسم.

التعليم العالي:

جدول رقم 11 : يوضح تعداد تخصص الطلبة بالمركز الجامعي نور البشير بالبيّض

التخصصات	مجموع الطلبة	
	المجموع	الإناث
حقوق	1866	784
لغات و أدب عربي	391	306
علوم إجتماعية	1431	1121
علوم إنسانية	492	352
علوم طبيعة و حياة	793	385
علوم إقتصادية	862	438
علوم التسيير	738	385
علوم تجارية	671	256
علوم و تكنولوجيا	814	385
النشاطات البدنية و الرياضية	103	02
المجموع	3238	1842

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بالبيّض

بلغ إجمالي عدد الطلبة المسجلين بالمركز الجامعي في البيض للموسم الدراسي 2022/2021 8.111 من بينهم 4.618 طالبة ، أي بنسبة56,03 ٪ .فيما قدر عدد الأساتذة ب 239 أستاذا.

في السنة الدراسية 2021 إرتفع عدد التخصصات إلى 09 بدلاً من 02 في السنة الافتتاحية[1]

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مرجع سابق.

قطاع التكوين المهني

يتمثل قطاع التكوين المهني في ولاية البيض في معهد وطني متخصصة في التكوين المهني على مستوى بلدية البيض خمسة ملاحق لمراكز التكوين . و هذا بقدرة استقبال اجمالية تقدر بـ 1106 مقعد بيداغوجي.

وفيما يخص الاختصاصات المتوفرة على مستوى التكوين المهني فهي تمثل تقريبا كل التخصصات الموجودة وطنيا فمنها متعلقة بالنشاطات الاقتصادية الأساسية و منها المتعلقة بخصوصية الولاية مثل تخصص ميكانيك آلات الفلاحة ،السقي و الفلاحة البلاستكية. وبالنسبة للاقامة تقريبا كل المراكز معززة بداخليات .

قطاع الصحة:

يتوفر القطاع الصحي على مؤسسة إستشفائية عمومية ببلدية البيض ، تغطي نسبة كبيرة من تراب الولاية و تحتوي على 200 سرير . فيما يتعلق بالإشراف الطبي ، ينشط 162 طبيبًا على مستوى البلدية

النشاط الاجتماعي:

في مجال النشاط الاجتماعي تتوفر ولاية البيض على ثلاثة مراكز للتكفل بفئة ذوي الإحتياجات الخاصة بقدرة إستيعاب تبلغ 320 مقعد.

قطاع الشباب و الرياضة:

في مجال الرياضة تمتع ولاية البيض بالهياكل القاعدية التالية:

09 مراكز للشباب بسعة تقدر ب 1800 مقعد.

03 نزل للشباب بسعة 250 سرير.

01 مسبح بلدي بالإضافة لمسبح شبه أولمبي.

الملاحظة المسجلة هي أن هذه الهياكل القاعدية غير كافية نظر لنسبة المعتبرة من الشباب .

البنية التحتية للفنادق:

تتوفر البلدية على أربعة (04) فنادق ، تم تصنيف ثلاث فنادق 185 سريرًا .تجدر الإشارة إلى أن 03 فنادق في طور الإنجاز[1] ، مما يسمح بزيادة سعة الاستقبال في البلد

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مرجع سابق

البنى التحتية الثقافية:

تتوفر بلدية البيض على خمسة مراكز ثقافية و دار ثقافة و معهد موسيقى و مكتبة رئيسية و أربعة مكتبات عامة بالإضافة إلى راديو محلي.

قطاع الشؤون الدينية

يتوفر قطاع الشؤن الدينية في بلدية البيض على 31 مسجد تحت إشراف 87 إمام و 69 مساعد إمام بالإضافة إلى 09 مدارس قرآنية تحتوي على 86 قسم لتدريس القرآن الكريم و 04 زاويا.

الفلاحـة:

مساحة بلدية البيض هي 463.50 كم^2 ، فلاحيا تتوزع البلدية 208575 هكتار خاصة بالرعي و تربية المواشي و 18581 هكتار للفلاحة المستغلة, مما يجعل البلدية عبارة عن قطب إقتصادي رعوي لتربية المواشي و الأنعام و حيث يبلغ عدد رؤوس الأغنام 2.425.400 رأس و الأبقار 23.782 رأس و الماعز 249.000 رأس على مستوى ولاية البيض و بالنسبة لبلدية البيض فنظرا لطبيعة مهنة الرعي التي تعتمد على الترحال ، فلا يوجد عدد مضبوط. أما الإنتاج الفلاحي الرئيسي بالبلدية فيعتمد على زراعة الحبوب كعلف للمواشي بالإضافة إلى زراعة البقول الجافة كما يعتبر الإنتاج الحيواني الاقتصاد الرئيسي للبلدية من ناحية الجودة و الكمية بالإضافة إلى بعض الإنتاج الثانوي كالحليب و الصوف و العسل.

الهياكل الفلاحية:

تعداد المستثمرات الفلاحية: 954

وحدات أنتاج أغذية الأنعام :01 (1500 قنطار/اليوم)

مطاحن: 02 (580 3 قنطار/اليوم)

مذابح اللحوم البيضاء: 02 (600 طير/اليوم)

ملبنات: 01،

مزارع نموذجية: 01،

الجمعيات الفلاحية : 22[1]

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مرجع سابق.

جدول رقم 12 : يوضح تطور قيمة الانتاج الفلاحي 2016-2020 ببلدية البيّض

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ (مليار دينار)	22.4	23.9	26.3	25.6	24.7

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بالبيّض

الاستثمار:

زراعة الأعلاف: توسيع المساحات المزروعة بتوفير البذور وتقنيات السقي والتحويل والتخزين لمرافقة الإنتاج الحيواني بالولاية و بلدية البيّض.

اللحوم الحمراء: إنتاج اللحوم الحمراء عن طريق التسمين.

انتاج الحليب: تثمين انتاج الحليب بكل أنواعه عن طريق التجميع والتحويل بالإضافة إلى إنشاء مستثمرات عصرية للإنتاج والتحويل.

المحافظة على السلالات: إنشاء محطات تطوير والحفاظ على السلالات من أجل ترقية الإنتاج الحيواني عن طريق توسيع دائرة التلقيح الاصطناعي.

انتاج الزيتون: انشاء حقول جديدة وتثمين الانتاج من خلال معاصر ووحدات تصبير.

الزراعات الصناعية: توسيع المساحات المزروعة بالنعناع وتثمين الإنتاج المتوفر بإنشاء وحدات تحويل وتخزين المنتوج.

قطاع الموارد المائية:

يشمل بلدية البيّض حوض الهيدروغرافي لمنطقة الصحراء بالولاية.

الموارد المائية السطحية:

تتميز البلدية بتساقطات ضئيلة ،متذبذبة وفجائية لا يتعدى معدلها 260 ملم/سنة نظرا للمناخ شبه الجاف ، مما يجعل سيلان الأودية موسميا متسببة في الفيضانات و الحت المائي [1]

توزيع الموارد المائية الجوفية: هكم3/السنة

المحشودة : 181,66 هكم3/السنة، منها للتزويد بالمياه الصالحة للشرب : 18,16 هكم3/السنة المسخرة منها هو : 27.76 هكم3/السنة

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مرجع سابق.

- المياه غير التقليدية:

يبلغ الحجم اليومي للمياه المستعملة المعالجة بمحطة التصفية بمنطقة الخناق ببلدية البيّض ما يقارب 19.8 ألف م3 يوميا وهذا ما يعادل 7.2 هكم3 ،هذه المحطة دخلت حيز الخدمة في 2014/06/17 في إطار المخطط الخماسي.

فقدرات البلدية تستجيب للمتطلبات والاحتياجات المعبر عنها إلا أنها تبقى مرهونة بتسيير عقلاني و اقتصادي لقد عرف قطاع الموارد المائية قفزة نوعية مقارنة للوضعية الحالية مع الوضعية ما قبل سنة 1999 وهذا بفضل العمليات التي سجلت خلال البرامج الخماسية والتي تمثلت في:

- إنجاز الآبار.
- إنجاز التحويلات الكبرى.
- إعادة تأهيل الشبكات.
- إنجاز الخزانات.

جدول رقم 13 يوضح تطور الحصة اليومية للفرد من المياه الصالحة للشرب بالبيّض

السنة	1999	2004	2009	2014	2021
الحصة اليومية باللتر	110	127	130	142	171

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بالبيّض

الصناعة:

بالنسبة للقطاع الصناعي تحتوي بلدية البيض على منطقة نشاطات مساحتها الإجمالية 36 هكتار ،المساحة المستغلة منها 22,94 هكتار[1]

قطاع النقل:

يعتبر النقل من القطاعات الاساسية ببلدية البيّض بقطاعيها العام و الخاص

القطاع العام : المؤسسة العمومية للنقل الحضري و شبه الحضري لمدينة البيض هي الوحيدة التي تمارس هذا النوع من النقل والتي بدأت في استغلال نشاط النقل الحضري ببلدية البيض بتاريخ 28 مارس2012 بعشر (10) حافلات من نوع سوناكوم (SNV)

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مرجع سابق.

و تتوفر حاليا على 16 حافلة و تغطي 1600 راكب و توفر أكثر من 113 منصب شغل بمدينة البيض

النقل الجوي:

يتربع مطار البيض على مساحة قدرها 162 هكتار ويتوفر على ثلاث (03) مواقف للطائرات ومدرج للهبوط محل توسعة للطائرات العسكرية.

للإشارة بلغ عدد مستعملي الطائرة سنة 2017 الفين ومئة 2100 مسافر، بمعدل رحلتين (02) في الاسبوع وعدد المسافرين في الاحتياط 300 مسافر، وبلغ سنة 2018, 340 مسافر و45 في الاحتياط بمعدل رحلة واحدة (01) في الاسبوع.

بعد ذلك توقف نشاط النقل الجوي على غرار كل أنشطة النقل وذلك للحد من انتشار فيروس كورونا covid–19 وذلك طيلة سنة 2020، ليتم استئناف النقل الجوي الداخلي للوطن بـ: ثلاث (03) رحلات خلال الأسبوع للجزائر العاصمة ووهران،

الهياكل القاعدية :

وضعية الطرق:

الطرق على مستوى البلدية فتمتد على مسافة 162,5 كم منها 38,8 كم في حالة جيدة و15 بالمئة في حالة متوسطة.[1]

خلال هذا الفصل تطرقنا إلى التعريف بولاية البيّض من نشأتها و مميزاتها، والمرحلتين التنمويتين للاشتراكية و التوجه نحو إقتصاد السوق ، حيث كانت بلدية البيّض عينة لهذه الدراسة من خلال ما حققته من إنجازات في سياستها التنموية عبر مختلف المشاريع في كلا المرحلتين.

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، مرجع سابق.

خـــاتـــمـــة

من خلال هذه المذكرة و التي تطرقنا فيها إلى موضوع إدارة سياسة التنمية في الجزائر الجديدة، أردنا أن تكون هذه الخاتمة خلاصة و إستنتاجات ، إذ بعد البحث في إشكاليتنا الرئيسية المتمثلة في كيفية تسيير الإدارة الجزائرية للسياسة التنموية للبلاد خلال توجه الإشتراكية و التوجه نحو إقتصاد السوق نصل إلى أنه لا توجد رؤية و إستراتجية واضحة لتخطيط التنمية ، فالدارس و المتتبع لعملية التنمية في الجزائر ، يجد صعوبة كبيرة جدا في وضع تشخيص سليم وموضوعي للوضع الاقتصادي والسياسي وذلك نتيجة لغياب قواعد واضحة وضوابط منطقية تحكم السياسات التنموية المختلفة التي طبقت ،فعملية التنمية في الجزائر في الفترتين الإشتراكية و التوجه نحو إقتصاد السوق تم فصلها عن بيئتها والتصورات التي ترسم حولها والأدوات التي توفر لتطبيقها ، ولذلك لا زالت عملية التنمية في الجزائر خاضعة لطغيان الأولويات السياسية أكثر منها مشروع للتغيير الحضاري و التنموي لها . و بذلك فان مسار التنمية في الجزائر تخللته العديد من المفارقات والتناقضات والتي أثرت تأثيرا كبيرا على النجاح في العملية التنموية برمتها فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر بالموارد الطبيعية المختلفة وموارد بشرية هائلة إلا أن الجزائر لا زالت تعاني من وضعية التخلف و التي تتفاقم مع الأزمات الإقتصادية ، وهو ما ينعكس على حياة المواطن في مختلف جوانبها

نتائج الدراسة: من بين أبرز النتائج المتوصل لها مايلي:

- بعد تعقب السياسات التنموية للبلاد يلاحظ غياب رؤية واضحة لإدارة سياسة التنمية في الجزائر
- مرت إدارة السياسة التنموية في الجزائر بمرحلتين مختلفتين ، مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة إقتصاد السوق
- ضعف التسيير الإداري (المورد البشري) ببلدية البيّض في الفترة الإشتراكية كان عنصرا بارزا في إضعاف التنمية.

- بالنسبة لبلدية البيّض فأغلب ميزانيتها يذهب إلى قطاع التربية ، الطرق ، الإنارة، الرياضة و النظافة . مما لا ينعكس على تنمية البلدية و التي تتطلب إنشاء مؤسسات إقتصادية على سبيل المثال و يعود ذلك بالأساس إلى ضعف موارد ميزانية البلدية.

توصيات:

- إعادة مراجعة السياسة التنموية من خلال وضع رؤيا واضحة حول التنمية في الجزائر، إنطلاقا من بيئتها الخاصة بها.
- إعطاء حرية أكبر للبلديات في وضع و تنفيذ برامجها التنموية.
- الإستعانة بالخبرة المحلية من خلال الخبراء عند وضع السياسات التنموية

قائمة الجداول

رقم	الموضوع	الصفحة
1	البرنامج التكميلي لدعم النمو	54
2	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية	56
3	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة2015-2016	58
4	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة:2017-2018	60
5	التحول الهيكلي للإقتصاد الماليزي من 1979-1999	66
6	يوضح تطور المبالغ المخصصة للمساعدات الاجتماعية المباشرة	88
7	يوضح تطور المبالغ المخصصة لقطاع التعليم	89
8	يوضح تطور المبالغ المخصصة لصيانة طرق بلدية البيّض	89
9	يوضح تطور المبالغ المخصصة للثقافة و الرياضة ببلدية البيّض	89
10	يوضح تطور المبالغ المخصصة للنظافة و التطهير ببلدية البيّض	89
11	تعداد تخصص الطلبة بالمركز الجامعي نور البشير بالبيّض	92
12	يوضح تطور قيمة الانتاج الفلاحي 2016-2020 ببلدية البيّض	95
13	يوضح تطور الحصة اليومية للفرد من المياه الصالحة للشرب بالبيّض	96

قائمة الأشكال

رقم	الموضوع	الصفحة
1	يمثل عدد المشاريع التي تتوفر على التمويل في إطار برنامج مناطق الظل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024	68
2	يوضح البطاقة الإدارية للولاية	83

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجـع والمصادر

- القرآن الكريم.
- الصحيح المسند،مسند أنس بن مالك،دار الأثار للنشر والتوزيع، ط4،صنعاء،2012.
- صحيح مسلم، باب فضل الغرس و الزرع ، دار الحديث ،الجزء الثالث،ط1، القاهرة،1991.

الكتب:

- جهينة سلطان العيسي وآخرون ، علم اجتماع التنمية ، مطبعة الأهالي ، ط1 ، سوريا،1999.
- جمال الدين لعويسات ، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1962 – 1978 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1986.
- دافيد هارسون، علم اجتماع التنمية والتحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، 1998.
- مالك بن نبي، بين الرشاد ة التيه ، دار الفكر ، دمشق، 1979 .
- محمد نصر عارف، التنمية من منظور متجدد ،القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2002.
- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، مقدمة في التنمية و التخطيط ، بيروت ، دار النهضة العربية،1982.
- مريم احمد مصطفى وإحسان حفظي ، قضايا التنمية في الدول النامية ، دار مصر المعرفة الجامعية الإسكندرية، دون سنة.
- نداء مطشر صادق ، التخلف والتحديث والتنمية السياسية دراسة نظرية، منشورات فاريوس بنغازي، ليبيا ، دون سنة النشر.
- نصر محمد عارف ، نظرية التنمية السياسية المعاصرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، فرجينيا 1992.

قائمة المراجـع والمصادر

- سمير أمين ، التطور اللامتكافئ دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطة ترجمة برهان غليون دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط3,بيروت 1980.
- سعيد الحضري ، الفكر الاقتصادي العربي في التنمية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1990.
- عبد الهادي محمد والي،التنمية الإجتماعية مدخل لدراسة المفهومات الأساسية،دار المعرفة الجامعية، القاهرة،1988.
- علي خليفة الكواري ، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1985.
- توماس باترسون ، التغير والتنمية في القرن العشرين ، ترجمة عزة الخميسي ، المشروع القومي للترجمة ، العدد 803،المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005.
- تيسير الرداوي ، التنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ، سوريا ، 1985.
- صبحي محمد قنوس ، أزمة التنمية ، دراسة التحليلية للواقع السياسي والاقتصادي لبلدان العالم الثالث ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ط2، القاهرة .

المحاضرات:

- عبد العالي تبلى ، الأصول والفرضيات الأساسية لنظرية التحديث، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، السنة الجامعية 2000-2001.
- عبد العزيز زايدي ، محاضرات في نظريات و سياسة التنمية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، الموسم الجامعي 2016/2015
- خداوي محمد ، محاضرات سياسة التنمية ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ، مطبوعة موجهة لطلبة أولى ماستر علوم سياسية، 2021/2020 ، غير منشورة.

قائمة المراجـع والمصادر

مذكرات:

- الجيلالي حسان ، الجماعات الصغيرة في التنظيم،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع ،غير منشورة،جامعة الفاتح الجماهيريةالعربية الليبية،1999.
- موازي بلال ، الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2003.
- عبد الرحمن تومي ، واقع افاق الاستثمار الاجنبي الاجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، 1980–2000، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2001.
- حبارك سمير ، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990– 2000 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، السنة الجامعية 2001 –2002.
- يوسف بالنور ، الخطاب التنموي في الجزائر دراسة في الأبعاد المجتمعية لمشاريع التنمية في مرحلة التعددية السياسية في ضوء برامج الأحزاب ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علم الإجتماع تخصص علم إجتماع التنمية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2018/2017.
- فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1 ، 2012 .
- زرقين عبود ، صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1996.

المجلات العلمية

- بن معتوق صابر،قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020 – 2024 مجلة السياسة العالمية ،المجلد05، العدد الخاص01 ، السنة 2021.

قائمة المراجـع والمصادر

- بن صاولة صراح ، بزاز محمد سفيان،تحليل و تقييم الوضعية الإقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة، Revue algérienne d'économique et du management، المجلد8 العدد2، 2017.
- جمال جعفري، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000 –2015، مجلة دفاتر اقتصادية ،2018
- عبد الرحمان بخوش،موسى كاسحي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة بلدية بني عبيد خلال الفترة 2016–2020، مجلة المعيار، مجلد 25 ، عدد61، 2021.
- عبد الرحمن بن سانية ،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية.
- نعيمة نيار، الشباب المقاول ورهانات التنمية دراسة ميدانية لعينة من الشباب المقاول في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في القطاع الإنتاجي ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر 2 كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم علم الإجتماع.
- سويح جمال ، بن طيرش عطاء الله ، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنمية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، مجلة اقتصادية المال والاعمال، المجلد : 1 ،العدد:2010،1.

المواقع الإلكترونية:

- دعاس عميور صالح ، مأزق التنمية في الجزائر،ص7و8 على الرابط :-www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_.pdf

قائمة المراجـع والمصادر

- عبد الرحمن تيشوري ،تجربة النمور الآسيوية والعوامل التي أدت إلى أزمتها، الحوار المتمدن - العدد: 1373 - 2005 / 11 / 9 ، http://iefpedia.com/arab/wp- content/uploads/2012/01/
- مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، سبتمبر 2017، http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf .
- مسعودي زكرياء، تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001 2016 ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 6، جوان 2017، https://dspace.univ-ourgla.dz/jspui/bitstream/123456789/15450/1/ARED614.pdf
- حسن بن إبراهيم الهنداوي ، التعليم وإشكالية التنمية على الرابط: https://islamweb.org/ar/library/index.php?page=bookcontents&ID=2943&bk_no=1598&flag=1
- Wikipedia."Economic Intervention "available at :http://en.wikipedia.org/wiki/economic_interventionism
- سائد أبو بهاء ، التنمية من منظور إسلامي ، على الرابط : https:pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/07/23/140076.html

الهيئات الإدارية:

- أمانة ولاية البيّض، evolution des indicateurs de developement socio economiques au titre de la periode 1962-1999،
- بلدية البيّض ، مكتب الميزانية.

قائمة المراجـع والمصادر

- مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البيّض.
- مديرية الأشغال العمومية لولاية البيّض.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية.....07

المطلب الأول :مفهوم التنمية.....07

المطلب الثاني : تطورها التاريخي 10

المطلب الثالث :خصائص التنمية.....13

المطلب الرابع : أبعاد التنمية.....14

المبحث الثاني: الإتجاهات النظرية في دراسة التنمية.....16

المطلب الأول : إتجاه التحديث.....16

المطلب الثاني : نظرية التبعية.....20

المطلب الثالث : المنظور الإسلامي.....23

المطلب الرابع : نماذج ما بعد الحرب العالمية الثانية.....27

المبحث الثالث : تدخل الدولة في التنمية.....33

المطلب الأول : مفهوم تدخل الدولة 33

المطلب الثاني : مبررات تدخل الدولة.....34

المطلب الثالث : أدوار الدولة في التنمية.....35

الفصل الثاني : الظروف العامة والسياق التاريخي

المبحث الأول : تطور التنمية في الجزائر.....40

المطلب الأول : التجربة التنموية في الجزائر.....40

فرع أول : خيارات التنمية والقطيعة التاريخية والمعرفية.....42

فرع ثاني : عملية التنمية و إشكالية الشرعية السياسية.....43

فهرس الموضوعات

فرع ثالث : نموذج التنمية و جدلية بناء الفرد والدولة.....43
المطلب الثاني : ملابسات في تغير نمط التنمية.....45
المبحث الثاني: الخيارات الإستراتيجية.....46
المطلب الأول : ادارة سياسات التنمية في ظل الخيار الاشتراكي.....46
فرع أول : إدارة سياسة التنمية من خلال المواثيق.....47
فرع ثاني : إدارة سياسة التنمية من خلال المخططات التنموية.....48
فرع ثالث: إدارة سياسة التنمية خلال فترة الثمانينيات.....50
المطلب الثاني : إدارة سياسات التنمية في ظل اقتصاد السوق.....53
فرع أول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....55
فرع ثاني: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.....60
فرع ثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019.....62
فرع رابع : النموذج الجديد للنمو 2016-2030.....64
المبحث الثالث : نماذج لإدارة سياسة التنمية... 68
المطلب الأول : نموذج إدارة سياسة التنمية لماليزيا.....68
المطلب الثاني : نموذج إدارة سياسة التنمية للصين.....73
المطلب الثالث : نموذج إدارة سياسة التنمية للنمور الأسيوية.....74

الفصل الثالث : إدارة سياسة التنمية في بلدية البيّـض

المبحث الأول : بطاقة فنية حول ولاية البيض.....80
المطلب الأول : نشأتها.....80
المطلب الثاني : مميزاتها الاجتماعية ،الإقتصادية ،الثقافية والتاريخية.....85
المبحث الثاني: إدارة سياسة التنمية ببلدية البيّـض في ظل الإشتراكية.....87
المطلب الأول : القطاع المنتج.....87
المطلب الثاني : قطاع البنية الأساسية.....88
المبحث الثالث: إدارة سياسة التنمية ببلدية البيّـض في ظل إقتصاد السوق.....91
المطلب الأول : الجهود المبذولة لتحقيق التنمية ببلدية البيّض.....91

فهرس الموضوعات

المطلب الثاني : حصيلة الإنجازات التنموية ببلدية البيّض.....95
خاتمة.....104
قائمة الجداول.....106
قائمة الأشكال.....106
قائمة المراجع.....107
الملخص.....118

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة سياسة التنمية في الجزائر من الإستقلال عام 1962 حتى يومنا هذا ، فالسياسة التنموية في الجزائر مرت بمرحليتين مختلفتين بدأت بالإشتراكية عن طريق السياسة الممركزة تمثلت في عدة مواثيق و مخططات وصولا لسنة 1989 ، حيث تخلت الجزائر عن النهج الإشتراكي كنظام سياسي واقتصادي إيديولوجي وتوجهت نحو إقتصاد السوق كخيار حتمي عبر سياسات وقرارات مستمدة بالأساس من الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي ، وقد تطرقت الدراسة إلى تجربة بلدية البيّض في إدارة سياستها التنموية المحلية في كلا المرحلتين.

الكلمات المفتاحية : – التنمية–إدراة سياسة التنمية–التنمية المحلية–المشاريع التنموية

Absrtact

This study aims to identify the adminstration of the development policy in Algeria from independence in 1962 to the present day. The development policy in Algeria went through two different phases that started with socialism through the focused policy represented in several covenants and plans to 1989, where Algeria abandoned the socialist approach as a political system Ideological economy and headed towards the market economy as an inevitable option through policies and decisions that are mainly derived from the conditions dictated by the International Monetary Fund, and the study touched on the experience of El -Bayadh municipality in managing its local development policy in both phases.

Keywords : Development-Land Development Policy-Local Development-Development Projects